جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٩٤)

# تكاليف
# تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر

يونيه ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

# تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة ( قضايا التخطيط والتنمية ) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام في إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج في أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

**مدير المعهد**

**( أ.د / علا سليمان الحكيم )**

# شكـــــر

لايسعنى فى النهاية إلا توجيه الشكر لكل من ساهم فى إخراج هذه الدراسة من السادة المستشارين والخبراء والمدرسين المساعدين من داخل المعهد وخارجه ومن الإداريين المسئولين بالقطاعات المعنية بوزارة التخطيط لما قدموه من عـــون متميز وجهود واضحة جعلت الدراسة تصدر فى شكلها الحالى ، متمنيا القدرة على الإنجاز الجماعى مع تمنياتي بان تكون الدراسة قد حققت الهدف من إجرائها.

والله من وراء القصد...

الباحث الرئيسى

والمشـــرف علـــى البحـــث

( أ.د. محـــــرم الحـــــداد )

# فريق البحث

أولاً : من داخل المعهد :

١. أ.د. محرم الحداد - منسقاً
٢. أ.د. حسام مندور
٣. د. حنان رجائى
٤. د. نعيمة رمضان
٥. أ. عبد السلام محمد
٦. السيدة / مها الشال

ثانياً : من خارج المعهد :

١. أ. مصطفى عبد الغنى - وكيل وزارة التخطيط
٢. أ . عاطف امام ابراهيم - وزارة التخطيط
٣. أ. نـــادر الوكيـــــل - وزارة التخطيط

# الملخـــص

## تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر


يتزايد اهتمام المجتمع الدولى المستمر بالتنمية وخلق عالم بلا فقر يعـيش فـى رفاهيـة، وليس أدل على ذلك من انعقاد مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠ بمقر الأمم المتحـدة والـذى جسـد الرؤية المشتركة للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لعالم أكثر سلاما وعدلاً ورضاءً ، حيث توصـل المؤتمر الى صياغة ثمانية أهداف إنمائية عريضة للألفية يتم قياسها مـن خـلال مجموعـة مـن المؤشرات التى تعكس مدى التقدم والإنجاز فى تحقيق هذه الأهداف والتى تتمثل فى القضاء علـى الفقر المدقع والجوع ، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي ، تعزيز المسـاواة بـين الجنسـين وتمكـين المرآة، تخفيض معدل وفيات الأطفال ، تحسين الصحة الانجابية ، مكافحة فيروس نقـص المناعـة البشرية (الايدز)،كفالة الاستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية ، وتعتبر مصر واحدة من الدول التى تبنت الأهداف التنموية للألفية والعمل على تحقيقها حتى عام ٢٠١٥على الرغم من كونها لها السبق فى تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيقها لبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى .

وقد استهدفت هذه الدراسة رصد التقدم المحرز فى تحقيق الأهداف التنموية للألفية بمصر، ووضع تصور لاستراتيجيات وبرامج تنموية مناسبة تتوافق مع الأهداف التنموية المحددة للألفية ، وتكون فى صالح الفئات الأقل دخلاً، اقتراح طرق لاحراز التقدم لتحقيق أهداف الألفية الثالثـة مـع تقييم برامج واستثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية فـى ضـوء أهـداف الألفيـة ، التوصل لتقدير مبدئى للاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، كما ركزت الدراسة على هـدفى التخفيف من الفقر والجوع وكفالة الاستدامة البيئية كأحد أهداف الألفية.

وقد توصلت نتائج الدراسة الى أهمية الدور الذى يلعبه المجتمع الدولى فى دعم البلـدان منخفضة النمو من خلال تحقيق زيادات كبيرة فى حجم المنح والمعونات وإلغـاء حـوافز التجـارة والدعم وبخاصة الزراعى وحث الدول المتقدمة على تقديم معونات أكثر .

التحسن فى المؤشرات الخاصة بكلا من الفقر فى مصر، التعليم الاساسى ، تخفيض معـدل وفيات الأطفال الرضع ودون الخامسة، تحسين الصحة الانجابية، مكافحة الإمراض المتوطنة، تغطية الصرف الصحى وتوصيل شبكات مياه الشرب،من ناحية أخرى فان مصر مازال أمامها طريق طويل فيما يتعلق بتمكين المرآة وتحقيق الاستدامة البيئية وخاصة فيما يتعلق بتخفيض عدد العشوائيات.

انخفاض قيمة الاستمارات فى المشروعات البيئية الموزعة والمنفذة للوزارات والمحافظات خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٦ ، وارتفاعها فى محافظات الصعيد، وعدم تنفيذ سوى نسبة ضـئيلة منها بالبند الاجمالى للاستثمارات المدرجة بالخطة الخمسية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة معدل النمو الاقتصـادى ليصـل الـى ٨% لمواجهة مشكله الفقر والعمل على استدامة هذا المعدل ، والربط بـين توزيـع الاسـتثمارات فـى المحافظات ومعدلات الفقر .

# Abstract

The International community are concerned with development making nard without poverty, and enjoying by welfare, healthy. the conference of MDG's, was hold in the united nations is making the compaing identifying towards a good world

The conference is making 8 goals to MDG'S was measured by group of indicators it reflect the achievement and progress towards this goals that it presented : eradicate extreme povertya hunger, achive universe primary educetion, promote gender equality, empower women, reduce child mortality, improve maternal healthy, Combate HIV/ AIDS, malaria& other diseases, ensure environmental Sustainability, develop a global par tenr ship for development.
Egypt is one of the contris who applicat this goals through applicated the programs of economic reform,
the study was aimed to identify :
the progress towards the MDG's in Egypt , and suggestion development programs qnd/ Istratigis suitable with development goals to-MDG's, it quilfred withed trminated reliant development goals to- MDG's, and empower poor men, suggestion methodes to achive progress towards the MDGs, evaluated programs and investment oF Egypt towards the MDG's, evaluated program and investment of Egyptian economic and social development through the MDG's, initial estimate to investment to achive theis goals.
the stud, Y concerned of two goals : Eradicate extreme poverty & hunger, Ensure environmental sustainability

<u>the result of studs</u> :

important the role of international community to support the developed coutries through increased aid, debt relief better opportunity for trade in the indicators poverty , primary education , Reduce child Mortality, improve maternal health, combated HIV/ AIDS, Malaria & other diseasesin anther way Egypt is still the long terme to empower women and ensure environmental sustinability especialy reduce the number of Zoon power reduced of investment Value in environmental projects are distributed and are applicacted tad to governemntals and mine minstries through 2002 -2006 nessary toincrease the rate of economic growth, to 8% faced the problem of poverty , and lenking with investment distribution tannin govermmeites and rate ofpoverty.

# المحتويـــات


| البيـــــــان | رقم الصفحة |
|---|---|
| - مقدمة الدراســـة . | هـ |
| الفصل الأول : عرض وتحليل أهداف الألفية الإنمائية المعلنة فى سبتمبر ٢٠٠٠ فى مؤتمر الأمم المتحدة | ٢ |
| - مقدمـــة | ٣ |
| ١٠١ القضاء على الفقر المدقع والجوع | |
| ٢٠١ تحقيق تعميم التعليم الأساسي | ٤ |
| ٣٠١ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة . | ٤ |
| ٤٠١ تخفيض معدل وفيات الأطفال . | ٥ |
| ٥٠١ تحسين الصحة النفاسية . | ٥ |
| ٦٠١ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض . | ٥ |
| ٧٠١ كفالة الاستدامة البيئية | ٦ |
| ٨٠١ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية . | ٧ |
| - أهم النتائج والتوصيات . | ١٢ |
| - المراجع . | ١٤ |
| - ملخص الفصل الأول . | ١٥ |
| الفصل الثانى : الأهداف الإنمائية للألفية بمصر وتقييم الإنجازات المحققة | |
| - مقدمـــة | ١٧ |
| ١٠٢ القضاء على الفقر والجوع بمصر وتقييم الانجازات | ١٨ |
| ١٠١٠٢ الملامح العامة للفقر فى مصر | ١٨ |
| ٢٠١٠٢ تقييم السياسات التى اتبعتها مصر للقضاء على الفقر | ١٩ |
| ٣٠١٠٢ التخفيف من حدة الجوع والوضع الغذائى فى مصر | ٢٠ |
| ٢٠٢ ضمان تعميم التعليم الأساسى الشامل بمصر والجهود المبذولة وأهم مؤشراته | ٢٢ |
| ٣٠٢ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمصر والجهود المبذولة وتطور أهم مؤشرات التمكين . | ٢٤ |
| ٤٠٢ تخفيض معدل وفيات الأطفال بمصر وجهود مصر المبذولة | ٢٧ |
| ٥٠٢ تحسين الصحة الانجابية بمصر ونتائج الجهود المبذولة | ٣٠ |
| ٦٠٢ مكافحة فيروس نقص المناعة ( الإيدز ) والملاريا وغيرها والجهود المبذولة بمصر. | ٣٢ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٠٦٠٢ | الأمراض المتوطنة والجهود المبذولة لمكافحتها | ٣٢ |
| ٢٠٦٠٢ | الجهود المبذولة في مكافحة الإيدز | ٣٣ |
| ٧٠٢ | ضمان الاستدامة البيئية والجهود المصرية المبذولة | ٣٥ |
| ١٠٧٠٢ | الجهود المصرية في مجال الحفاظ على البيئة لتوفير مياه الشرب النظيفة | ٣٥ |
| ٢٠٧٠٢ | الجهود المصرية في المناطق الفقيرة والعشوائية بمصر | ٣٧ |
| ٨٠٢ | أثر إقامة الشراكة العالمية على الإنجازات المحققة بمصر | ٣٩ |
| ١٠٨٠٢ | دور المعونات الخارجية فى التنمية فى مصر | ٣٩ |
| ٢٠٨٠٢ | موقف الصادرات المصرية | ٤١ |
| ٣٠٨٠٢ | الديون الخارجية والتنمية فى مصر | ٤٢ |
| ٤٠٨٠٢ | مصر والتعاون الدولى | ٤٤ |
| - | أهم نتائج الفصل الثانى | ٤٥ |
| - | المراجـــــع | ٤٨ |
| - | ملخص الفصل الثانى | ٥٠ |
| | الفصل الثالث : استراتيجيات وبرامج خفض الفقر | |
| - | مقدمـــــــة | ٥٢ |
| ١٠٣ | تعريف الفقر وطرق قياسه | ٥٣ |
| ١٠١٠٣ | الفقر البشرى | ٥٤ |
| ٢٠١٠٣ | فقر الدخل | ٥٤ |
| ٣٠٢٠٣ | مقاييس الفقر | ٥٦ |
| ٢٠٣ | مستوى واتجاهات الفقر فى مصر | ٥٨ |
| ١٠٢٠٣ | التوزيع الاقليمى للفقر فى مصر | ٥٩ |
| ٢٠٢٠٣ | تغيرات الفقر فى مصر فى الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ | ٦٠ |
| ٣٠٢٠٣ | من هم الفقراء ؟ | ٦١ |
| ٤٠٢٠٣ | النمو والفقر | ٦٤ |
| ٣٠٣ | نحو استراتيجية لتخفيض الفقر فى مصر | ٦٦ |
| ١٠٣٠٣ | برامج مواجهة الفقر فى مصر | ٦٦ |
| ١٠١٠٣٠٣ | برامج سريعة للتعامل مع الفقر | ٦٦ |
| ٢٠١٠٣٠٣ | برامج تخفيض الفقر ودعم محدودى الدخل | ٦٧ |
| ١٠٢٠١٠٣٠٣ | استراتيجية تقليل الفقر | ٦٨ |
| ٢٠٢٠١٠٣٠٣ | البرامج التى تهدف الى مواجهة مشكلة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة فى مصر | ٦٨ |
| ٢٠٣٠٣ | تكلفة البرامج المخصصة لمواجهة الفقر فى مصر | ٦٩ |
| - | أهم النتائج والتوصيات | ٧٢ |

| | |
|---|---|
| - الهوامـــــــش | ٧٣ |
| - الملخص | ٧٤ |
| الفصل الرابع : وضع وعرض الاستراتيجيات والبرامج المناسبة والتى تتوافق مع هدف كفالة الاستدامة البيئية حتى عام ٢١٠٥ | |
| - مقدمـــــــة | ٧٦ |
| ١٠٤ ماهية الاستدامة البيئية وأهم أهدافها | ٧٦ |
| ٤. ١. ١ ماهية الاستدامة البيئية | ٧٦ |
| ٤. ١. ٢ أهداف الاستدامة البيئية | ٧٧ |
| ٤. ١. ٣ أهم الأهداف التنموية للاستدامة البيئية فى الألفية الثالثة | ٧٨ |
| ٢٠٤ أهم الجهود التى بذلتها الحكومة المصرية لمعالجة بعض المشاكل البيئية | ٧٩ |
| ٤. ٢. ١ بالنسبة للمحميات الطبيعية | ٧٩ |
| ٤. ٢. ٢ بالنسبة لتغير المناخ | ٧٩ |
| ٤. ٢. ٣ بالنسبة لنمو عدد السكان | ٨٠ |
| ٤. ٢. ٤ بالنسبة للحصول على مياه نظيفة للشرب وتحسين شبكة الصرف الصحى | ٨٠ |
| ٤. ٢. ٥ بالنسبة للمناطق العشوائية | ٨١ |
| ٣٠٤ التحديات التى تواجه ضمان تحقيق الألفية الثالثة والاستدامة البيئية | ٨١ |
| ٤. ٣. ١ تحديات مصر فى تحقيق أهداف الألفية الثالثة والنظرة المستقبلية لتحقق أهدافها | ٨٢ |
| ٤. ٣. ٢ المحميات الطبيعية | ٨٣ |
| ٤. ٣. ٣ تغير المناخ | ٨٥ |
| ٤. ٣. ٤ الصحة ونمو عدد السكان | ٨٧ |
| ٤. ٣. ٥ الحصول على مياه نظيفة للشرب وتحسين شبكة الصرف الصحى | ٨٨ |
| ٤. ٣. ٦ المناطق الفقيرة والعشوائية | ٩٠ |
| ٤٠٤ الرؤية المستقبلية لبرامج التنمية البيئية فى مصر لضمان الاستدامة البيئية | ٩١ |
| ٤. ٤. ١ بالنسبة للمحميات الطبيعية والسواحل والبحار | ٩١ |
| ٤. ٤. ٢ بالنسبة لتغير المناخ | ٩١ |
| ٤. ٤. ٣ بالنسبة للصحة ونمو عدد السكان | ٩٢ |
| ٤. ٤. ٤ بالنسبة للحصول على مياه نظيفة للشرب وتحسين شبكة الصرف الصحى | ٩٢ |
| ٤. ٤. ٥ بالنسبة للمناطق الفقيرة والعشوائية | ٩٢ |
| ٥٠٤ سياسات الحفاظ على الاستدامة البيئية لتحقيق أهداف الألفية | ٩٣ |
| ٦٠٤ استراتيجية الاستدامة البيئية | ٩٥ |
| ٧٠٤ استثمارات المشروعات البيئية موزعة على الوزارات والمحافظات والأقاليم والمنفذه خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. | ٩٨ |
| ٤. ٧. ١ قيمة استثمارات المشروعات البيئية موزعة على الوزارات . | ٩٨ |
| ٤. ٧. ٢ قيمة استثمارات المشروعات البيئية موزعة على الأقاليم . | ٩٨ |

| | |
|---|---|
| ٤. ٧. ٣ قيمة استثمارات المنفذه للمشروعات البيئية موزعة على الوزارات . | ٩٩ |
| ٤. ٧. ٤ نسبة ما نفذته الوزارات لإجمالى استثمارات المشروعات البيئية . | ١٠٠ |
| ٤. ٧. ٥ قيمة الاستثمارات للمشروعات البيئية موزعة على المحافظات . | ١٠١ |
| ٤. ٧. ٦ قيمة الاستثمارات المنفذه للمشروعات البيئية موزعة على المحافظات . | ١٠١ |
| ٤. ٧. ٧ نسبة ما نفذته المحافظات لإجمالى استثمارات المشروعات البيئية . | ١٠٢ |
| ٨٠٤ الرؤية المستقبلية لاستثمارات المشروعات البيئية حتى عام ٢٠١٥ لتحقيق هدف كفالة الاستدامة البيئية. | ١٠٣ |
| - أهم النتائج والتوصيات | ١٠٦ |
| - المراجـــــــع | ١٠٧ |
| - ملحق الجداول | ١٠٩ |
| - ملخص الفصل | ١١٠ |
| الفصل الخامس : تقدير الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات نمو كافية لمواجهة مشكلة الفقر فى مصر | |
| - مقدمـــة | ١٢٢ |
| ١٠٥ البديل الأول تحقيق معدل نمو قدره ٤% | ١٢٣ |
| ٢٠٥ البديل الثانى تحقيق معدل نمو قدره ٦% | ١٢٤ |
| ٣٠٥ البديل الثالث تحقيق معدل نمو قدره ٨% | ١٢٤ |
| ٤٠٥ توزيع الاستثمارات علي القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠١٥/٢٠١٦) | ١٢٦ |
| ١٠٤٠٥ توزيع الاستثمارات علي القطاعات في ظل البديل الأول | ١٢٦ |
| ٢٠٤٠٥ توزيع الاستثمارات علي القطاعات في ظل البديل الثانى | ١٣٠ |
| ٣٠٤٠٥ توزيع الاستثمارات علي القطاعات في ظل البديل الثالث | ١٣٣ |
| ٥٠٥ توزيع الاستثمارات علي المحافظات | ١٣٦ |
| ١٠٥٠٥ توزيع الاستثمارات علي المحافظات في ظل البديل الأول | ١٣٦ |
| ٢٠٥٠٥ توزيع الاستثمارات علي المحافظات في ظل البديل الثانى | ١٤٠ |
| ٣٠٥٠٥ توزيع الاستثمارات علي المحافظات في ظل البديل الثالث | ١٤٤ |
| ٦٠٥ توزيع الاستثمارات ونسبة الفقراء فى المحافظات | ١٤٨ |
| - أهم النتائج والتوصيات | ١٤٩ |
| - المراجـــع | ١٥٠ |
| - ملخص الفصل | ١٥١ |
| - ملخـــص الدراســـة . | ١٥٢ |

## - مقدمـــة الدراســـة :

تم الإعلان العالمى لتحسين حياة الناس فى مؤتمر قمة الألفية بمقر الأمم المتحدة للاحتفال بالألفية الثالثة الذى عقد فى سبتمبر ٢٠٠٠ والذى حدد عددا من الأهداف التنموية العامة والتى تتعلق بالحد من الفقر والمرتبطة بتوقيتات زمنية محددة فى مجال التنمية يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

هـــــذه الأهـــداف هـــــى :-

١. القضاء على الفقر المدقع والجوع . وتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومى عن دولار واحد وتخفيض السكان الذين يعانون من الجوع الى النصف فى الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٥.
٢. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي . كفالة تمكين جميع الأطفال سواء الذكور أو الإناث منهم ، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائى .
٣. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرآة . إزالة التفاوت بين الجنسين فى التعليم الابتدائي والثانوى ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥ ، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم فى موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.
٤. تخفيض معدل وفيات الأطفال . وتخفيض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول سنة ٢٠١٥.
٥. تحسين الصحة النفاسية . تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع بحلول سنة ٢٠١٥.
٦. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية /، الأيدز والالتهاب الكبدى الوبائى وغيرهما من الأمراض . ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الرئيسية وبدء انحسارها بحلول سنة ٢٠١٥.
٧. كفالة الاستدامة البيئية . إدماج مبادئ التنمية المستدامة فى السياسات والبرامج القطرية، وانحسار فقدان الموارد البيئية. وتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ (وتحقيق تحسن كبير بحلول سنة ٢٠٢٠ فى معيشة مالا يقل عن ١٠٠مليون من سكان الأحياء الفقيرة ) .

٨. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية . المضى فى إقامة نظام تجارى ومالى يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز يشمل التزاما بالحكم الرشيد ، والتنمية ، وتخفيف وطأة الفقر.

وتعتبر مصر من الدول التى تبنت الأهداف التنموية للألفية حيث أخذت على عاتقها العمل على تحقيقها حتى ٢٠١٥ . هذا على الرغم من كونها لها السبق فى تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيقها لبرامج وسياسات الاصلاح الاقتصادى والتى تتوافق الى حد كبير مع أهداف الألفية الانمائية ، فمن هذه الأهداف ماتحقق فعلاً بمصر ومنها مالم يتحقق حتى الآن.

فقد أوضح تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ أن مصر قد أحرزت تقدماً ملموساً معنوياً فى تحقيق بعض الأهداف، حيث كان التقدم سريعاً ومتواصلاً ( خاصة فيما يتعلق بحالات وفيات الأطفال والأمهات، ومكافحة الملاريا والإمراض الأخرى ) بينما كان تحقيق بعض الأهداف بطيئا فى مجالات أخرى ( مثل مجالات خفض الفقر، وتمكين النوع ، والبيئة، )

ومن البديهى أن النمو الاقتصادى يعتبر عاملا رئيسياً فى خلق بيئة داعمة لتحقيق أهداف التنمية الألفية بالرغم من عدم وروده على وجه التحديد ضمن مجموعة المؤشرات العالمية لأهداف التنمية الألفية . فالحفاظ على النمو هو أمر ذو أهمية كبيرة لتخفيض مستويات الفقر إضافة إلى توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من المواطنين فى سن العمل. ووفقاً لتقرير البنك الدولى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ستحتاج مصر لتحقيق نسبة نمو حقيقية ثابتة فى اجمالى الناتج المحلى بمقدار ٧% على الأقل سنويا . وذلك لتخفيض نسبة البطالة إلى مستويات من الممكن إداراتها ولتحقيق هذه المستويات من النمو والحفاظ عليها ستحتاج مصر إلى تعزيز المدخرات والاستثمار المحلى وزيادة الفعالية والمنافسة وتحسين أدائها التصديرى بشكل اكبر.

ونحن نرى كما يرى المجتمع الدولي وكذلك مانحي المساعدات الإنمائية الدولية فى سياساتهم الجديدة ، أنه يجب التركيز على التخفيف من حدة الفقر واعتباره الأساس المنطقى الرئيسى لتقديم المساعدة، حيث كثرت انتقاداتهم لكيفية استخدام المساعدات فى العقد الماضى .

لذلك نرى أن هدف التخفيف من الفقر والجوع يجب أن ينال أعلى درجات الأولوية. وهو ما سيتم التركيز عليه فى هذه الدراسة ثم يأتي بعد ذلك كفالة الاستدامة البيئية .

وعليه فقد تبلورت أهداف الدراسة فى مرحلتها الحالية فيما يلى : -

١. رصد التقدم المحرز ومعرفة إمكانية ومدى تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة بمصر .
٢. تسليط الضوء على القضايا الأساسية والتحديات والتى تساهم فى التوصل الى تصور معالم الاستراتيجية والبرامج التنموية المناسبة والتى تتوافق مع الأهداف التنموية المحددة للألفية الثالثة ، مع العمل على إعادة توزيع الدخل لخدمة وتدعيم الأهداف الاجتماعية ليكون فى صالح الفئات الأقل دخلاً.
٣. الإشارة الى طرق إحراز التقدم لتحقيق أهداف الألفية الثالثة مع تقييم برامج واستثمارات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية فى ضوء أهداف الألفية.
٤. وبهدف تحقيق الأمن والسلام الاجتماعيين فإن الدراسة تتطلع إلى التوصل لتقدير أولى للاستثمارات اللازمة مع تحديد هيكل توزيع هذه الاستثمارات .

على أن يتم استكمال هذه المرحلة فى العام القادم إن شاء الله وذلك بإجراء دراسة تفصيلية وأكثر دقة لتقدير الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر مع تحديد الهياكل المختلفة لتوزيع هذه الاستثمارات والتركيز على كيفية توفير التمويل اللازم لذلك ودور كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكذلك دور المساعدات الدولية الإنمائية والشراكات الدولية والإقليمية اللازمة لبلوغ أهداف الألفية بمصر .

وعليه فقد تكونت الدراسة بالإضافة الى المقدمة وملخص الدراسة من الفصول التاليـــــة : -

- مقدمـــــة .
- الفصـــل الأول : عرض وتحليل أهداف الألفية الانمائية المعلنة فى سبتمبر ٢٠٠٠ فـــى مؤتمر الأمم المتحدة .
- الفصل الثانى : الأهداف الانمائية للألفية بمصر وتقييم الانجازات المحققة.
- الفصل الثـــالث : استراتيجيات وبرامج خفض الفقر .
- الفصل الـــرابع : وضع وعرض الاستراتيجيات والبرامج المناسبة والتـــى تتوافق مع هدف كفالة الاستدامة البيئية حتى عام ٢١٠٥.
- الفصل الخامس : تقدير الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات نمو كافيـــة لمواجهة مشكلة الفقر فى مصر .
- ملخص الدراســـــة .

الباحـــث الرئيســـى

والمشـــرف علـــى البحـــث

( أ.د. محـــرم الحـــداد )

# الفصل الأول

# عرض وتحليل أهداف الألفية الإنمائية المعلنة في سبتمبر ٢٠٠٠ فى مؤتمر الأمم المتحدة

## الفصل الأول

## عرض وتحليل أهداف الألفية الإنمائية المعلنة

## فى سبتمبر ٢٠٠٠ فى مؤتمر الأمم المتحدة

- مقدمـــــة :-

يتزايد اهتمام المجتمع الدولى المستمر بالتنمية وخلق عالم بلا فقر يعيش فى رفاهية وليس أدل على ذلك من انعقاد مؤتمر قمة الألفية فى عام ٢٠٠٠ بمقر الأمم المتحدة والذى حضره أكثر من مائة سبعة وثمانون من رؤساء الدول والحكومات ، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٢١٥٥ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ، والذى جسد الرؤية المشتركة للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لعالم أكثر سلاماً وعدالة ورضاء يمكن الإنسان من العيش حياة أفضل .

وقد استهدف المجتمع الدولى من خلال إعلان الألفية تناول عدد من المجالات الحيوية والتى تتمثل فى [1] :

- السلام والأمن ونزع السلاح .
- التنمية والقضاء على الفقر .
- حماية البيئة .
- حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد .
- حماية الضعفاء.
- تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا .
- تعزيز دور الأمم المتحدة .

وتعبيرا عن رغبة قادة العالم فى تحسين الأوضاع المعيشية وزيادة رفاهية الملايين من البشر فى شتى أنحاء العالم فقد تم صياغة الأهداف الإنمائية للألفية والتي تشكل جدول أعمال طموح يهدف إلى إحداث تطور كبير للأوضاع الإنسانية بحلول عام ٢٠١٥ .

---

( ) د. على عبد القادر ، أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العدد رقم (٨) ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، سبتمبر ٢٠٠٣ .

وتشتمل الأهداف الإنمائية على ثمانية أهداف عريضة يندرج تحتها عدداً من الأهداف الفرعية تقاس من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى التقدم والإنجاز في تحقيق هذه الأهداف ، وفيما يلى قراءة تحليلية في هذه الأهداف :

١٠١ القضاء على الفقر المدقع والجوع :

حيث يعتبر هذا هدف عريض يتم الوصول إليه من خلال عدة غايات هي :-

١ - خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد .

٢- خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وقد استخدمت مجموعة من المؤشرات للتعبير عن هذا الهدف ومنها:-

- نسبة السكان تحت خط الفقر الأدنى .
- نسبة فجوة الفقر .
- نسبة انتشار نقص الوزن بين الأطفال .
- نسبة السكان دون الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي .

جدول رقم (١)

عدد السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد ودولارين حسب مناطق العالم .

( بالملايين )

| المنطقة | عدد السكان الذين يقل دخلهم عن دولارين فى اليوم | | عدد السكان الذين يقل دخلهم عن دولار فى اليوم | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٨ | ١٩٩٠ | ١٩٩٨ | ١٩٩٠ |
| شرق آسيا والباسفيك | ٨٨٤ر٩ | ١٠٨٤ر٤ | ٢٦٧ر١ | ٤٥٢ر٤ |
| أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى | ٩٨ر٢ | ٤٣ر٨ | ١٧ر٦ | ٧ر١ |
| أمريكا اللاتينية والكاريبى | ١٥٩ | ١٦٧ر٢ | ٦٠ر٧ | ٧٣ر٨ |
| الشرق الأوسط وشمالى أفريقيا | ٨٥ر٤ | ٥٨ر٧ | ٦ر٠ | ٥ر٧ |
| جنوب آسيا | ١٠٩٤ر٦ | ٩٧٦ر٠ | ٥٢١ر٨ | ٢٤٢ر٣ |
| جنوب صحراء أفريقيا | ٤٨٩ر٣ | ٣٨٨ر٢ | ٣٠١ر٦ | ٤٩٥ر١ |
| المجمـــوع | ٢٨١١ر٥ | ٢٧١٨ر٤ | ١١٧٤ر٩ | ١٢٧٦ر٤ |

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا – الاسكوا – مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية –العدد السادس ، ٢٠٠٣ .

ويوضح الجدول رقم (١) تبعا لذلك عدد السكان فى العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد ودولارين حيث يتضح منه تزايد نسبة السكان الذين يعيشون فى فقر مدقع فى كلا من جنوب آسيا وجنوب صحراء إفريقيا حيث يتزايد عدد السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد ودولارين على التوالى .

وتشير بيانات البنك الدولى إلى أن إثيوبيا تعتبر أكثر دول العالم فقراً ، إذ بلغ متوسط الدخل السنوي للفرد فيها حوالي ١٠٠دولار ، وأن حوالي ٤٤% من السكان غير قادرين على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية كما أدى انتشار مرض الإيدز فيها إلى انخفاض العمر المتوقع عند الميلاد [١] .

## ٢٠١ تحقيق تعميم التعليم الأساسي :

كهدف عريض من خلال كفالة تمكين جميع الأطفال ذكورا وإناثا من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي والاعدادى بحلول عام ٢٠١٥ ، وقد استخدمت مجموعة المؤشرات التالية لقياس هذا الهدف:-

أ- صافى نسبة القيد فى التعليم الابتدائي .

ب- نسبة عدد التلاميذ الملتحقين بالدراسة فى الصف الأول ويصلون للصف الخامس.

ج- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥، ٢٤ سنة.

## ٣٠١ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة :

كهدف أساسي من خلال إزالة التفاوت بين الجنسين فى التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥ ، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم فى موعد لا يتجاوز ٢٠١٥ .

ويتم قياس هذا الهدف من خلال عدة مؤشرات هي :-

أ- نسبة البنات إلى البنيين فى مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي .

---

[١] مارك بيردوسوهيرشيتى ، تحقيق الهدف ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٤٠ ، العدد ٤ ، ديسمبر ٢٠٠٣ .

ب- نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن١٥، ٢٤ سنة.

ج- حصة النساء من الوظائف ذات الأجر فى القطاع غير الزراعى .

د- نسبة المقاعد التي تحتلها النساء فى البرلمانات الوطنية .

## ٤٠١ تخفيض معدل وفيات الأطفال :

كهدف عريض من خلال تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين فى الفترة مابين ١٩٩٠ ، و٢٠١٥ حيث تستخدم لقياس ذلك المؤشرات الآتية:-

أ- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة .

ب- معدل وفيات الرضع .

ج- نسبة الأطفال فى عمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة .

## ٥٠١ تحسين الصحة النفاسية :

كهدف أساسي يتم تحقيقه من خلال هدف فرعى وهو تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع فى الفترة مابين ١٩٩٠ – ٢٠١٥ ويقاس هذا الهدف من خلال المؤشرين التاليين :-

أ- معدل الوفيات النفاسية .

ب- نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف موظفي صحة من ذوى المهارة .

## ٦٠١ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض :

وذلك من خلال الغايات الآتية :-

- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ .
- وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ .

حيث تستخدم المؤشرات التالية فى قياس هذا الهدف :-

أ- انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن مابين١٥ ، ٢٤ سنة .

ب- معدل انتشار وسائل منع الحمل .

ج- عدد الأطفال الميتين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز .

د- معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالملاريا .

٧٠١ كفالة الاستدامة البيئية :-

ويتم من خلال تحقيق الغايات التالية :-

١. الحد من فقدان الموارد البيئية بحلول عام ٢٠١٥ .

٢. إدماج مبادىء التنمية المستدامة فى السياسات والبرامج القطرية .

٣. خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة للشرب إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ .

٤. العمل على تحقيق تحسن كبير فى معيشة مالا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقراء .

ويقاس هذا الهدف وتلك الغايات من خلال المؤشرات التالية :-

أ- نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات .

ب- المنطقة الأرضية المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجى .

ج- الطاقة المستخدمة ( المكافئة لكيلو جرام من النفط ) لكل دولار من الناتج المحلى الاجمالى .

د- انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون واستهلاك غازات الكلورفلوروكربون المسببة لنفاذ طبقة الأوزون .

ه- نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب .

و- نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول بصورة مستدامة على مصدر محسن للمياه فى المناطق الحضرية والريفية .

ز- نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية المحسنة .

ح- نسبة الأسر المعيشية المستفيدة من السكن المضمون ( مملوك أو مستأجر ) .

٨٠١ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية :-

ويتحقق هذا الهدف من خلال الغايات الآتية :-

١٠٨٠١ المضي فى إقامة نظام تجارى ومالى يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز ، كما يشمل التزاما بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيض الفقر قطريا ودوليا .

٢٠٨٠١ معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا :-

ويستخدم المؤشرات التالية فى قياس تلك الغاية :-

أ- صافى المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة إلى أقل البلدان نموا كنسبة مئوية من الدخل القومي الاجمالى للجهات المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

ب- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية والثنائية القابلة للتخصيص لقطاع معين المقدمة من البلدان المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى/ لجنة المساعدات الإنمائية مقارنة بالخدمات الاجتماعية الأساسية .

ج- نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية غير المربوطة بالقيود التى تقدمها البلدان النامية المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى / لجنة المساعدات الإنمائية .

٣٠٨٠١ معالجة الاحتياجات :

أ- المساعدة الإنمائية الرسمية التى تتلقاها البلدان غير الساحلية بالنسبة لإجمالي الدخل القومي.

ب- المساعدة الإنمائية الرسمية التى تتلقاها الدول الجزرية النامية الصغيرة كنسبة لإجمالي الدخل القومي .

٤٠٨٠١ المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية :

أ- نسبة الصادرات الإجمالية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا المسموح بدخولها معفاة من الرسوم إلى البلدان المتقدمة .

ب- متوسط التعريفات الجمركية التى تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات من البلدان النامية .

ج- تقدير الإعانات الزراعية فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى كنسبة مئوية من ناتجها المحلى الاجمالى .

د- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية .

ه- تخفيف الدين المتعهد به بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون .

و- تكاليف خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات البضائع والخدمات للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط .

٥.٨.١ التعاون مع البلدان :

- معدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة حسب الجنس .

٦.٨.١ التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لتوفير الأدوية الأساسية بأسعار معقولة لدى البلدان النامية :

- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة بشكل مستدام .

٧.٨.١ التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التقنيات الجديدة وخاصة تقنيات المعلومات والاتصالات :

أ- عدد خطوط الهاتف والاشتراكات في الهاتف الخلوى لكل ١٠٠ من السكان .

ب- عدد الحواسب الشخصية قيد الاستخدام لكل ١٠٠ من السكان وعدد مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠ من السكان .

ويلاحظ من عرض الأهداف السابقة للألفية تركيزها على قضية واحدة وهامة هى قضية الفقر باعتبارها العقبة الأولى في طريق التنمية وكيفية القضاء عليه من أجل تحقيق حدا أدنى من مستوى التنمية للدول النامية بحلول عام ٢٠١٥ ، حيث اهتمت الأهداف السبعة الأولى بقضايا التعليم والفقر ومعالجة الفجوة النوعية والحد من الأمراض باعتبارها أهم قضايا الدول النامية التي لابد من الوصول لطريقة لحلها وإحدى الوسائل الرئيسية لذلك هي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يمكن من خلاله الارتفاع بدخول الأفراد وتحقيق

العدالة في توزيع هذه الدخول من أجل خلق مجتمع أكثر استقرارا ، أما الهدف الثامن فقد سعى لإيجاد الوسائل المختلفة لتحقيق الأهداف السبعة الأولى وذلك من خلال دعوة الدول المتقدمة لمساعدة الدول الفقيرة والتزامها بتقديم يد العون للدول الفقيرة ، وتخفيف أعباء الديون عنها .

وتأتى أهمية الأهداف التنموية فى وقتنا الحالي على الرغم من التقدم الذي تحقق فى العقود الأخيرة ، حيث يمثل الفقر المدقع المنتشر فى البلدان منخفضة الدخل مشكلة سائدة تواجه المجتمع العالمي ، اذ يعيش أكثر من مليار شخص على ما لا يقل عن دولار واحد يوميا ، ويعانى $\frac{3}{4}$ مليار نسمة من سوء التغذية خمسهم من الأطفال ، كما يموت حوالي ١٢٥ من بين كل ألف من الأطفال الذين يولدون فى البلدان منخفضة الدخل قبل بلوغهم الخامسة ، غالبيتهم بسبب سوء التغذية أو أحد الأمراض التى يمكن الوقاية منها فى البلدان مرتفعة الدخل ، ومن ثم فان هذه الأهداف تعتبر ميثاق عمل تقوم الدول الغنية بمقتضاه بتقديم يد المساعدات الإنمائية لتلك الفقيرة، وفى المقابل تقوم الدول الفقيرة بتبني سياسات إصلاحية طويلة المدى .

وتشير إحدى الدراسات التى أجراها البنك الدولي إلى أنه يمكن التعجيل بالتقدم نحو الأهداف الإنمائية على المستوى القطري من خلال إتباع توليفة من السياسات المحلية الجيدة والحوكمة المحسنة ، ومستويات أعلى من المعونة ( من حيث المساعدات الإنمائية الرسمية، وتقديم المعونة بطريقة أكثر كفاءة ، وتحسين فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، حيث يتطلب الأمر إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية جوهرية للتعجيل بالنمو وتحسين الخدمات ، حيث تقع الإصلاحات المطلوبة فى ثلاثة مجالات واسعة هى[1]:-

١. تحسين المناخ الاستثماري من أجل نشاط القطاع الخاص ، وخاصة فيما يتعلق بالتشريعات القانونية والبيئية .
٢. تعزيز نوعية الحوكمة وقدرة القطاع العام .
٣. توفير المزيد من التنمية البشرية الفعالة والخدمات الأساسية الأخرى للفقراء

وتختلف أولويات الإصلاح باختلاف الدول وطبيعة النمو فيها ، ففى بعض الدول مثل باكستان وإندونيسيا فإن الأولويات فيها تقوية الحوكمة فى القطاع العام وتحسين مناخ

---

[1] مارك بيردوسود هيرشيق ، تحقيق الهدف ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٤٠ ، مرجع سابق ، ص٢٢ .

الاستثمار، أما فى مدغشقر وبوركينا فاسو فان الأولويات هى تنفيذ سياسات قطاعية وإعادة توجيه برامج المصروفات العامة لجعل نمط النمو أكثر تأييدا للفقراء أما فى بعض البلدان الأخرى فان تحقيق نمو أسرع سيتوقف على إجراء إصلاحات لتعميق القطاع المالي وتحسين الحوكمة .

إلا أنه ينبغي التأكيد على نقطة هامة وهى أن تحقيق الأهداف الإنمائية والتخلص من شافه الفقر وتداعياته مرتبط بالقدرة على تحقيق معدلات معقولة من النمو المستدام والذي يتوقف على توافر مجموعة متنوعة من العوامل والتى منها نوعية السكان ( من حيث مهاراتهم ) ، سلامة السياسات الحكومية ، مدى توافر إطار مؤسسي وتشريعي قومي للدولة، مدى انفتاح أسواق الدول الصناعية أمام منتجاتها ، كذلك أشارت إحدى الدراسات[1] فى نفس الموضوع إلى ضرورة رفع الأداء الاقتصادي للبلدان النامية من أجل تحقيق النمو المستدام ويتطلب ذلك :

- تحسين جودة مناخ العمل على المستوى الوطنى وذلك فى المدى الطويل بما فى ذلك سرعة تخفيض أعداد الفقراء .
- تطبيق سيادة القانون حيث يعتبر المدى الذى تطبق فيه الحكومات العقود بين أطراف القطاع الخاص ( وبين أطراف القطاع الخاص والدولة ) أمرا حاسما بالنسبة للتنمية طويلة الأجل .
- إحترام حقوق الملكية ( خاصة حقوق الفقراء ) حيث يرتبط ذلك بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المدى الطويل .
- كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات حيث يرتبط ذلك بالتقدم الاقتصادي .

ويعتبر تقديم المساعدات من قبل الدول المتقدمة للدول منخفضة النمو أمرا حتميا تستهدفه محاور الألفية ، ولن يتحقق ذلك كما سبق القول إلا إذا تم الموائمة بين المعونات المقدمة والسياسات الإصلاحية الأفضل ، حيث يشير تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم عام ٢٠٠٤ إلى أنه فى بعض الدول المنخفضة الدخول بالرغم من وجود سياسات وحوكمة جيدة بها، إلا أنها لم تحقق تقدما نحو الأهداف وقد يرجع ذلك إلى عدم توظيف المعونات المقدمة لخدمة الفئات الأكثر فقرا من ناحية ، وعدم قدرة المانحين على زيادة

---

[1] جاى بيفرمان ، تخفيض أعداد الفقراء فى الدول النامية ، دور المؤسسات الخاصة ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٣٨ ، العدد ٢، يونيو ٢٠٠١ ، ص ٤٢ .

مستويات المعونة المقدمة وتحسين أسلوب تقديمها من ناحية أخرى ، كذلك هنـــاك بعـــض الدول النامية التى عجزت عن تحقيق النمو المستدام وتخفيض الفقر بالرغم مـــن الجهـــود المبذولة فى ذلك وقد يرجع ذلك الى الديون المفرطة التى لازالت هذه الدول تعانى منها ومن فوائدها والتى تقضى على الأخضر واليابس من ثمار التنمية ، هذا الى جانب وجود بعـــض السمات التى تشترك فيها الدول النامية عموما والتى تعيقها عن تحقيق أهدافها صوب التقدم ومنها [1] :-

- أن التمويل المقدم لهذه البلاد لم يحقق النمو الاقتصـــادى المســـتهدف ، حيـــث أن قرارات الاقتراض بنيت على إسقاطات للنمو لم تتحقق مطلقا .
- تعرض هذه البلاد للصدمات الخارجية .
- إهدار الموارد بسبب عيوب السياسات .
- ضعف الحوكمة .
- ضعف المؤسسات فى الاقتصاديات التى يسيطر عليها القطاع العام بصورة نموذجية.
- عدم سلامة إدارة الدين .

حيث انعكس كل ذلك على الاقتراض بدون قيود وبشروط غير مواتية .

وخلاصة القول أنه يمكن للمجتمع الدولى أن يلعب دورا حاسما فـــى دعـــم البلـــدان منخفضة النمو من خلال تحقيق زيادة كبيرة فى حجم المنح وإلغاء حوافز التجارة والـــدعم وبخاصة الزراعي وتعجيل الدول المتقدمة بتقديم معونات أكثر وأفضل والسماح بفرص أكبر للوصول إلى أسواقها وذلك من أجل خلق عالم أكثر عدلا واستقرارا .

---

[1] كريستينا راسينح وجولى كوزاك ، تفادى شرك آخر للديون ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٤٠ ، العدد ٤ ديسمبر ٢٠٠٣، ص ٢٠ .

## أهم النتائج والتوصيات

ان أهم أهداف الألفية الانمائية المعلنة فى سبتمبر ٢٠٠٠ فى مؤتمر الأمم المتحدة تتمثل فى ثمانية أهداف أساسية هى :-

القضاء على الفقر المدقع والجوع ، خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومى عن دولار واحد ، خفض نسبة السكان الذين تحت خط الفقر الى النصف عام ٢٠١٥ ، تحقيق تعميم التعليم الأساسى ، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، تخفيض معدل وفيات الأطفال ، تحسين الصحة التنافسية ، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض ، كفالة الاستدامة البيئية ، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

حيث تقاس هذه الأهداف بمجموعة من المؤشرات التى تعكس مدى التقدم والإنجاز فى تحقيق هذه الأهداف .

وأشارت نتائج الدراسة الى أن الأهداف السبعة الأولى للألفية قد ركزت على قضية واحدة وهى قضية الفقر باعتبارها القضية الأولى فى طريق التنمية فيما اهتم الهدف الثامن بإيجاد الوسائل اللازمة لمعالجة هذه القضية من خلال دعوة الدول المتقدمة لمساعدة الدول الفقيرة والتزامها بتقديم يد العون وتخفيف أعباء الديون عنها .

كما أشارت الدراسة الى أنه فى المقابل يجب على الدول الفقيرة القيام بتبنى سياسات إصلاحية طويلة المدى حتى يمكن التعجيل بالتقدم صوب الأهداف الإنمائية وذلك من خلال إتباع توليفة من السياسات المحلية الجيدة والحوكمة ، وتحسين المناخ الاستثماري ، وتعزيز التنمية البشرية الفعالة .

كما أشارت الدراسة الى أن تحقيق الأهداف الانمائية والتخلص من الفقر يستدعى العمل بالدرجة الولى على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو المستدام .

خلصت نتائج الفصل الأول الى الدور الهام الذى يمكن أن يلعبه المجتمع الدولى فى دعم البلدان منخفضة النمو من خلال تحقيق زيادة كبيرة فى حجم المـــنح وإلغـــاء حـــوافز التجارة والدعم وبخاصة الزراعى وحث الدول المتقدمة على تقديم معونات أكثـــر وزيـــادة فرص النفاذ لصادرات الدول منخفضة النمو فى أسواق الدول المتقدمة وذلك من أجل خلـــق عالم أكثر استقراراً وأمناً .

# المراجـــــــع


١. د.على عبد القادر ، أهداف التنميـــة الدوليـــة وصـــياغة السياســـات الاقتصـــادية والاجتماعية فى الدول العربية ، سلسلة اجتماعات الخبراء ، العـــدد رقـــم (٨٠) ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، سبتمبر ٢٠٠٣ .

٢. مارك بير دوسوهير شينى ، تحقيق الهدف ، مجلة التمويـــل والتنميـــة ، المجلـــد (٤٠)، العدد (٤) ديسمبر ٢٠٠٣ .

٣. جاى بيفرمان ، تخفيض أعداد الفقراء فى الدول النامية ، دور المؤسسات الخاصة ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٣٨ ، العدد (٢) ، يونيو ٢٠٠١ .

٤. كريستينا راسينج وجولى كوزاك ، تفادى شرك آخـــر للـــديون ، مجلـــة التمويـــل والتنمية، المجلد ٤٠ ، العدد (٤) ، ديسمبر ٢٠٠٣ .

## ملخص الفصل الأول

استعرض هذا الفصل بشكل بسيط أهم أهداف الألفية الإنمائية المعلنة فـــى ســبتمبر ٢٠٠٠ وأهم الغايات المراد تحقيقها من هذه الأهداف بالإضافة الـــى عـــرض المؤشـــرات المستخدمة فى قياس هذه الأهداف والتى تعكس مدى التقدم والإنجاز التى أحرزتـــه الـــدول المختلفة فى تحقيق هذه الأهداف .

كما استعرض الفصل واجبات الدول المتقدمة تجاه الدول الفقيرة والأقل نمواً وخاصة فيما يتعلق بتقديم المنح والمساعدات الإنمائية وكذلك التزامات هذه الأخيـــرة تجـــاه الـــدول المتقدمة ، وذلك لاستمرارية حصولها على المنح والمساعدات .

# الفصل الثانى

# الأهداف الإنمائية للألفية بمصر

# وتقييم الانجازات المحققة

# الفصل الثانى

## الأهداف الإنمائية للألفية بمصر وتقييم الإنجازات المحققة

- مقدمـــــة :

احتلت قضايا التنمية البشرية وتحقيق مستويات معيشية مرتفعة وتخفيض معـدلات الفقر الاهتمام الأول لمخططي السياسات الاقتصادية فى مصر ، وصدر إزاء ذلك العديد مـن الدراسات والتقارير المتتابعة التى ناقشت تلك القضايا وأبرزها تقارير التنمية البشرية والتى صدرت منذ عام ١٩٩٤ وناقشت قضايا التعليم ، الصحة ، الفقر ، ٠٠ ٠٠ الخ .

ويأتى إعلان الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية متزامناً مع التـزام الدولـة المسـتمر بالعمل على تحسين الظروف المعيشية والقضاء على الفقر ومكافحة جيوبـه ، ومسـاعدة الفئات ذات الدخول المنخفضة ، حيث حددت وثيقة مصر والقرن الواحد والعشرين الأهداف القومية والاتجاهات العامة للتنمية خلال الفترة من ( ١٩٩٧/٢٠١٧ ) والتى تمثل أهمها فى محورية النشاط الخاص ، التنمية البشرية ، صون البيئة ، ثقافة صـون البيئـة ، تواصـل النهضـــة [١].

كما تضمنت الأهداف الرئيسية للخطة الخمسـية ( ٢٠٠٢/٢٠٠٧ ) العمـل علـى تحقيق نمو مرتفع ومتواصل فى الناتج المحلى الاجمالى ، تخفـيض العجـز فـى ميـزان المدفوعات ، التخفيف من حدة الفقر وتخفيض التفاوت فى الـدخول ، تنميـة رأس المـال البشرى وتحقيق التشغيل الكامل ، تحسين الخدمات الاجتماعية ، تخفيض معـدلات النمـو السكاني الحالية ، صون الموارد الطبيعية .

وتعتبر مصر واحدة من ١٨٨ دولة تبنت الأهداف التنموية للألفية وأخـذت علـى عاتقها العمل على تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ ، هذا على الرغم من كونها لها السبق فـى تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيقها لبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتي اتفقـت معظم أهدافها مع أهداف الألفية الانمائية .

ويتضمن هذا الفصل تقييم مستوى التقدم المنجز فى تحقيق الأهداف الألفية للإنمائية فى مصر أخذاً فى الاعتبار أن مستوى التقدم فى تحقيق هذه الأهداف لا يعنى بالضبط القدرة على تحقيق هذه الأهداف على المستوى الكلى وإنما يتعداها الى ماهو أبعد من ذلـك وهـو تحقيق هذه الأهداف على المستوى الاقليمى أو المحلى .

---

[١] مجلس الوزراء ، وثيقة مصر والقرن الواحد والعشرين ، مصر ، ١٩٩٧ .

وتتضمن أهداف الألفية الإنمائية فى مصر كما يلى :-

## ١٠٢ القضاء على حدة الفقر والجوع بمصر وتقييم الإنجازات :

تأتى قضية الفقر وتخفيض معدلاته إلى أدنى حد ممكن على قمة الأهداف الرئيسية للخطط التنموية طويلة الأجل ، حيث يأتى هدف تخفيض الفقر كأحد الأهداف الستة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢/٢٠٠٧) ، بعد أن أصبح الفقر يشكل تهديداً رئيسيا للاستقرار السياسى والاجتماعى فى مصر ، فضلاً عن كونه المصدر الأساسي لعدم الأمان الاجتماعى والاقتصادى وهو ما أكدته الشواهد والأحداث الإرهابية الأخيرة التى حدثت فى مصر.

### ١٠١٠٢ الملامح العامة للفقر فى مصر :-

ومشكلة الفقر فى مصر ليست (فقر عام ) على المستوى الكلى وإنما هى مشكلة جيوب الفقر والتفاوتات الإقليمية فى توزيع الفقر ، إذ أن الفقر فى مصر معتدل وفقا للمعايير العالمية نظرا لكون مصر دولة متوسطة الدخل .

وتوضح المؤشرات إلى حدوث تحسن كبير فى وضع الفقر فى مصر حيث انخفضت معدلات الفقر من ٣٢ر٢٤% عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٧ر١٦% عام ٢٠٠٠/٩٩ بما يعنى أنه يوجد ٧ر١٠ مليون شخص فى مصر يتم تصنيفهم على أنهم من غير القادرين على كسب القوت الضرورى والاحتياجات الأساسية الأخرى ، ومستهدف أن يصل هذا المعدل إلى ٨ر١٠% عام ٢٠١٥ ، كما انخفضت نسبة فجوة الفقر ( حالات الفقر x عمق الفقر ) [١] من ١ر٧ % عام ١٩٩٠ إلى ٩ر٣% عام ٢٠٠٤ مما يعنى أن معظم الفقراء يقعون تحت خط الفقر مباشرة .

وبالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى على المستوى القومي من ٦٦٩ دولار عام ١٩٩٠ إلى ٥ر١١٠٧دولار عام ٢٠٠١ إلا أن هناك تفاوتات فى ما بين الأقاليم فيما يختص بهذا النصيب والذي يبلغ أقصاه فى كلا من المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود ( ٢،١٠٤٥٧،٧٧٧٠ على التوالي ) بينما يبلغ أدناه فى محافظات الوجه القبلي (٤ر٥١٩٧ جنيه ) [٢].

---

[١] د. على عبد القادر على ، أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١١ .

[٢] تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٣ .

بالنسبة لتوزيع الفقر تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات الفقر فى المناطق الريفية عن المناطق الحضرية فى الجمهورية ، حيث تختلف سمات ومحددات الفقر الريفي عن الفقر الحضري فالفقراء فى الريف يعانون من نقص الاحتياجات الأساسية من غذاء ، كساء ، .. .. الخ ، أما فقراء الحضر فيعانون من عدم تأمين المسكن ، إزدحام المناطق السكنية ، عدم كفاية الخدمات الأساسية ، المخاطر البيئية وظروف المعيشة غير الآمنة .

جدول رقم (١)

بعض مؤشرات الفقر فى مصر للأعوام ١٩٩١/٩٠ – ٢٠٠٠/٩٩

| | ١٩٩١/٩٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠١٥ |
|---|---|---|---|
| نسبة الفقراء % | ٢٤ر٣٢ | ١٦ر٧ | ١٠ر٨ |
| فجوة الفقر % | ٧ر١ | ٣ر٩ | ٣ر٦ |
| الناتج المحلى الاجمالى بالدولار | ٦٩٩ | ١١٠٧ر٥ | |
| عدد السكان الذين يحصلون على أقل من دولار فى اليوم بالمليون | ٨ر٢ | ٠ر٩٤ | ٤ر١ |

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ٢٠٠٥.

وتتمثل أهم خصائص الفقراء فى مصر فى كبر حجم الأسرة أو العائلة ، ارتفاع معدلات الخصوبة ارتفاع مستويات الفقر فى الأسر التى تعولها نساء ، إنخفاض المستويات التعليمية ، إنتشار عمالة الأطفال ، ارتفاع نسبة الأمية .

## ٢٠١٠٢ تقييم السياسات التى اتبعتها مصر للقضاء على الفقر : –

تشير الملامح السابقة للفقر فى مصر إلى :-

- انخفاض نسبة الفقر المدقع(*) فى مصر على المستوى الاجمالى بما يعنى أن مصر اقتربت من تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥ .
- يتركز الفقر بشكل رئيسي فى مناطق الوجه القبلي ، حيث ارتفعت نسبته ٣ر٢٩% إلى ٢ر٣٤% خلال الفترة من ١٩٩٦/٩٥ ، ٢٠٠٠/٩٩ .

مما يشير الى الحرمان الشديد التى تعانى منه هذه المناطق ، الأمر الذى يشير أيضا الى انه رغم انخفاض نسبة الفقر على المستوى العام إلا انه مازالت هناك جيوب عميقة للفقر تتمثل فى المناطق الريفية وعلى الأخص في الوجه القبلي مما يعكس أثر التفاوتات الإقليمية والفروق بين المحافظات وفى داخل المحافظات نفسها والتي لم تفلح جهود وخطط

(*) عرف الفقر المدقع على أنه مستوى الإنفاق للفرد الذى يساوى أو يقل عن دولار للفرد فى اليوم بالمكافىء الشرائي للدولار .

برامج التنمية في الوصول إليها والقضاء عليها ، حيث إنصب الاهتمام على مكافحة الفقر على المستوى القومى والمحافظات الحضرية ، بينما فشلت هذه الجهود في محافظات الوجه القبلى الأمر الذي أدى إلى تحول الفقر من كونه ظاهرة ريفية خلال النصف الأول من التسعينات ليصبح ظاهرة تسود مناطق الوجه القبلى في النصف الثاني من العقد ذاته .[١]

وتعكس جيوب الفقر هذه وضعاً مرتبطاً بشدة بالاستبعاد الاجتماعي والسياسي وبالتفاوت فى الدخول وزيادة الفقر المدقع المطلق .[٢]

ويرجع ارتفاع معدلات الفقر فى الوجه القبلى إلى تدنى كلا من المستويات التعليمية والخدمات الصحية والأساسية، والمؤشرات الخاصة بالمساواة فى النوع الاجتماعي .

والجدير بالذكر أن المستويات المرتفعة من الفقر منه فى محافظات الصعيد وفى الريف على وجه الخصوص ستؤدى بلا شك إلى إعاقة الجهود المبذولة فى سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥ ، خاصة وأن هذه المحافظات تستوعب ٣٦% من اجمالى السكان الذين لا يحصلون إلا على أدنى قدر من خدمات البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية كما يعيش فيها ثلثي فقراء مصر والذين لا يمكنهم الحصول على الحاجات الأساسية سواء الغذائية أو غير الغذائية ، الأمر الذي يستدعى توجيه جهود التنمية والاستثمارات العامة إلى هذه المناطق وذلك لتمكين الفقراء بها والوفاء باحتياجاتهم الأساسية بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان فى هذه المناطق من خلال زيادة أعداد قاعدة المستفيدين من خدمات البنية الأساسية وتسهيل الحصول على هذه الخدمات .

### ٣٠١٠٢ التخفيف من حدة الجوع والوضع الغذائى فى مصر :-

وفيما يتعلق بالتخفيف من حدة الجوع والوضع الغذائى فى مصر نلاحظ انه لا توجد مشكلة غذائية فى مصر فبالإشارة إلى احتياجات الفرد من السعرات الحرارية ، فان الاحتياجات المقررة منها يوميا وفقا لتوصيات لجنة الغذاء والتغذية لمجلس البحوث الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية تتراوح للبالغين مابين ٢٨٠٠-٣٠٠٠ [٣] سعر حراري وذلك فى ظل ظروف مناخية قائمة وسكان لهم نفس الصفات الفسيولوجية ، حيث تتباين هذه الاحتياجات السعرية تبايناً كبيراً فى ضوء العمر ، الجنس ، المناخ ، نوع النشاط الجسمانى، وبمقارنة هذه الأرقام بالأرقام المتحصل عليها من السعرات الحرارية فى نمط الغذاء المصري والتي بلغ متوسطها عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٢٣٨ [٤] سعر حراري / يوم . نجد أن

---

[١] وزارة التخطيط بالتعاون مع الأمم المتحدة ، تقرير الأهداف التنموية للألفية ، التقرير القطرى الثانى ، مصر ، ٢٠٠٤ .

[٢] معهد التخطيط القومى ، UNDP ، تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٥ .

[٣] محمد سمير مصطفى ، بعض قضايا التنمية الراهنة فى ج.م.ع ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٨٨.

[٤] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة استهلاك السلع الغذائية ، أكتوبر ٢٠٠٤ .

اجمالى مايستهلكه الفرد المصرى من سعرات حرارية يفي ويزيد عن المقننات الدولية الموضوعة وذلك بنسبة ٦ر٣١% .

وتشير إحدى الدراسات [1] إلى أن هناك نمطين للغذاء فى مصر الأول ويمارسه الفقراء ويسمى نمط الكفاف حيث الاعتماد على المواد النشوية والبقول بنسبة ٦ر٢٨% ، أما الفاكهة فتتمثل ٢ر٤% من الغذاء ، كما أن معظم الإنفاق الأسرى يكون على الغذاء ، أما النمط الثاني ويمارسه الأغنياء ويسمى نمط الرفاهية حيث يتم الاعتماد فى الغذاء على البروتينات والسلع ذات القيمة الغذائية المرتفعة والتى تؤدى إلى بناء الجسم .

ومن ثم فان الغذاء ونوعيته يرتبطان بمستوى التنمية ومستوى الفقر أيضا ، حيث ترتفع نسبة الأشخاص الغير قادرين على تلبية احتياجاتهم من السعرات الحرارية فى ريف الوجه القبلي إلى حوالي ١ر١٩% بالمقارنة بالمناطق الريفية فى الوجه البحري والتي تبلغ ٣ر١١% على الرغم من انخفاضها على مستوى الفترة فيما بين عامي ١٩٩١/٩٠-٢٠٠٠/٩٩.

ويرتبط نوع الغذاء ونمطه بمستويات النمو فى الوزن والطول واللذان يعتمدان بصفة أساسية على أغذية البناء ( بروتينات حيوانية ونباتية ) والتى تتسم بارتفاع أسعارها مقارنة بأغذية الطاقة ( نشويات وسكريات ) مما يجعلها فى غير متناول الفقراء ، وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن فى الوجه القبلي إلى حوالي ٢ر١٠% على الرغم من تناقص هذه النسبة على المستوى القومى من حوالى ٤ر١٠% عام ١٩٩١/٩٠ الى حوالي ٨ر٨% عام ٢٠٠١ ، وما يرتبط بذلك من ظهور الأنيميا والأمراض المتكررة نتيجة لضعف مناعة الجسم ونقص النمو ، حيث تؤدى سوء التغذية الى خمول وإعاقة للنمو ومن ثم فإننا نلاحظ أن هناك ارتباطا بين مؤشرات الغذاء و نقص النمو او زيادته بمؤشرات التنمية البشرية ، فالمحافظات ذات المستوى المنخفض فى التنمية البشرية يزداد فيها نسبة الأطفال ناقصو الوزن بالمقارنة بالمحافظات الحضرية ذات المستوى الأعلى فى التنمية البشرية .

حيث تشير البيانات الى أن مصر لم تصل بعد الى المستوى المأمول من تحقيق الأهداف الإنمائية فيما يختص بالقضاء على أمراض سوء التغذية والوصول الى الحد الأمثل، الأمر الذي يتطلب بذل الكثير من الجهود والامكانات المطلوبة لتحقيق مستويات مرتفعة من الأمن الغذائي وخفض مؤشرات سوء التغذية ، تنمية الوعي الاستهلاكي لدى الأسرة .

[1] سهير لطفى وآخرون ، الأسرة المعيشية والانفاق الاجتماعى – الواقع والتحديات ، دراسة مسحية بالعينة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

## ٢٠٢ ضمان تعميم التعليم الأساسي الشامل بمصر والجهود المبذولة للنهوض به وأهم مؤشراته :

يعتبر التعليم الأساسي أول أركان العملية التعليمية ، وهو اللبنه الأساسية فى تطوير وتنمية العنصر البشرى مهارياً ومعرفياً وتكنولوجياً ، حيث يتوقف ذلك بالدرجة الأولى على كفاءة هذا التعليم والتي من شأنها العمل على زيادة الدخل ، زيادة الإنتاجية ، رفع المستوى الصحي ، تخفيض معدلات البطالة ، الحد من الزيادة السكانية .

اهتمت الدولة بالتعليم الأساسي ( ويشمل مرحلتي التعليم الابتدائي والاعدادى) باعتباره المشروع القومي لمصر حيث ارتفع الإنفاق على التعليم من ٣ر٢ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ الى حوالي ٢ر١٧مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بما يمثل ١ر٤% من الناتج المحلى الاجمالى ثم ارتفع الى ٦% من الناتج المحلى الاجمالى أى ما يوازى ٢٤ مليار جنيه وذلك عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .[١]

وتشير البيانات الخاصة بالتعليم الى :-

- ارتفاع معدلات القيد بالتعليم الابتدائي والاعدادى من (٨٧%) عام ١٩٩٠ الى (٢ر٩٩%) ، (١٠٥ %) عام ٢٠٠٠ ، كما ارتفعت معدلات القيد فى هذه المرحلة بين الإناث والذكور.
- انخفاض معدلات الاستيعاب فى الوجه القبلى ليصل الى ٢ر٩٣% مقارنة بالوجه البحرى ومحافظات الحدود . بما يعنى أن ٥ر٦% من الأطفال فى سن التعليم الابتدائي بالصعيد لا يلتحقون بهذه المرحلة وترتفع هذه النسبة فى ريف الصعيد بالنسبة للحضر حيث يرتبط ذلك بأوضاع الفقر .

وقد أشارت إحدى الدراسات [٢] الى تفاوت معدل القيد الصافى بين الريف والحضر لإحدى محافظات الصعيد من ٨٥% الى ٧١% ، وأن حوالى ٢٩% من الأطفال فى سن التعليم غير مقيدين بالمدارس حيث يرجع الانخفاض فى نسب القيد فى الريف عن الحضر الى كلا من العوامل الاقتصادية والمتمثلة فى انخفاض مستويات الدخول وحاجة الأسرة للعمل والإنفاق عليها ، ارتفاع تكلفة التعليم وعدم القدرة عليه ، ارتفاع معدلات البطالة ، والعوامل الاجتماعية والمتمثلة فى انخفاض العائد الاقتصادى والاجتماعى للتعليم ، تغير النظرة للتعليم والاعتقاد بعدم جدواه .

---

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، أعداد مختلفة .

[٢] د. ماجدة ابراهيم ، عفاف نخلة ، قياس المستوى التعليمى للسكان ومعايير الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمى ، مذكرة خارجية رقم (١٣٨٤) ، معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ١٥.

جدول رقم ( ٣ )

معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي بمراحله ومعدل القراءة والكتابة ( ١٥سنة فأكثر )

| البيـــــان | حضر | بحرى | قبلى | حدود | اجمالى |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل القيد الاجمالى فى التعليم الاساسى | ١٠٨ر٣ | ١٠١ر٤ | ٩٣ر٢ | ١٠٠ | ٩٩ر٢ |
| " " " الاعدادى | ١١٣ر١ | ١٠٧ر١ | ١٠٠ | ٨٩ر٢ | ١٠٥ |
| معدل القراءة والكتابة ١٥-٢٤ سنة | ٨٥ر٤ | ٦٨ر٦ | ٥٩ر٧ | ٧٤ر٣ | ٦٩ر٤ |
| حضر | - | ٨١ر٩ | ٨٠ر١ | ٨٤ر٦ | ٨٣ر٠ |
| ريف | - | ٦٢ر٣ | ٤٧ر٤ | ٥٦ر٢ | ٥٦ر٢ |

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٤ .

- بالرغم من انخفاض معدلات الأمية بين السكان عموماً (١٥سنة فأكثر) من ٢٥ر٧% عام ٢٠٠٠ الى ٢٤ر٣% عام ٢٠٠٣ إلا أنه مازالت معدلات الأمية بين النساء مرتفعة وتبلغ ٤١ر٨% وذلك عام ٢٠٠٣.
- بالرغم من الجهود المبذولة للقضاء على الأمية الا أن نسبة التحسن فى معدلات تعليم القراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٢٤) سنة كانت طفيفة حيث ارتفعت من ٦١ر٣% عام ١٩٩٠ الى حوالى ٦٩ر٤% فقط عام ٢٠٠٠ ، حيث تنخفض هذه النسبة فى محافظات الوجه القبلى لتصل الى (٥٩ر٧%) مقابل ٦٨ر٦% فى محافظات الوجه البحرى ، حيث يعنى ذلك أن حوالى ٤٠ر٣% من الأشخاص فى هذه الفئة العمرية بالوجه القبلى يجهلون القراءة والكتابة الأمر الذى يشير الى أن هناك تفاوتات إقليمية فيما يتعلق بهذا المؤشر ، ومن ثم يشير التقرير القطرى الثانى لمصر الى أن التفاوتات الإقليمية الكبيرة فيما يتعلق بمستويات الأمية تقف حجر عثرة أمام الجهود المبذولة لمكافحتها وانه لا يتوقع استئصال الأمية بين البالغين والشباب فى الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة بحلول عام ٢٠١٥ .
- إنخفضت معدلات التسرب فى كلا من التعليم الابتدائى والاعدادى خلال الفترة من ٩١/٩٠-٢٠٠٢/٢٠٠٣ من (٨٥ر٣%)، (٨ر١٠%) الى (٨٤ر٠%) ، (٥٤ر٣%)[1]، وترتفع معدلات التسرب فى الذكور (٠٣ر٤%) عن الإناث (١ر٣%) خاصة فى المرحلة الإعدادية نظرا لاتجاههم للعمل وإعالة الأسرة خاصة فى ظل إغراءات سوق العمل وزيادة الطلب على العمالة غير الماهرة بأجور مرتفعة نسبيا خاصة بعد قوانين الانفتاح ، هذا علاوة على اعتماد الأسر على الأبناء فى الريف للعمل .

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مصر فى أرقام ، أبريل ٢٠٠٣ .

ويشير الانخفاض فى نسب التسرب فى المرحلة الابتدائية الى الجهود الجادة التى تتخذها مصر فى سبيل اللحاق بالألفية الجديدة إدراكا منها لأهمية وجود نظام تعليمى كفؤ تتساوى فيه على الأقل نسبة المدخلات الى المخرجات ( يساوى واحد صحيح [1] ، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال القضاء على مشاكل التعليم الأساسى والتى تمثل بعضها فى ارتفاع كثافة الفصول ٩ر٤٠ تلميذ فى المرحلة الابتدائية ٨ر٤١ فى المرحلة الإعدادية ( عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤) [2]، زيادة نسبة المبانى التعليمية غير الصالحة للاستخدام ، تعدد الفترات الدراسية ، الحشو الزائد بالمناهج ، الهدر الضخم فى تكاليف طباعة الكتب المدرسية ، تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية وزيادة إنفاق الأسر على التعليم حيث بلغت الزيادة فى تكلفة التعليم بالنسبة للأسرة حوالى ٧٠% للتعليم الأساسى ، ٩٦% للتعليم الثانوى ، ١٨% للتعليم الجامعى وذلك خلال الفترة من ١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠٠/٩٩ [3].

ومن ثم فانه لتحقيق الأهداف الألفية فى المناطق والاقاليم الريفية النائية فيما يتعلق بالتعليم الأساسى ينبغى العمل على إتاحة هذا التعليم للجميع وخاصة الفقراء وبنوعياته المختلفة والاهتمام بجودة التعليم والتى تعتبر جزء من العملية التنموية التى يشب على أساسها الطلبة على قاعدة ومعرفية سليمة ويتعلمون من خلالها قيم التنوع الثقافى . [4]

## ٣٠٢ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمصر والجهود المبذولة وتطور أهم مؤشرات التمكين :-

ظلت المرأة لعقود طويلة تعانى من تهميش المجتمع لها ، حيث تعانى الإناث من عدم المساواة مع الذكور سواء من حيث فرص الحصول على التعليم ، فرص العمل ، المشاركة السياسية والاقتصادية فى المجتمع .

وقد حدث تحسناً ملموساً فى أوضاع المرأة فى السنوات الأخيرة نتيجة للجهود الحكومية المبذولة فى هذا المجال من حيث :-

- ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس على مستوى أنواعها ( ابتدائي – اعدادى – ثانوي ) وذلك بالمقارنة بالذكور لنفس المراحل العمرية وذلك كما يتضح من الجدول التالي :-

---

[1] د.زينات طبالة ، واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويرة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٠) معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ١٩٩٤ .

[2] تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٣ .

[3] الأمم المتحدة ووزارة التخطيط ، التقرير القطرى الثانى لمصر ٢٠٠٤ .

[4] تقرير التنمية البشرية لمصر ، ٢٠٠٥ .

جدول رقم (٤)

معدلات الالتحاق بالتعليم ( ابتدائي – اعدادى – ثانوي ) بين الإناث للفترة من ٩١وحتى٢٠٠٤

| البيان | ١٩٩١ | ٢٠٠٤ |
|---|---|---|
| الالتحاق بالتعليم الابتدائي | ٧٩ر٧ | ٩٥ر٩ |
| الالتحاق بالتعليم الاعدادى | ٧٧ر٤ | ٩٢ر٢ |
| الالتحاق بالتعليم الثانوى | ٧٣ر٦ | ٩٩ر٣ |
| العمر المتوقع عند الميلاد بالسنوات | ١٠٤ر٠ | ١٠٦ر٤ |

المصدر : تقارير التنمية البشرية سنوات مختلفة .

من ناحية أخرى انخفضت معدلات التسرب للإناث عن الذكور فى المراحل التعليمية المختلفة من (٥ر٦%)، (٩ر٩% ) الى (٦١ر٠%)، (٣ر٢% ) لكل من المرحلة الابتدائية والإعدادية على التوالي فى مقابل (٦٢ر٣%)، (١١ر١% ) لكل من المرحلتين على التوالي وذلك عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

وتشير هذه البيانات الى قدرة مصر على تعزيز المساواة بين الذكور والإناث وإزالة التباينات بينهما من خلال إلغاء الفوارق التعليمية بحلول عام ٢٠١٥ ، والعمل على تمكين البنت من التعليم حيث اتخذت العديد من الإجراءات فى هذا الشأن منها المدرسة صديقة الفتاة مثلا وغيرها من الجهود التى تركز على تعليم الفتاة .

تقلصت الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بمعدل معرفة القراءة والكتابة حيث انخفضت فى الإناث من ٥٧% عام ١٩٩١ الى ٣ر٦٨% عام ٢٠٠٤ . [١]

وعلى الرغم من تحسن المؤشرات الخاصة بتعليم المرأة الى حد ما فان مصر تتقدم ببطء صوب القضاء على الفوارق بين الجنسين وخاصة فى الوجه القبلى حيث لازالت المؤشرات الخاصة بتعليم المرأة منخفضة الى حد ما .

من ناحية أخرى على الرغم من التحسن فى هذه المؤشرات إلا أن مصر تحتل مرتبة متدنية بالنسبة لتمكين النوع الاجتماعى ، اذ بلغ ترتيبها الـ ٧٥ من بين ٧٨ دولة على المقياس العالمى لتمكين النوع الاجتماعى ، كما تنخفض قيمة مقياس التمكين الاجتماعى بالنسبة لها لتصل الى ٢٦٦ر٠ مقابل ٩٠٨ر٠ للنرويج التى تحتل أعلى مرتبة بالنسبة لهذا المقياس ٣٩٥ر٠ وللبحرين والتى تعتبر دولة محافظة .[٢]

---

[١] معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٥ .

[٢] نفس المصدر السابق.

كما جاء ترتيب مصر الـ ٩٩ من بين ١٤٤ دولة فى دليل التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعى ويقاس تمكين النوع الاجتماعى وفقا لنتائج صندوق تنمية المرأة التابع للأمم المتحدة من خلال خمسة معايير هى المشاركة الاقتصادية ، الفرص الاقتصادية ، التمكين السياسى ، الالتحاق بالتعليم ، الصحة و الرفاهية .

وترتفع نسبة المتعلمات المهنيات اللاتى يعملن فى القطاع الحكومى والعام بمقابل رمزى وبالنسبة للمشاركة الاقتصادية زادت مشاركة النساء فى القوى العاملة من ١٨% عام ١٩٩٦ الى ٤ر٣١% عام ٢٠٠٤ ورغم هذا التحسن فى مشاركة المرأة فى القوى العاملة والنشاط الاقتصادى إلا أنه مازالت الأهمية النسبية لمساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى أقل كثيراً من الرجل ، حيث تبلغ حوالى ٣ر٢٣% مقارنة بمساهمة الرجل والتى وصلت الى ٧ر٤٥% [١] ، وقد ارتفعت معدلات البطالة بين الإناث من ٤ر١٤% عام ١٩٩٠ الى ٢٤% عام ٢٠٠٤ ، بما يمثله ذلك من انخفاض وسوء الأحوال المعيشية خاصة فى ظل ارتفاع نسبة النساء المعيلات لأسر ، وفى ظل ارتفاع نسبة الفقر بين الإناث فى الريف ، حيث يؤدى ذلك الى لجوئهن الى الأعمال ذات الإنتاجية المنخفضة خارج القطاع الرسمى وخاصة فى الزراعة .

بالنسبة للفرص الاقتصادية حيث تنخفض فرص النساء فى الحصول على فرص التشغيل والأجور والمزايا العينية والأجازات والظروف الصحية وظروف العمل الآمنة مثل الرجال بالإضافة الى التراخي فى انفاذ القوانين الخاصة بالمرأة فى القطاع الخاص غير الرسمى .[٢]

بالنسبة للتمكين السياسى ويشمل مشاركة المرأة فى مراكز صنع القرارات ، حيث بلغ تمثيل المرأة فى البرلمان ٤ر٣% من أعضاء البرلمان ، ٦% من المعينين فى مجلس الشورى ، ٢ر١% من الأعضاء المنتخبين فى المجالس المحلية ، كما تبلغ مساهمتها فى النقابات ١٧% ، وفى نقابات العمال ٣% .[٣]

ويلاحظ من البيانات السابقة مدى التدني الشديد الذي تعانى منه المرأة فى مجال التمكين أو المشاركة السياسية ففي انتخابات ٢٠٠٥ وبالرغم من الإعلان المستمر للقيادة السياسية بأن تعزيز مشاركة المرأة فى الحياة السياسية هو جزء من الإصلاح السياسى الذي يجرى حالياً فى مصر إلا أن نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان قد انخفضت الى اقل من ١% مما يشير الى تراجع هذه المشاركة ، هذا بالرغم من قيام الأجهزة المعنية بشئون

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث العمالة بالعينة ، ( النشرة السنوية ) ، يوليو ٢٠٠٣

(٢) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ .

(٣) المرجع السابق ، تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٥ .

المرأة ( المجلس القومى للمرأة ) بإنشاء مركز للتأهيل السياسى للمرأة ، لرفع مستوى المهارات السياسية للنساء ، وتأهيل مجموعة من المرشحات لخوض انتخابات ٢٠٠٥ .

وترجع أسباب ضعف المشاركة السياسية والتمكين السياسى للمرأة الى :-

- عدم اعتراف المجتمع ( رغم المؤتمرات، والضجة الإعلامية الكبيرة ) بدور المرأة فى الحياة السياسية ، ضعف الموارد المالية لدى المرأة بما فيها من خوض العملية الانتخابية ، أمية المرأة والتى تشكل عقبة أساسية فى سبيل مشاركتها فى الحياة السياسية ، حيث يتم استخدامها فى تزوير الانتخابات من خلال تعبئة الأصوات النسائية ودفعهن للتصويت لصالح الرجال. [١]

وبالنسبة للصحة والرفاهية/ فتعنى مدى الرعاية الصحية للمرأة بالنسبة للصحة الإنجابية مثلا، حيث لازالت هناك بعض المشاكل المتعلقة بصحة المرأة مثل ختان الإناث اتخاذ القرارات المتعلقة بالجنس والخصوبة مثلا ، والتى مازالت تلاقى إعتراضاً من المجتمع وخاصة فى الأقاليم ومن ثم فانه ينبغي العمل على جعل قضية تعليم الإناث وتمكينهم من الحصول على هذا الحق والانتفاع به قضية حق انسانى أصيل ، كذلك الاهتمام بالأوضاع الصحية للمرأة ، تدعيم المشاركة السياسية للمرأة وتشجيعها من قبل المجتمع والدولة والجمعيات الأهلية وأن يكون ذلك وفقا لخطة زمنية فعلية .

## ٤٠٢ تخفيض معدل وفيات الأطفال بمصر والجهود المصرية المبذولة :-

تعكس معدلات وفيات الأطفال والمواليد فى أى دولة مدى فعالية النظام الصحى بها وتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على حياة الطفل ، وتتأثر قدرة الأطفال على البقاء على قيد الحياة والاستمتاع بصحة جيدة تأثيراً شديداً بفعل الظروف البيئية ، وفى البلاد النامية يوجد حوالي ١٤ مليون طفل يموتون ، ويعانى ثلاثة ملايين غيرهم من إعاقات حادة كل سنة بسبب العوامل البيئية وسوء التغذية .[٢]

اهتمت وزارة الصحة والسكان بالعمل على تحسين مؤشرات وفيات المواليد والأطفال من خلال مجموعة من البرامج التي تضمن السيطرة على أمراض الإسهال والجهاز التنفسي الحادة وتتمثل فى :-

- البرنامج الوطني للسيطرة على أمراض الإسهال .
- برامج المحافظة على حياة الطفل .
- الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة .

---

[١] مارلين تادرس وآخرون ، المواطنة المنقوصة ، تهميش المرأة فى مصر ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان ١٩٩٥.

[٢] اليونيسيف ، وضع الطفولة والأمومة فى مصر ، تحليل على أساس الحقوق فى ج.م.ع، القاهرة سبتمبر ٢٠٠٣ .

حيث أسفرت هذه الجهود عن تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٦٧طفل / ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٢ الى ٤ر٢٢ طفل /١٠٠٠ من السكان عام ٢٠٠٤، كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من ٨٥ طفل عام ١٩٩١ لكل ١٠٠ر٠٠٠ مولود حى الى ٦ر٢٨ طفل لكل ١٠٠ر٠٠٠ مولود حى عام ٢٠٠٤ ، حيث يشير ذلك الى إمكانية تحقيق مصر لهدف الألفية المتعلق بتخفيض معدل وفيات الأطفال والوصول الى رقم ٢٥/١٠٠٠ من السكان بحلول عام ٢٠١٥ على المستوى الوطنى وذلك بسبب ارتفاع نسبة الأطفال المحصنون فى ١٢-١٣ شهرا حيث بلغت ٩ر٩٩%[1] وذلك نتيجة لبرامج التطعيمات المتبعة والرقابة عليها من جانب وزارة الصحة والسكان ، ويلاحظ أن هذه المعدلات رغم انخفاضها ورغم الخطوات المحققة فى سبيل تخفيضها إلا أنها مازالت أعلى من المعدل المتوقع تحقيقه خاصة إذا قورن ذلك ببلدان مثل الأردن ، الأمارات ، سوريا ، قطر ، حيث أمكن فى هذه الدول بالفعل تحقيق خفض فى كلا من معدل وفيات الأطفال ووفيات الأطفال دون سن الخامسة.

إلا أنه يلاحظ انخفاض هذه المؤشرات فى محافظات الوجة القبلى بالمقارنة بالوجه البحرى وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٥) حيث يرجع ذلك لانخفاض الرعاية الصحية وعدم القدرة على علاج كلا من أمراض الإسهال والجهاز التنفسى الحاد والحصبة نتيجة نقص الوعي بين الأمهات من جهة نتيجة للأمية وانخفاض الدخول وارتفاع معدلات الفقر من جهة أخرى مما يعوق الأسرة عن علاج الطفل أو استكمال علاجه والاعتماد على الوصفات البلدية فى بعض الأحيان .

جدول رقم (٥ )

التوزيع الاقليمى لمعدلات وفيات الأطفال الرضع ودون الخامسة خلال عام ٢٠٠٤

| البيان | وجه بحرى | قبلى | محافظات حضرية | اجمالى |
|---|---|---|---|---|
| معدل وفيات الأطفال الرضع | ١٥ر٨ | ٢٥ر٨ | ٢٢ر٦ | ٢٢ر٤ |
| معدل وفيات الأطفال دون الخامسة | ٢٠ر٣ | ٣٤ر٦ | ٢٦ر٦ | ٢٨ر٦ |

المصدر : تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٥ .

وترتبط الفرص المتاحة للأطفال للبقاء على قيد الحياة طرديا بالرعاية المقدمة للأمهات أثناء الحمل وعند الوضع ، مستوى تعليم الأم ، الفترة بين حمل وآخر .

وتؤدى كلا من أمراض الإسهال ، أمراض الجهاز التنفسي الحادة ، الحصبة ، سوء التغذية الى ارتفاع معدلات وفيات المواليد والأطفال .

---

[1] تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ٢٠٠٥ .

من ناحية أخرى ارتفعت التغطية المناعية لمرض الحصبة من ٨٩% عام ١٩٩٥ الى ٩٧% عام ٢٠٠٠ ، كما ارتفعت التغطية المناعية لمرض شلل الأطفال لتبلغ نحو ٥ر٦٥% من القيمة المستهدفة .

حيث يلاحظ من عرض المؤشرات السابقة مدى التحسن الذي طرأ على الأوضاع الصحية للطفل نتيجة التوجه الى إعطاء أولوية أكبر للعناية بالصحة الوقائية من خلال تطبيق برنامج واسع للتطعيم من خلال المشروع القومي للتطعيمات ، مشروع المحافظة على حياة الطفل بالإضافة الى برامج مكافحة الجفاف ومواجهة الإسهال والتي بدأت منذ عام ١٩٨١بالتعاون بين الحكومة المصرية والمعونة الأمريكية واستمرت لمدة عشر سنوات .[١] هذا بالإضافة الى العديد من الجهود المبذولة لتخفيض معدلات المواليد والأطفال والتي تتمثل فى تحسين التثقيف الصحي ، تشجيع التخطيط الأسرى من خلال مباعدة فترات الحمل ، توعية الأمهات بمزايا الرضاعة الطبيعية ، تحسين تغذية الأم الحامل وإعطاءها مثبطات مناعية ضد الكزاز . حيث تشير تقرير الأمم المتحدة الى إمكانية تحقيق مصر لهدف الألفية بتخفيض معدل وفيات الأطفال .

إلا أنه رغم هذا التحسن فى المؤشرات إلا أنها لا تعكس بعض التفاوتات حيث مازال هناك تمييز بين الجنسين فيما يختص بالرعاية الصحية مما يؤدى الى زيادة معدلات الوفيات بين الإناث وخاصة فى الأسر الفقيرة ، حيث يبين مسح الحالة الصحية لمصر عام ١٩٩٢ أن ٦٩% من الذكور حصلوا على كافة التطعيمات مقابل حصول الإناث على ٦٦% منها ، ويبرز هذا التمايز بصفة خاصة فى الجرعة الثالثة .[٢]

من ناحية أخرى مازال مؤشر الأداء للخدمات الصحية المتعلق بالطفل منخفض فى المناطق الريفية بالوجه القبلى مقارنة بالمناطق الحضرية منها حيث يرجع ذلك لمجموعة من القيود والتى تتمثل فى التوزيع غير المنصف للموارد البشرية المدربة فى مجال الرعاية الصحية حيث ينخفض مثلا عدد الأطفال فى الوجه القبلى ليصل الى (١ر٥) طبيب لكل ١٠٠٠٠ من السكان مقابل (١ر٧) طبيب لكل ١٠٠٠٠ من السكان فى المحافظات الحضرية (٣ر٦) طبيب لكل ١٠٠٠٠ من السكان فى محافظات الوجه البحرى الأمر الذى ينعكس على كفاءة الخدمة المقدمة ، كذلك هناك تفاوت بين عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠٠ حيث يبلغ (٤ر١٠) مريض لكل ١٠٠٠٠ من السكان فى الوجه القبلى مقابل (٣ر١٧) ممرضة لكل ١٠٠٠٠ من السكان فى الوجه البحرى .[٣]

---

[١] الأمم المتحدة ووزارة التخطيط التقرير القطرى الثانى ، مصر، ٢٠٠٤ .

[٢] المنتدى العالمى للمرأة ، تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبى الى بكين ، بكين ١٩٩٥ .

[٣] تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ٢٠٠٥ .

## ٥٠٢ تحسين الصحة الانجابية بمصر ونتائج الجهود المبذولة :-

يعد الزواج المبكر وتكرار الحمل والولادة من أهم العوامل المؤثرة على الحالة الصحية للمرأة وقد تبنت مصر منهجا متكاملا للصحة الانجابية وذلك فى إطار الجهود المبذولة للحد من الزواج المبكر والولادات المتلاحقة وتحسين الصحة الانجابية يتضمن :-

- تخفيض معدلات الخصوبة الى حوالى ١ر٢% عام ٢٠١٧ .
- تخفيض معدل وفيات الأمهات .
- تحسين الأوضاع الصحية للمواليد من خلال الزيارات المنتظمة لمتابعة الحمل .

أدت الجهود التى تبذلها وزارة الصحة والسكان منذ أواخر التسعينات الى الارتقاء بالحالة الصحية للمرأة حيث يتضح من الجدول التالى رقم ( ٦) .

جدول رقم (٦)

تطور المؤشرات الخاصة بالصحة الانجابية للمرأة

| البيـــــان | حضر | | بحرى | | قبلى | | اجمالى | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٩٢ | ٢٠٠٤ | ٩٢ | ٢٠٠٤ | ٩٢ | ٢٠٠٤ | ٩٢ | ٢٠٠٤ |
| معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠ من السكان | ١٧٤ | ٦٨ | ١٤٨ | ٦٦ | ٢٤٠ | ٧٣ | ١٨٤ | ٦٨ |
| عدد الولادات تحت اشراف طبى % | ٩٧ر٢ | ٧٣ر٤ | ٩٥ر٣ | ٧٠ر٦ | ٩٠ر١ | ٥٦ | ٩٣ر٥ | ٧١ر٧ |
| معدل انتشار وسائل منع الحمل % | ٥٦ | ٦٨ر٥ | ٤١ر٢ | ٦٥ر٢ | ٢٢ر١ | ٤٩ر٤ | ٣٧ر٨ | ٦٠ |
| نسبة الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية طبية | ٧٩ر٢ | ٨٥ر٦ | ٥٠ر٦ | ٧٦ر٧ | ٤٥ر٥ | ٥٨ر٥ | ٥٢ر٢ | ٧٠ر٥ |
| متوسط الزواج عند العمر الأول | ٢٣ر٨ | ٢٨ر٣ | ٢١ر٧ | ٢٥ر٢ | ٢٠ر٩ | ٢٤ر٤ | ٢٢ | ٢٦ر١ |

المصدر : تقرير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٤ ، ٢٠٠٥ .

تحسن المؤشرات الخاصة بالصحة الانجابية للمرأة والتي تتمثل فى معدل وفيات الأمهات نسبة الولادات التي تخضع لإشراف طبي، معدلات انتشار وسائل منع الحمل حيث يتوقع أن تصل نسبة وفيات الأمهات عند الولادة الى حوالي ٤٣ر٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ حالة ، وذلك بشرط أن يستمر تقديم الخدمات الصحية عالية الجودة للأم من حيث زيادة معدلات استخدام الرعاية ما قبل الولادة ، وزيادة عدد الولادات التى تشرف عليها أطقم طبية متمرسة .

ويشير التقرير القطري الثانى لمصر الى أن مصر ليست على المسار المؤدى الى تحقيق الأهداف المتعلقة بصحة الأمهات وخاصة إذا ما قورنت ببلدان أخرى فى نفس

المنطقة مثل : الكويت ، عمان ، قطر ، السعودية حيث يرجع ذلك لنقص الخدمات الطبية أثناء الولادة ونقص الرعاية الطبية قبل الولادة ، رداءة نظم الإحالة الطبية وعدم كفاية الرعاية فى حالات الطوارىء .

من ناحية أخرى فان المؤشرات الخاصة بالصحة الانجابية للمرأة لازالت منخفضة بالريف مقارنة بالحضر أو المستوى القومى سواء من حيث معدلات وفيات الأمهات أو معدل انتشار موانع الحمل أو عدد الولادات تحت إشراف طبى أو الرعاية المقدمة للحوامل حيث يرجع ذلك الى ضعف الموارد المالية ، انخفاض المستوى التعليمى للمرأة ، انتشار العادات الثقافية المتعلقة بزيادة عدد الأولاد فى الأسرة باعتبارهم عزوة ، هذا بالإضافة الى إحجام المرأة عن اللجوء الى الأطباء فى معظم الأحيان وخاصة الذكور منهم .

ويشير التقرير القطرى الثانى لمصر الى إمكانية وقدرة مصر على تحقيق النسب المستهدفة للألفية من مؤشرات الصحة الانجابية للمرأة بحلول عام ٢٠١٥ وذلك فى حالة التغلب على العديد من التحديات التى تواجه صحة الأم والمتمثلة فى العادات والسلوكيات الثقافية المشجعة على الزواج المبكر والحمل المبكر حيث تشير البيانات الى قدرة مصر على تخطى هذا التحدى حيث ارتفع سن الزواج لدى البنت من ٢٢ سنة عام ١٩٩٢ الى ١ر٢٦ سنة عام ٢٠٠٤ . جدول رقم ( ٦ ) ، من ناحية أخرى يساهم تفضيل الذكور عن الإناث فى زيادة عدد مرات الحمل المبكر وغير متباعد الفترات حيث يحدث ٢٥% من الحمل قبل انقضاء فترة الـ ٢٤ شهرا ، وجدير بالذكر أن هناك العديد من الجهود المبذولة من وزارة الصحة والسكان للتوعية بأهمية الصحة الانجابية للمرأة وتوعية الجمهور من خلال قيام مشروع[1] دعم خدمات الصحة الانجابية التابع لقطاع السكان وتنظيم الأسرة بإجراء بحث كيفى وثمانية مواقع يتم تنفيذ المشروع فيها للتعرف على الممارسات والمعلومات الخاطئة المتصلة بالسلوك الانجابى فى المجتمع حيث أشارت نتائجه الى أن معوقات استخدام خدمات تنظيم الأسرة والصحة الانجابية يتمثل بعضها فى تفضيل الذكور والأسرة الكبيرة ، نقص الوعى بأهمية خدمات الصحة الانجابية ، تفضيل الداية والولادة بالمنزل ، سلوك واتجاهات الأفراد نحو استخدام خدمات تنظيم الأسرة والصحة الانجابية . انخفاض كمية وسائل منع الحمل وعدم تلبيتها لاحتياجات النساء وارتباط ذلك بالمانحين ، حيث بدأت وزارة الصحة والسكان فى حل هذه المشكلة من خلال توفير وسائل تنظيم الأسرة التى تنتج محليا بعد استيراد المواد الخام من الخارج وتم تسعيرها بنفس الأسعار العادية لها لتكون فى متناول الجميع، من ناحية أخرى تؤثر أمية النساء على عدم حصولهن عل الرعاية الصحية اللازمة وقدرتهم على اتخاذ أية قرارات متعلقة بالخصوبة أو الشئون الجنسية .

---

[1] وزارة الصحة والسكان ، مجلة السكان والصحة الانجابية ، مشروع دعم خدمات الصحة الانجابية ، العدد الثالث ، نوفمبر ٢٠٠٣ .

ومن ثم فانه للعمل على تحسين الصحة الانجابية للمرأة فان ذلك يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات والتى منها : [1] تعبئة جهود المؤسسات الاجتماعية من أجل التخطيط لحملات إعلامية لتغيير اتجاهات الأفراد ونحو تفضيل الذكور والأسر الكبيرة ، وتركيز هذه الحملات على زيادة الوعى والمعرفة لدى السيدات ، الأزواج ، الشباب ، الأمهات ، الحموات ، فيما يتعلق بأهمية تنظيم الأسرة ، أهمية رعاية الحمل وما بعد الولادة ، رعاية ما بعد سن الأربعين للمرأة ، الولادة الآمنة ، بالإضافة الى توفير أدوية الصحة الانجابية بكل الوحدات الصحية بأقل تكلفة ممكنة وتقليل الاعتماد على تمويل المانحين ، وعقد دورات تدريبية لفرق تقديم الخدمة خاصة الأطباء والممرضات عنى خدمات الصحة الانجابية وكذا التدريب على المعدات الحديثة والوسائل الجديدة فى تنظيم الأسرة .

## ٦٠٢ مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب ( الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض الفتاكة والجهود المبذولة بمصر :

الصحة هى حالة السلامة والتحسن الجسمى والاجتماعى والعقلى الكامل ، وليست مجرد غياب المرض أو العجز . أما المرض فيعنى قصور أى عضو من أعضاء الجسم عن القيام بوظيفته على خير وجه .

### ١٠٦٠٢ الأمراض المتوطنة والجهود المبذولة لمكافحتها :-

ويشير تقرير التنمية القطري الثانى لمصر الى أن مصر قطعت شوطا طويلا فى مكافحة الأمراض المتوطنة والمتمثلة فى الملاريا ، السل ، الشستوما والتى تمثل تحديا صحيا رئيسيا للألفية وتتمثل فى :-

أ- <u>الملاريا</u> :

حيث انخفضت نسبة الإصابة الى صفر / ١٠٠٠٠ شخص عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ، وبلغت نسبة العلاج الكيماوي له لحوالى ٨٧% وهى نسبة أعلى من المستهدف للوصول إليها وهى ٨٥% وذلك مقارنة بما تم تحقيقه عالميا فى ظل عودة انتشار هذا المرض عالمياً وصعوبة القضاء عليه ونقص تغطيته وخاصة فى مناطق الاضطرابات المدنية والاجتماعية .

ب – <u>التهاب الكبد الوبائي ( سي )</u> :

حيث تبلغ نسبة انتشاره من ٥٠-٥٧% فى عدد من القرى وخاصة الأقصر، قنا ، الشرقية ، وتأتى خطورة هذا المرض من اشتراكه مع مرض الإيدز فى طرق الانتقال وبالنسبة للالتهاب الكبد الوبائي (ب) تنخفض الإصابة به نتيجة لتضمين اللقاح المضاد له فى برامج التطعيم الخاصة بالأطفال.

ج – <u>الشستوما</u> :

وهو أحد الأمراض الطفيلية الشائعة فى الريف حيث انخفض انتشاره المعوى من ٨ر١٤% الى ٧ر٢% ، خلال الفترة من ١٩٩٠/٢٠٠٠ .

---

[1] مجلة الصحة والسكان ، مرجع سابق .

د- السـل :

انخفض عدد الحالات المرضية الى ٥٨ حالة لكل ١٠٠٠٠٠ حالة فقط عام ٢٠٠٤ وقد بلغت نسبة حالات السل التى تم معالجتها فى ظل برنامج DOT حوالي ٨٨ حالة عام ٢٠٠٤[١] ، وقد ارتبطت النظرة لهذا المرض بالفقر وخاصة فى الدول النامية نتيجة لعدم توافر الغذاء السليم ، نقص الرعاية الصحية [٢].

هـ - الإيـدز[٣] :

حيث تعتبر مصر من البلدان ذات المعدلات المنخفضة فى إنتشار هذا المرض حيث قدر اجمالى عدد حالات الايدز بحوالى (١٣٤٣) حالة فى نهاية عام ٢٠٠٤ يمثلون حوالى ٠١ر٠% من السكان ، حيث تشير البيانات الى أن ٦٥% من المرض ينتقل عبر الاتصال الجنسي ، وتنخفض نسبة انتقال المرض من الأم للوليد فى مصر لتصل الى أقل من عشر حالات .

ورغم الجهود المبذولة من قبل الدولة فى التصدي لهذه الأمراض ومكافحتها والتي تشير الى أن مصر قد حققت العديد من المعدلات المستهدفة فى الألفية فى هذا المجال الا أنه هناك العديد من التحديات التى قد تواجه مصر والتى تتمثل فى :-

- بالنسبة لمرض الملاريا فما زال هناك بعض الخطر والمتمثل فى القرب الجغرافي للمناطق التى لا يزال ينتشر بها هذا المرض وخاصة فى المناطق الجنوبية (السودان وأفريقيا ).
- عدم وصول التغطية الصحية والعلاجية لمعظم هذه الأمراض المتوطنة لبعض المناطق وخاصة فى الأرياف وخاصة أن هناك حالات من الأمراض لم يتم التبليغ عنها .
- بالنسبة لمرض الإيدز وما يتضمنه من خصوصية اجتماعية شديدة الأمر الذى يؤدى الى التكتم عليه وعدم التبليغ عنه فى بعض الحالات مما يشكل معوقا أمام تحقيق أهداف الألفية فى هذا الشأن حيث هناك غموض فى البيانات الخاصة بهذا المرض . كذلك تنخفض البيانات المتعلقة باستخدام الواقى المطاطى الى معدل انتشار موانع الحمل وذلك نظرا للعادات الاجتماعية فى هذا الشأن حيث يقتصر استخدامه على المتزوجين فقط .

٢٠٦٠٢ الجهود المبذولة لمكافحة مرض الأيدز :-

والجدير بالذكر أن الدولة تكثف جهودها من أجل زيادة وعى الجمهور بمرض الإيدز وطرق انتقاله وأسبابه ، بالإضافة الى قيام المختبرات المركزية لوزارة الصحة والسكان

---

[١] تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ٢٠٠٥ .

[٢] د. سمير فياض : الصحة فى مصر ، الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

[٣] وزارة التخطيط ، الأمم المتحدة ، التقرير القطرى الثانى مصر ، ٢٠٠٤ .

بفحص [1] ١٥٠٠٠٠ شخص للكشف عن الإصابات بالإيدز والتهاب الكبد الوبائي (سى ) كم تتضمن الإجراءات المطبقة حاليا على راغبى السفر خارج الدولة عمل فحوصات خاصة بمرض الإيدز والتهاب الكبد الوبائي وذلك للحصول على تراخيص العمل ، هذا بجانب الإجراءات التى تسعى وزارة الصحة والسكان الى تطبيقها والمتمثلة فى فحص النساء المترددات على العيادات الحكومية لمتابعة الحمل .

ومع كل هذه الجهود فيجب أيضا العمل على إيجاد استراتيجية لمكافحة ومنع انتشار كلا من الأمراض المتوطنة ومرض الإيدز على أن تساير هذه الاستراتيجية – استراتيجية التنمية البشرية فى مصر، بجانب تطبيق العدالة فى تقديم الرعاية الصحية وخاصة بين الريف والحضر ، هذا بالإضافة الى معالجة العوامل البيئية [1] المؤدية الى انتشار الأمراض المتوطنة من بلهارسيا ، ملاريا ، سل ٠٠ ٠٠ الخ والمتمثلة فى المياه السطحية الدافئة والملوثة ، مخرجات الإنسان ، تلوث المستنقعات ومخرات السيول والأنهار ، كما يستلزم مكافحة الحشرات وإنتقاء المخصبات للأراضى والكيماويات المستعملة ، ورفع مستوى الثقافة الصحية لاستخدام هذه الكيماويات من أسمدة ، مبيدات ، مخصبات وغيرها بنشر الثقافة الصحية بمختلف الوسائل [2] وبالنسبة لمرض الإيدز فيجب العمل على زيادة الوعى الشباب بهذا المرض وتكثيف الوعظ الديني للحد من إنتشاره .

---

[1] وزارة التخطيط ، الأمم المتحدة ، التقرير القطرى الثانى لمصر ، مرجع سابق .

[2] د. عزة القندرى ، التنمية البشرية والبعد الاجتماعى ، معهد التخطيط القومى ، مركز التعليم والتدريب ، ورقة عمل غير منشورة ، ٢٠٠٤ .

## ٧٠٢ ضمان الاستدامة البيئية والجهود المصرية المبذولة :-

لم تكن مصر بمنأى عن الاهتمام الدولي الباعث على حماية البيئة وصونها من أخطار التلوث والعمل على استدامتها خاصة بعد ارتفاع معدلات التلوث بكافة أنواعه والتدهور والنضوب فى الموارد فى الفترات الأخيرة ، حيث قدرت تكلفة أضرار التدهور البيئي فى مصر بحوالى ١٠-١٩ مليار جنيه (سنويا) أى ما يعادل ٢ر٣% - ٤ر٦% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى [١].

### ١٠٧٠٢ الجهود المصرية فى مجال الحفاظ على البيئة لتوفير مياه الشرب :

تسعى وزارة الدولة لشئون البيئة الى دمج البعد البيئي فى كافة السياسات والخطط والبرامج الوطنية المرتبطة بحماية الصحة البشرية وإدارة الموارد الوطنية وقد صدرت العديد من التشريعات البيئية والتى تضع منهجا متكاملا للتنمية البيئية المستدامة وأهمها قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ ، كما تحدد الخطة الوطنية للعمل البيئى مدى خطورة المشاكل البيئية المتعددة فى مصر وتؤكد على ضرورة إحداث التغييرات فى مجالات المياه ، الصرف الصحى ، الطاقة ، التنوع البيئى .

إلا أن تحقيق الاستدامة البيئية يستلزم تنسيق الجهود لحماية الموارد الطبيعية وحفظها ولاسيما موارد الطاقة والمياه والتربة ، وتحسين كفاءة استخدامها وقد أدت الجهود المبذولة فى هذا المجال الى [٢] :-

- زيادة نسبة المساحة المحمية من الأراضي للحفاظ على التنوع البيولوجى الى مجموع مساحة الأراضي من ٥ر٦ ألف فدان الى ١٠ الآلف فدان ومستهدف أن تصل الى ١٧ ألف فدان .
- تم تجهيز ٢٢ ألف فدان لزراعتها كغابات ، حيث توجد هذه الغابات فى مناطق مصر العليا ( قنا – الأقصر – ادفو والوادي الجديد ، والجدير بالذكر أن خطة التنمية الزراعية للعام ٢٠١٧ تستهدف استزراع ٥ر٣ مليون فدان فى هذه المنطقة من مصر من ضمنها زراعة ٤٥٠ ألف فدان فى منطقة توشكي الجديدة .[٣]
- نجحت الجهود فى تخفيض إنتاج الكلورفلوركربون المضر بطبقة الأوزون من ١٤٤ر٢طن متري عام ١٩٩٠ الى ٣٣٥ر١ طن متري عام ٢٠٠٤ .
- حدث تحسن فى معدلات استخدام الطاقة للأغراض الصناعية حيث ارتفعت هذه المعدلات من ٩ر٣% عام ١٩٩٠ الى ٣ر٦% عام ٢٠٠٤ .

---

[١] وزارة التخطيط ، الأمم المتحدة ، التقرير القطرى الثانى لمصر ، ٢٠٠٤.

[٢] نفس المصدر السابق .

[٣] وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للأنشطة الإنتاجية ، متابعة الإنجازات بمشروع تنمية جنوب الوادى توشكى حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ .

وتستهدف خطة عمل قطاع الطاقة تخفيض الآثار البيئية لتلوث الهواء الناجم عن استخدام الطاقة حيث تتسبب المستويات الحالية لتلوث الهواء فى خسائر اقتصادية تصل الى ٥ر٦ بليون جنيه مصرى سنويا .[١]

إلا أنه رغم ذلك فقد ازداد نصيب الفرد من انبعاثات $CO_2$ من ٢% الى ١ر٣% فيما بين عامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٤ .

ويساعد على زيادة نصيب الفرد من انبعاثات $CO_2$ الزيادة السكانية والتكدس وما يترتب على ذلك من انتشار أمراض التنفس والاختناق وزيادة الانبعاثات من $CO_2$ كما سبق، هذا بالإضافة الى ما يترتب على الزيادة السكانية من استنزاف لموارد البيئة من مياه وأراضى زراعية وغيرها ، حيث انخفض نصيب الفرد من حصة المياه السنوية من ١٠٠٠م٣ فى أوائل التسعينات لتصل الى ٤٠٠م٣ بحلول عام ٢٠٣٠ [٢] ، علاوة على ما تؤدى إليه هذه الزيادة من ضغط على مشروعات استصلاح الأراضى الصحراوية والمستهدفة لتحقيق الأمن الغذائى .

- الحصول على المياه النظيفة للشرب :-

يشير التقرير القطرى الثانى لمصر الى أن هناك تحسنا واضحاً حدث فيما يتعلق بالحصول على المياه النظيفة للشرب حيث تم تنفيذ برنامج قومى لإدارة جودة المياه ، ويعتمد نحو ٩٩% من سكان الحضر، ٩٦% من سكان الريف على إمدادات مياه الشرب ، بما يعنى أنه تم تحقيق هذا الهدف فيما يتعلق بأهداف الألفية ، إلا أن هذا التحسن فى الأرقام لا يعكس التفاوتات الواضحة فيما بين المناطق الريفية والحضرية وذلك فيما يتعلق بالحصول على المياه النظيفة للشرب حيث بلغ عدد الأسر التى تحصل على مياه نقية مأمونة فى الريف نحو ١ر٨٢% مقابل ٥ر٩٧% فى الحضر عام ٢٠٠٤ بما يعنى أنه لا يزال يوجد ٩ر١٧% من الأشخاص لا يمكنهم الحصول على المياه النظيفة ، هذا باستثناء بعض المحافظات التى تزيد فيها هذه التفاوتات والتى تعتبر المحافظات الأسوأ ( المنيا ، سوهاج ).

- بالنسبة لخدمات الصرف الصحى :

بالرغم من ارتفاع نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يحصلون عل خدمات جيدة للصرف الصحى وبالرغم من التحسن الذي حدث على خدمات الصرف الصحى ، الا أنه مازال أيضا هناك تفاوتات فيما بين الريف والحضر لا تعكسها المؤشرات حيث بلغ نسبة الأسر التى تحصل على خدمات صرف صحى فى الريف ٢ر٧٨% مقابل ٦ر٩٩% للحضر وذلك باستثناء المحافظات التى حققت وضعا أفضل فى هذا الشأن وهى بور سعيد ، السويس، دمياط ، الدقهلية. ومن ثم فان تدنى خدمات الصرف الصحى فى الريف وتمركزها

---

(١)وزارة التخطيط ، الأمم المتحدة ، التقرير القطرى الثانى لمصر ، ٢٠٠٤ .

[٢] تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٥ .

فى الحضر دون الريف ، الى جانب ضعف التنسيق المؤسسي بين مستخدمى المياه ومقدمى خدمات المياه تعتبر من أهم معوقات تحقيق أهداف الألفية فيما يتعلق بهذه المجالات .

٢٠٧٠٢ الجهود المصرية فى المناطق الفقيرة والعشوائية :

تختلف تقديرات العشوائيات فى مصر بحسب الجهات التى تقوم بالتقدير وبحسب التعريف الموضوع للعشوائيات ، فقد قدرت وزارة التنمية المحلية عدد المناطق العشوائية بحوالى ١١٧٤ منطقة وذلك فى ٢٢ محافظة[١] ، أما الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فقدرها بنحو ٣٣٦ منطقة فى عشر محافظات ، تقرير الأمم المتحدة للألفية ٩٠٩ منطقة عشوائية ويرجع انتشار وتضخم العشوائيات فى مصر عموما الى الزيادة السكانية المرتفعة ، الهجرة من الريف الى الحضر ، ارتفاع أسعار المساكن وخاصة فى الحضر بما لا يتناسب مع مستويات الدخول ، ارتفاع أسعار الأراضى المعدة للبناء ، غياب رقابة الدولة واستغلال البعض لذلك فى بناء مساكن بوضع اليد دون دفع تكلفة الأرض ، تراجع دور الدولة فى بناء المشروعات السكنية للفئات البسيطة والفقيرة من الشعب ، ويتسم سكان هذه المناطق بالفقر المدقع والحرمان من الخدمات الأساسية المتمثلة فى التعليم ، الصحة ، المياه النظيفة ، الصرف الصحى ، المستوى المعيشى الجيد ، ورغم مظاهر الحرمان هذه فان معدلات الخصوبة ترتفع بين سكان هذه المناطق مما يؤدى الى زيادة كثافتها السكانية وما يترتب على تلك الكثافة والازدحام من مشاكل صحية نتيجة انتشار الأمراض والاختناقات والتى يتأثر بها النساء والأطفال بشكل خاص ، هذا علاوة على ارتفاع معدلات البطالة بين سكان العشوائيات ومايترتب على ذلك من تفاقم لمشكلة الفقر وتدنى مستوى المعيشة الأمر الذى يؤدى الى ارتفاع معدلات الجريمة فى المجتمع حيث تعتبر هذه المناطق مرتعا خصبا لكل أنواع الجرائم مما يهدد بجعلها قنبلة موقوته من السهل تفجيرها فى وجه المجتمع والدولة .

وتبذل الدولة جهوداً حثيثه للحد من هذه المشكلة من خلال وضع الاستراتيجيات المختلفة للحد من تفاقمها ، حيث تعالج وثيقة مصر والقرن الواحد والعشرين والخطط الخمسية المتعاقبة قضية العشوائيات من خلال استراتيجية خاصة بالتوسع العمرانى فى مصر تتكون من ثلاثة أبعاد وهى [٢]:-

١. إيقاف الزحف العمرانى غير الرسمي على الأراضى الزراعية.
٢. توجيه التوسع العمرانى نحو المدن الجديدة بالصحراء.
٣. تحسين الشروط المعيشية للفقراء والقاطنين بمناطق لا تتمتع بالخدمات الكافية وذلك من خلال : -

أ- تقنين الملكية بالعشوائيات من خلال القرار الذى أصدره مجلس الوزراء عام ٢٠٠٠ بإتاحة البيع فى المناطق العشوائية المخططة عمرانيا بما لا يزيد عن

---

[١] معهد التخطيط القومى ، تحديد الاحتياجات لقطاعى الصرف والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد (١٨٢) ، يوليو ٢٠٠٤ .

[٢] معهد التخطيط القومى ، تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف والطرق والكبارى ، مرجع سابق .

٢٠٠ج للمتر المربع مع التيسير فى السداد على مدى خمس سنوات بدون فوائد، المشروع القومي لتطوير العشوائيات والذى تم من خلاله تحسين ٩١٥ منطقة عشوائية فى ١٦محافظة بتكلفة استثمارية قدرها ٣ر٢ مليار جنيه منذ بداية عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٢ .

ب- البرنامج القومى للتنمية الحضرية بالمشاركة حيث يقوم هذا البرنامج فى إطار من التعاون بين الحكومتين المصرية والألمانية بالعمل على ثلاثة مستويات من أجل تحقيق الظروف المعيشية لقاطنى العشوائيات وهى المستوى القومى ، مستوى الإدارة المحلية ، مستوى المجتمعات المحلية . إلا أنه رغم هذه الجهود فمازالت العشوائيات فى تزايد مستمر ، من ناحية أخرى فالبيانات الصادرة عن تعداد العشوائيات تقتصر على المدن فقط ولا تأخذ فى اعتبارها حصر المناطق العشوائية بالريف الذى يعج بمناطق عشوائية أكثر مما هو موجود بالمدن ، من ناحية أخرى فان هذه المناطق العشوائية لا تحقق الاستدامة البيئية والحضرية فى أى شكل من أشكالها علاوة على مساهمتها فى تدنى الأحوال المعيشية نتيجة إنشاء معظمها من مواد بناء غير دائمة كالأخشاب والصفيح ومواد البناء ، علاوة على كونها منشأة فى مناطق غير معدة للسكن كما سبق ذكره وغير خاضعة للتنظيم[1] ، الأمر الذى يوضح أن هذه المشكلة تتطلب المزيد من الجهود والوقت اللازمين حيث انها تشكل تحديا للألفية .

وهناك مؤشرات ايجابية فيما يتعلق بالعناصر الأخرى الخاصة بالاستدامة البيئية حيث وتتمثل فى :-

- فيما يتعلق بالمياه فقد تم إنفاق العديد من الاستثمارات على قطاع المياه من خلال مشروعات الرى الرئيسية وتزويد مياه الشرب والبيئة التحتية والصرف الصحى ، بالإضافة الى التعاون مع البلدان الأخرى المشتركة فى حوض النيل فيما يخص إمدادات مياه النيل ومصادر المياه الجوفية، كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات نحو تحسين نوعية الهواء من خلال القرارات التى تربط بين استخراج رخصة السيارة ونتيجة فحص انبعاثاتها من الدخان ، ونقل الأنشطة الملوثة خارج المناطق السكنية، هذا بالإضافة الى تنفيذ مشروع الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى إلا أنه فى سبيل ضمان الاستدامة البيئية يجب العمل على المحاور الآتية :-
  - العمل على إدماج السياسات والاستراتيجيات البيئية فى مختلف أجهزة وقطاعات الدولة وإيجاد الوسائل المختلفة لتنفيذها وتفعيلها .
  - العمل على تفعيل التشريعات والقوانين الخاصة بالبيئة بجانب تنفيذ المعاهدات المبرمة فى هذا الشأن .
  - اتخاذ كافة السبل للتحكم فى التلوث بأنواعه المختلفة وتقليل الهدر فى المياه ، وإيجاد أساليب أفضل لمعالجة مياه الصرف وحسن الاستفادة

---

[1] الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ( الاسكوا) الاستدامة البيئية الحضرية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١ .

منها ، بالإضافة الى التخلص الآمن من المخلفات الصلبة باستخدام مدافن جيدة لها .

- وضع معايير للتحكم فى التلوث الصناعى والتقليل من الانبعاثات الكيماوية الى أقصى حد ممكن .

## ٨٠٢ إقامة شراكة عالمية والإنجازات المحققة بمصر :

لم تكن مصر بمعزل عن الأهداف العالمية للألفية فيما يختص بإقامة شراكة عالمية، حيث أنها كانت من أوائل الدول التى أدركت أهمية إقامة علاقات قوية مع دول العالم سواء فى المجالات الاقتصادية أو السياسية أو البيئية ، وإدراكا منها لأهمية دخولها فى المنظومة العالمية ، فقد أخذت على عاتقها تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع الصندوق والبنك الدوليين عام ١٩٩١ ، بالإضافة الى ذلك فقد وقعت مصر على اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) ومازالت تشارك فى جولاتها والتى كان آخرها جولة الدوحة التى بدأت عام ٢٠٠١ ومازالت مستمرة ، وقد التزمت مصر من خلال هذه الاتفاقية بمجموعة من الإجراءات تهدف الى مزيد من تحرير الاقتصاد وتتمثل فى توسيع قاعدة الملكية وزيادة دور القطاع الخاص فى التنمية ، حماية الأسواق ، تدعيم المنافسة الحرة .. .. الخ حيث يلاحظ أن هذه الالتزامات هى نفسها التى أدرجت من خلال برامج التحرر الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، الأمر الذي يشير الى أن مصر سبقت بمراحل إعلان الألفية الثالثة للتنمية .

### ١٠٨٠٢ دور المعونات الأجنبية فى التنمية فى مصر :

بلغ حجم المساعدات التى حصلت عليها مصر حوالى ٦ر١ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠١ ، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد المصرى من هذه المساعدات نحو ٩ر٢٤ دولار أمريكى تقريبا ، حيث يقدم ٧٠% من هذه المساعدات مانحين ثنائيين ، ٢٦% من قبل مانحى الأمم المتحدة متعددة الأطراف ، ٤% من قبل الأمم المتحدة .

ومن حيث تصنيف مخصصات المساعدات التنموية يشير التقرير الى أن ٤٥% من المساعدات التنموية تذهب للمشاريع التنموية ، ٢٦% معونة لدعم ميزان المدفوعات ، ٢٨% تعاون فنى ، ١% معونات غذائية ، حيث يلاحظ على هذه المنح والمعونات مايلى :-

- أن معظم هذه المنح والمعونات كان الهدف منها خدمة مصالح الدول المانحة ومنها تشجيع صادراتها وصناعاتها واستثماراتها ، علاوة على هذه المساعدات تمثل قيداً على الدولة اذ تستخدم كسلاح ضدها وخاصة فى أوقات الأزمات .
- إن جملة المنح والمساعدات التى تحصل عليها الدولة لايتم استغلالها الاستغلال الأمثل فى نواحى التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يتضح ذلك من توزيع مخصصات هذه المنح – حيث لايعرف مثلا أولويات المشاريع التنموية التى توجه إليها ٤٥% من جملة المنح ، ومدى فائدتها بالنسبة للدولة ، هذا بالإضافة الى أن معظم هذه المساعدات مرتبطة باستخدام خبراء أجانب أحيانا لا يكون هناك حاجة

لهم ، يكون إنتاجهم دائما فى صورة دراسات وبرامج تدريبية محدودة ، حيث يكون الهدف من ارسالهم استرداد جزء من هذه المعونة ، من ناحية أخرى يلاحظ أن مصر لم تستفيد من برامج التعاون الفنى لدعم وبناء القدرات والمنصوص عليها فى إعلان الدوحة عام ٢٠٠١ مثل التعاون مع المنظمات العالمية و الانكتاد [١] فى الوقت الذى تبلغ حجم المساعدات فى هذا المجال ٢٨% .

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعى لمخصصات المساعدات التنموية تبين أنها تنقسم الى قسمين:-

المجموعة الأولى : من القطاعات واستفادت بحوالى ٦٥% من جملة المساعدات التنموية حيث استحوذ قطاع الخدمات المصرفية على ٢٤% من المساعدات التنموية حيث استهدفت هذه المساعدات تطوير هذا القطاع وإعادة هيكلة خاصة فيما يتعلق بالخصخصة ودمج المصارف وغيره ، إلا أنه يلاحظ أن هذه المساعدات كانت لها آثارها السلبية على الجانب الآخر من جهة تضرر العاملين بهذه المصارف نتيجة الاستغناء عنهم بما يؤدى الى ارتفاع معدلات البطالة بينهم .

كما استحوذ قطاع الزراعة على حوالى ١٣% من جملة المساعدات التنموية، ومما هو جدير بالذكر أن قطاع الزراعة فى مصر يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية والتى تسهم بنسبة كبيرة فى تمويل النقد الأجنبي من خلال صادراتها ، ويعيش أكثر من ٦٠% من السكان عليها ، كما أنها تقدم حوالى ٢٠% [٢] من الناتج المحلى اجمالى ، كما يعتبر هذا القطاع المستوعب الرئيسي للعمالة بنسبة تبلغ ١ر٣١% من اجمالى العاملين بالقطاعات الأخرى .

ولكل ما سبق يتضح تضاؤل نسبة المساعدات التنموية المقدمة لقطاع هام مثل قطاع الزراعة ، كان من المفترض أن تقدم له معونات أكثر ، من ناحية أخرى لم تساهم المعونات المقدمة فى حل أزمة ومشاكل قطاع الزراعة والمتمثلة فى انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية، تفاقم الفجوة الغذائية ، تدهور الأراضى الزراعية وانخفاض إنتاجيتها ، قصور الأساليب التكنولوجية المتبعة فى الزراعة .. .. الخ .

كذلك يلاحظ أن ٩% من المساعدات التنموية تم توجيهها الى قطاع الصناعة حيث يلاحظ ضآلة هذه النسبة بما لا يساعد على تشجيع الصناعة ، كما أن معظم هذه المساعدات تقتصر على برامج الـ Soft war فقط التى تركز على إصلاح السياسات فقط دون نقل التكنولوجيا أو تحديثها أو تدريب العمالة فى هذا القطاع ، كما يلاحظ أن ٨% من جملة المساعدات التنموية الموجهه الى قطاع التجارة تشتمل على المساعدات برامج معونة، تنمية سياسات تجارية ، إلا أن هذه المساعدات لم

---

[١] الأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعنى باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ، والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من اجل مكافحة الممارسات التجارية التصديرية ، جينيف ، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥ .

[٢] د. سعد علام ، الزراعة والتنمية ، دار حلب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

تساعد على زيادة الصادرات أو تخفيض الواردات ، أو تخفيض العجز فى الميـزان التجارى.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية من القطاعات والتى استحوذت على حوالى ٢٣% من جملة مخصصات المساعدة التنموية فتتمثل فى:-٧% لقطاع التعليم ،٥% الطاقة،٤% نقل، ٣% بنية تحتية ، ٤% قطاعات متعددة / حالات مشتركة

حيث أن من ناحية أخرى يلاحظ أن هناك عدم عدالة فى توزيع هـذه المخصصـات حيث أن ٦٦% منها يتم توزيعه على المستوى المركزى حيث يتركز ٨% منها على محافظة القاهرة ، ويتركز ٢٦% منها على باقى محافظات الجمهورية فقط ، فـى حـين يخصـص ١٢% فقط من هذه المشروعات بشكل مباشر فى مناطق الوجه القبلـى تتضـمن معظمهـا برامج تدريبية خاصة بالنوع وتنمية المرأة ، إلا انه يلاحظ ان هذه المساعدات فـى تنميـة الوجه القبلى الذي مازالت ترتفع فيه نسبة الفقر ، وبخاصة فى محافظات الفيوم ، المنيـا ، سوهاج ( حيث تنخفض فيها مؤشرات التنمية البشـرية ) والتـى ترتفـع حصـتهم مـن مخصصات المساعدة التنموية ( ١٠% ، ١٠%، ١٣% ) على التوالى لكل منهم .

٢٠٨٠٢ موقف الصادرات المصرية :-

وفى مجال الصادرات بالرغم من الجهـود المبذولـة مـن أجـل تحسـين القـدرة التصديرية، إلا أن الواقع الحالى للتصدير فى مصر مازال متواضعا ولا يتناسب مع مقومات التصدير وامكاناته، كما لا يرقى الى القدرة على النفاذ للأسواق العالمية والمنافسة ، ويـدل على ذلك العجز الواضح فى الميزان التجارى ، وعموما ترجع معظم مشاكل التصـدير فـى مصر الـى :-

- انخفاض مستوى جودة الصادرات ( الصناعية والزراعية علـى السـواء ) وعـدم تنوعها وعدم تناسبها مع متطلبات السوق العالمية .
- انخفاض القدرة التنافسية لأغلب الصادرات بسبب ارتفاع الأعبـاء المحملـة علـى المنتج المصرى مقارنة بمنتجات الدول الأخرى .
- ضعف الصادرات السلعية المصرية وبصفة خاصة إذا قيست بـالواردات السـلعية ، الأمر الذى أدى الى وجود عجز فى الميزان التجارى لمدة طويلة وبمقدار كبير ، بلغ حوالى ٤ر١١ مليار دولار عام ٩٩/٢٠٠٠ انخفض الـى ٨ر٧ مليـار دولار عـام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.[1]

وفى إطار سعى مصر واهتمامها بقطاع التصدير والعمـل علـى تحسـين الجـودة التصديرية والتوجه للأسواق العالمية فقد وقعت مصر العديد مـن الاتفاقيـات التـي تتـيح لصادراتها فرصة النفاذ للأسواق العالمية سواء اتفاقات تجارية ثنائية أو متعددة الأطـراف حيث تتمثل أهمها فى اتفاقات ( منطقة التجارة العربية الحرة ، اتفاق الشراكة مـع الاتحـاد

[1] البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مرجع سابق ، القاهرة ٢٠٠٥ .

الأوروبي ، اتفاقات منظمة التجارة العالمية اتفاقية الكوميسا ، اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ( الكويز) ، ( اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع أمريكا والتى سوف توقع عليها مصر) .

حيث تهدف هذه الاتفاقات جميعها الى تحرير التجارة بين مصر وكافة الدول الموقعة عليها من خلال إلغاء الرسوم الجمركية ، وزيادة قدرة الصادرات على النفاذ لأسواق هذه الدول إلا أنه على الجانب الآخر ورغم المزايا التى تتيحها هذه الاتفاقيات لمصر ، إلا أنها لا تحقق الهدف المطلوب لانطلاق الصادرات ، حيث العراقيل التى تضعها بعض هذه الاتفاقات التى لا تعطى فرصة لزيادة الصادرات والتى تتمثل فى القوائم السلبية فى اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة أو فرض حصص كمية كما فى اتفاقية المشاركة الأوروبية أو اتفاقية التجارة مع تركيا أو وضع شروط على تصدير المنتج المصرى الى الأسواق الخارجية كان يكون مكون أجنبى اسرائيلى كما فى حالة اتفاقية الكويز بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .[1]

ومن ثم فان القضية هنا ليست بكم الاتفاقات التى تبرمها مصر مع دول العالم شرقه وغربه بهدف تشجيع الصادرات وإنما الأمر يتطلب التنسيق بين هذه الاتفاقات وتحديد مدى أهميتها ودورها فى تدعيم التجارة الخارجية المصرية ، ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصرى من حيث الجودة والسعر .

٣٠٨٠٢ الديون الخارجية والتنمية فى مصر :

► بالنسبة للديون الخارجية :

تشير البيانات الى ارتفاع اجمالى الدين الخارجى فى مصر من ٨ر٢٧ مليار دولار عام ٩٩/٢٠٠٠ الى ٧ر٢٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .[2] حيث يرجع ذلك الى ارتفاع أسعار معظم العملات المفترض بها تجاه الدولار الأمريكي الى جانب تراجع رصيد السندات الدولارية .

ويشير توزيع الدين الى أن حوالى ٥ر٦% من اجمالى الديون هى ديون قصيرة الأجل فى حين تمثل ٥ر٩٣% ديون طويلة ومتوسطة الأجل ، حيث يؤكد ذلك أن المديونية الخارجية المصرية تقع فى الحدود الآمنة .

كذلك فان ٨ر٦٩% من اجمالى الديون مستحقة للدول الأعضاء بنادى باريس ٩ر١٦% مستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية يستحق أغلبها للقطاع العام ٧ر٩١% ، ٤ر٣% للدول غير الأعضاء بنادى باريس كما بلغت مديونية القطاع الخاص حوالى ٦ر١ مليار دولار أى بنسبة ٦ر٥% من اجمالى الديون ويتم توزيع مخصصات الدين الخارجي

---

[1] وزارة التجارة الخارجية والصناعة ، المناطق الصناعية المؤهلة بمصر ، وحدة المناطق الصناعية المؤهلة ، ٢٠٠٥ .

[2] البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الرابع ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

حسب أهم الدول والجهات المانحة حيث يبلغ نصيب الاتحاد الأوروبى من الديون ٦ر٧% ، للولايات المتحدة١ر١٨% ، لليابان٥ر١١% ، الهيئة للتنمية الدولية ٧ر٤%، الدول العربية ٢ر٥%.

ويلاحظ أن مصر تعمل على التحسين المستمر فى التزاماتها نحو الدين الخارجى نتيجة اتفاقيات إعادة هيكلة الديون وإعادة جدولتها ، واتفاقات السماح التى تم توقيعها مع نادى باريس ، كما تسعى من خلال اتفاقات النفاذ الى الأسواق للعمل على تحسين موقفها وأوضاعها التصديرية بغرض تغطية هذه الديون ، وارتباطاً باتجاهات التنمية العالمية وتأثرا بها فقد تمكنت مصر فى السنوات الأخيرة من تحقيق معدلات نمو متزايدة خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ من حوالى ٤ر٣% الى ٥% خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . وتتوقع الحكومة أن يصل معدل النمو الى ٦% .

جدول رقم ( ٧ )

مكونات الدين الخارجى لعام ٢٠٠٣

( القيمة بالمليون دولار )

| البنـــــود | الدين الخارجى | |
|---|---|---|
| | قيمـــه | % |
| اجمالى الدين الخارجى | ٢٨٧٤٧ر٥ | ١٠٠ |
| القروض الثنائية المعاد جدولتها | ١٥٨٠٤ر١ | ٥٥ر٥ |
| الميسرة | ٧٥١٢ر٦ | ٢٦ر١ |
| غير الميسرة | ٨٢٩١ر٥ | ٢٨ر٩ |
| القروض الثنائية الأخرى | ٤٢٧٠ر١ | ١٤ر٨ |
| دول نادى باريس | ٣٢٩١ر٥ | ١١ر٤ |
| الدول الأخرى | ٩٧٨ر٦ | ٣ر٤ |
| المؤسسات الدولية والإقليمية | ٤٨٦٢ر٨ | ١٦ر٩ |
| تسهيلات المشترين والموردين | ٩٨٨ر٢ | ٣ر٤ |
| ديون قصيرة الأجل | ١٨٦٤ر٥ | ٦ر٥ |
| الودائع | ١٣٠٥ر١ | ٤ر٥ |
| تسهيلات أخرى | ٥٩٩ر٤ | ٢ر٠ |
| سندات سيادية | ٧٣٥ر٤ | ٢ر٦ |
| ديون القطاع الخاص | ٢٢٢ر٤ | ٠ر٨ |

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الرابع ، ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

٤٠٨٠٢ مصر والتعاون الدولى فى مجال المعلومات والاتصالات :

وفى إطار التعاون التنموى لتعظيم فرصة مصر فى الحصول على التقنيات والمعلومات والاتصالات وقعت مصر على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التى تحصل فيها على مميزات بالنسبة لهذا المجال ، حيث كان أبرزها اتفاقية تكنولوجيا المعلومات فى إطار اتفاقية الخدمات (GATTS) لاتفاقية الجات عام ١٩٩٥ ، حيث تختص بتحرير التجارة العالمية فى منتجات تكنولوجيا المعلومات .

كما اهتمت مصر منذ أوائل التسعينات بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التنمية ، وأطلقت عدة مبادرات تهدف الى بناء صناعة وطنية عن طريق بناء القدرات فى مجال المعلومات والاتصالات وذلك من خلال إقامة مراكز معلومات وتدريب حكومية ، وبناء العديد من قواعد البيانات فى مختلف القطاعات ، وإدخال التكنولوجيا الى المدارس ، بالإضافة لإيجاد جامعات متخصصة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كما قامت مصر كذلك بإنشاء القرية الذكية فى مدينة ٦ أكتوبر وأطلقت برنامج الحاضنات المصرية [١]

وقد ارتفع عدد الحاسبات الشخصية فى مصر من ٨٠٠ ألف عام ٢٠٠٠ الى ٥ر١ مليون حاسب شخصى عام ٢٠٠٢، كما ارتفع عدد مستخدمى الانترنت من ٤٥٠ ألف مستخدم عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٦ر١ مليون مستخدم عام ٢٠٠٢ ، كما ارتفع عدد خطوط المحمول من ٦٥٤ ألف خط عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٣٩٠ر٤ مليون خط عام ٢٠٠٢ .

وقد تضمنت الخطة القومية للاتصالات والمعلومات فى مصر المحاور الآتية :-[٢]

١. تنمية الطلب الوطنى على المعلومات واستخداماتها .
٢. التوجه الى الأسواق العالمية سعيا وراء الحصول على نصيب من الطلب العالمى .
٣. تحديث البنية الأساسية للاتصالات .
٤. تهيئة المناخ التشريعى لانطلاق الصناعة .
٥. إقامة التحالفات مع الصناعة العالمية .

وتتيح الأعداد المتزايدة من القوى البشرية إقامة صناعة متخصصة للبرمجيات فى مصر وذلك إذا ما أحسن استغلال هذه الموارد ، حيث تحتاج هذه الصناعات الى كثافة رأس مال بشرى ماهرة ، حيث يتطلب ذلك قدراً أعلى من التدريب وتنمية المهارات فى هذا المجال .

[١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، الاسكوا ، مجتمع المعلومات فى مصر ، الأمم المتحدة ، نوفمبر ٢٠٠٣ .

[٢] نفس المرجع السابق .

## نتائج الفصل الثانى

على الرغم من تزامن إعلان الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية مع التزام الدولة المستمر بالعمل على تحسين الظروف المعيشية والقضاء على الفقر ومكافحة جيوبه، إلا أن أهم النتائج قد تمثلت فيما يلى :-

١. بالنسبة للهدف الأول أشارت النتائج الى أنه بالرغم من تحسن وضع الفقر فى مصر الى حد ما من حيث انخفاضه على المستوى العام من ٣ر٢٤% عام ١٩٩٠ الى ٧ر١٦% عام ٢٠٠٠ الا أنه مازال هناك تفاوتات بين الأقاليم فيم يختص بنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، حيث ترتفع معدلات الفقر فى المناطق الريفية وخاصة فى الوجه القبلى مقارنة بالمناطق الحضرية ، الأمر الذى يشكل إعاقة للجهود المبذولة فى سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ، كما أشارت نتائج الفصل فيما يتعلق بالتخفيض من حدة الجوع الى أنه لاتوجد مشكلة غذائية فى مصر حيث يرتفع نصيب الفرد من السعرات الحرارية فى مصر مقارنة بالحدود العالمية الموصى بها ، الا أن هناك اختلاف فيما يتعلق بمصدر هذه السعرات الحرارية حيث تنخفض السعرات الحرارية المتحصل عليها من البروتينات، مقارنة بالحدود العالمية ومن ثم مصر لم تصل الى الوضع المستهدف من تحقيق هذه الأهداف فيما يختص بالقضاء على أمراض سوء التغذية والوصول الى الحد الأمثل لها .

٢. وفيما يتعلق بهدف ضمان التعليم الأساسي الشامل أشارت نتائج الفصل الى أن الجهود المبذولة من الدولة فى إطار الاهتمام بالتعليم الأساسي قد أدت الى ارتفاع معدلات القيد وانخفاض التسرب بالتعليم الابتدائي والاعدادى على المستوى القومى وانخفاضها على مستوى محافظات الوجه القبلى ، بالرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الأمية بين السكان الا أن معدلات الأمية مازالت مرتفعة وتشكل قيداً أمام تحقيق أهداف التنمية .

٣. وبالنسبة لهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تشير النتائج الا أن الطريق طويل أمام مصر لتحقيق هذا الهدف وخاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة حيث تحتل مصر وضعاً متدنياً بالنسبة للدول الأخرى حيث تنخفض فيه مقياس التمكين الاجتماعى لتبلغ نحو ٢٦٦ وكما أشارت نتائج هذا الفصل الى ضعف كلا من المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة مما يشكل حجر عثرة أمام جهود تحقيق أهداف الألفية .

٤. أما بالنسبة لهدف تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع ودون الخامسة فقد أشار الفصل الى أن هناك تحسناً ملحوظاً فى الأوضاع الصحية للطفل من حيث انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع ودون الخامسة مما يشير الى إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ، إلا أنه رغم التحسن فى المؤشرات فمازال هناك بعض التفاوتات بين الجنسين سواء فيما يتعلق بالرعاية الصحية أو بين الأقاليم فيما يتعلق بمؤشر الأداء للخدمات الصحية .

٥. وبالنسبة لهدف تحسين الصحة الانجابية أشارت نتائج الفصل الى تحسن المؤشرات الخاصة بالصحة الانجابية للمرأة عموما والمتمثلة فى معدل وفيات الأمهات ، نسبة الولادات تحت إشراف طبى ، انتشار وسائل منع الحمل إلا أن هذه المؤشرات تنخفض فى الريف عن الحضر نتيجة ارتفاع معدلات الفقر، انخفاض المستوى التعليمى للمرأة ، وأن التغلب على المعوقات الخاصة بالصحة الانجابية للمرأة من شأنه أن تدعم من أهداف الألفية الانمائية .

٦. أما بالنسبة للهدف السادس فقد أشارت نتائج الدراسة الى الجهود المبذولة من قبل الدولة متمثلة فى وزارة الصحة والمؤسسات الصحية فى مكافحة الأمراض المتوطنة والوقاية من مرض الإيدز ، حيث تنخفض معدلات انتشار هذه الأمراض عموما فى مصر إلا أنه مازالت هناك بعض المعوقات فى سبيل ذلك من حيث عدم وصول التغطية الصحية والعلاجية لمعظم الأمراض المتوطنة ( ملاريا ، بلهارسيا ، التهاب كبدى ٠٠ ٠٠ الخ ) لبعض المناطق وخاصة فى الريف علاوة عن عدم التبليغ عن هذه الأمراض وخاصة فيما يتعلق بمرض الأيدز .

ومن ثم فان مصر قد تكون على الطريق السليم فيما يختص بتحقيق الأهداف الإنمائية وذلك إذا تم تكثيف جهود وزارة الصحة من أجل زيادة وعى الجمهور لمرض الإيدز وطرق انتقاله والوقاية من الأمراض المتوطنة الأخرى .

٧. أما بالنسبة لهدف ضمان الاستدامة البيئية حيث أشارت نتائج الدراسة الى أن الزيادات السكانية المتوالية تؤدى الى زيادة ابنبعاثات غاز $Co_2$ والى زيادة نصيب الفرد منه وانخفاض نصيبه من حصة المياه السنوية ومن الأراضى الزراعية .

ومن ناحية أخرى تشير البيانات الى انه تم تحقيق أهداف الألفية فيما يتعلق بالحصول على مياه نظيفة والتى وصلت الى حوالى ٩٩% من سكان الحضر ، ٩٦% من سكان الريف ، فيما عدا بعض المحافظات والتى تعتبر الأسوأ والتى لم تصلها مياه الشرب وهى محافظات سوهاج ، المنيا .

وبالنسبة للصرف الصحى مازال هناك تفاوتات فيما بين الريف والحضر فيما يختص بتغطية خدمات الصرف الصحى حيث تصل نسبة التغطية فى الريف ٢ر٧٨% مقابل ٦ر٩٩% للحضر .

كما أشارت النتائج الى تدنى خدمات الصرف الصحى فى الريف وتمركزها فى الحضر دون الريف الى جانب ضعف التنسيق المؤسسى بين مستخدمى ومقدمى خدمات المياه .

كما أشارت الدراسة الى اختلاف أرقام وتقديرات العشوائيات فى مصر باختلاف الجهات المقدرة لها ، وأنه رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة للحد من هذه المشكلة الا أن هناك تزايد فى أعداد هذه العشوائيات نتيجة للزيادة السكانية، ارتفاع أسعار الأراضى المعدة للبناء وغيرها من الأسباب ، حيث لاتحقق هذه العشوائيات الاستدامة البيئية الحضرية نتيجة مساهمتها فى الأحوال المعيشية .

٨. وبالنسبة للهدف الثامن خلصت نتائج هذا الفصل الى أن مصر لم تكن بمعزل عن الأهداف الإنمائية للألفية فيما يختص بإقامة شراكة عالمية حيث قامت بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع الصندوق والبنك الدوليين عام ١٩٩١ ووقعت على العديد من الاتفاقيات التجارية مع دول العالم بهدف تحرير تجارتها وإقامة جسر من التعاون بينها وبين هذه الدول .

وفيما يختص بدور المعونات الأجنبية فى التنمية بمصر أشارت الدراسة الى أن المعونات الأجنبية ليس لها دور فى التنمية فى مصر حيث أنها لاتخدم مصالح مصر بالدرجة الأولى بل تخدم مصلحة البلدان المقدمة لها من ناحية، ولا تتم استغلالها فى مصر بالشكل السليم والمطلوب ، كذلك لم تسهم هذه المساعدات فى تنمية الوجه القبلى الذى مازال ترتفع فيه نسبة الفقر ، كذلك ليس هناك عدالة أو توازن فى التوزيع القطاعى للمساعدات والمنح التى تحصل عليها مصر ، فمثلا ينخفض نصيب قطاع الزراعة من المنح والمساعدات المقدمة مقارنة بالقطاعات الأخرى الأمر الذى لايشجع على تطوير هذه القطاعات الهامة .

كما أشارت النتائج الى تواضع مستويات التصدير فى مصر وعدم تناسبها مع مقومات التصدير وامكاناته وانه لايرقى الى القدرة على النفاذ الى الأسواق العالمية والمنافسة حيث يرجع ذلك الى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات ، ضعف الصادرات السلعية بالمقارنة بالواردات وانخفاض قيمة الصادرات الزراعية ، وتشير الدراسة الى أنه بالرغم من الجهود التى تبذلها مصر فى سبيل النهوض بالصادرات والتى منها توقيع مصر للعديد من الاتفاقيات التجارية ، ورغم المزايا التى تتيحها هذه الاتفاقيات لمصر إلا أنها لاتحقق الهدف المطلوب لانطلاق الصادرات بسبب العراقيل التى تضعها هذه الاتفاقيات .

كما أشارت نتائج الدراسة الى ارتفاع اجمالى الدين الخارجى فى مصر من ٨ر٢٧مليار دولار عام ٢٠٠٠/٩٩ الى ١ر٣١ مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، حيث أن ٥ر٩٣% من اجمالى هذا الدين ضمن الديون طويلة ومتوسطة الأجل ، وفى مجال المعلومات والاتصالات أشارت النتائج الى ارتفاع عدد الحاسبات الشخصية فى مصر من ٨٠٠ ألف حاسب عام ٢٠٠٠ الى ٥ر١ مليون حاسب شخصى عام ٢٠٠٢ ، والى أن مصر وقعت العديد من الاتفاقيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات .

# المراجـــــــــــع


١. مجلس الوزراء ، وثيقة مصر والقرن الواحد والعشرين ، مصر ، ١٩٩٧ .

٢. تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٣ .

٣. وزارة التخطيط بالتعاون مع الأمم المتحدة ، تقدير الأهداف التنموية للألفية ، التقرير القطرى الثانى ، مصر ، ٢٠٠٤ .

٤. تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ٢٠٠٥ .

٥. محمد سمير مصطفى ، بعض قضايا التنمية الراهنة فى ج.م.ع، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٨٨ .

٦. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة استهلاك السلع الغذائية ، أكتوبر ٢٠٠٤ .

٧. سهير لطفى وآخرون ، الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعى ، الواقع والتحديات ، دراسة مسحية بالعينة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

٨. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، أعداد مختلفة .

٩. ماجدة إبراهيم ، عفاف نخلة ، قياس المستوى التعليمى للسكان ومعايير الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمى مذكرة خارجية رقم (١٣٨٤) ، معهد التخطيط القومى، ديسمبر ١٩٨٣.

١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر فى أرقام ، أبريل ٢٠٠٣ .

١١. زينات طبالة ، واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٠) ، معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ١٩٩٤ .

١٢. مارلين تادرس وآخرون ، المواطنة المنقوصة ، تهميش المرأة فى مصر ، مركز الدراسات والمعلومات .

١٣. اليونيسيف ، وضع الطفولة والأمومة فى مصر ، تحليل على أساس الحقوق فى ج.م.ع، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٣ .

١٤. المنتدى العالمي للمرأة ، تطور أوضاع المرأة المصريون ، نيروبى ، بكين ١٩٩٥ .

١٥. وزارة الصحة والسكان ، مجلة السكان والصحة الانجابية ، مشروع دعم خدمات الصحة الانجابية ، العدد الثالث ، نوفمبر ٢٠٠٣ .

١٦. عزة الفندرى ، التنمية البشرية والبعد الاجتماعي ، معهد التخطيط القومي ، مركز التدريب والتعليم ، ورقة عمل غير منشورة ، ٢٠٠٤ .

١٧. وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للأنشطة الإنتاجية ، متابعة الإنجازات بمشروع تنمية جنوب الوادي توشكي حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ .

١٨. معهد التخطيط القومى ، تحديد الاحتياجات لقطاعى الصرف والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد ١٨٢ ، يوليو ٢٠٠٤ .
١٩. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، (السكوا ) ، الاستدامة البيئية الحضرية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ٢٠٠١ .
٢٠. الأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعنى باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادىءوالقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التصديرية ، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥ .
٢١. سعد علام ، الزراعة والتنمية ، دار حلب للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٥ .
٢٢. البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية .
٢٣. وزارة التجارة الخارجية والصناعة ، المناطق الصناعية المؤهلة بمصر ، وحدة المناطق الصناعية المؤهلة ، ٢٠٠٥ .
٢٤. البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، ٢٠٠٥ .
٢٥. البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الرابع ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
٢٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، الاسكوا ، مجمع المعلومات فى مصر مجمع المعلومات فى مصر ، الأمم المتحدة ، نوفمبر ٢٠٠٣ .

## ملخص الفصل الثانى

استعرض الفصل الثانى وضع مصر بالنسبة لتحقيق أهداف الألفية ومدى التقدم الذى أحرزته فى تحقيق هذه الأهداف من خلال عرض المؤشرات الخاصة بكل هدف منها .

حيث أشار الفصل الى تحسن وضع مصر بالنسبة لبعض الأهداف ( تخفيض وفيات الأطفال الرضع ودون الخامسة ، تحسين الصحة الانجابية للمرأة ، مكافحة الأمراض المتوطنة ) إلا أنه يراعى النظر الى التفاوتات الإقليمية فى هذا الشأن ، بينما يعتبر وضع مصر متدنيا فى أهداف أخرى تتمثل فى الفقر ومستوى تمكين المرأة (النوع ) ، البيئة ، الشراكة .

حيث أشار الفصل الى كلا من المعوقات والمشاكل التى تواجه تحقيق بعض هذه الأهداف مع بيان الجهود التى تبذلها مصر فى كل مجال من مجالات هذه الأهداف حتى يمكنها الوصول إليها وتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ .

# الفصل الثالث

# استراتيجيات وبرامج خفض الفقر

# الفصل الثالث

## استراتيجيات وبرامج خفض الفقر

### - مقدمـــة :

إن قضية الفقر هى قضية كل العصور منذ أن وجد التفاوت فـــى قـــدرات البشـــر وظروفهم وفى تطلعاتهم وأرزاقهم . ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه يؤدى إلى تآكل الثروة البشرية . ومع أهمية الثروة البشرية إلا أن اهتمام العالم بالثروة المادية والطبيعيـــة قـــد جاء أولاً أما الثروة البشرية فقد جاء الاهتمام بها مؤخراً .

ويمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، كما يشكل خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني . وحتى الآن لا يـــزال الفقر يشكل إحدى المشاكل الأساسية حيث أشار تقرير التنمية فى العالم الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٠١ أن نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين يومياً ، ويعيش حوالى الخمس على أقل من دولار واحد يومياً .

وتندرج محاور الحد من الفقر فى ثلاثة محاور أساسية وهى ، أولاً : تقديم الدعم المادى والسلعى للفقراء ، ثانياً : توفير الخدمات اللازمة لتحســـين المســـتوى التعليمـــي والصحي والمهارات التى تنمى قدرات الفقراء وتؤهلهم للمشاركة فـــى العمـــل والكســـب والإنتاج ، ثالثاً : توفير فرص العمل والأنشطة والمشروعات المولدة للدخل والتى تضمن مشاركة الفقراء فى العمل والإنتاج من خـــلال القـــروض الميســـرة وخاصـــة المتصـــلة بالصناعات الصغيرة والوصول الى الأسواق وتوفير الآليات اللازمة لذلك .

وحتى يتمكن واضعى سياسات مكافحة الفقر من تحديد الأوليات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسات ، ينبغى أن تتضمن دراسات الفقر على ثلاثة مراحل أساسية :-

أولا : التعرف على الفقر ومقاييسه .

ثانيا : تحديد السمات الأساسية للفقر وتحديد من هم الفقراء ؟

ثالثا : وضع استراتيجية لتخفيض والحد من الفقر.

## ١٠٣ تعريف الفقر وطرق قياسه :-

يشير مفهوم الفقر الى أبعاد متعددة تتجاوز مجرد الدخل المنخفض . فهو يعكس الصحة والتعليم والحرمان من المعرفة والاتصالات ، وعدم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه الإنسانية والسياسية وحرمانه من الثقة واحترام الذات .

وقد قدم تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة مؤشراً لا يركز على فقر الدخول فقط ولكن أيضا الفقر البشرى ويتضمن مؤشر الحرمان من حياه طويلة بصحة جيدة وهو يتمثل فى نسبة الأفراد الذين يتوقع الا يعيشوا حتى سن الأربعين ، ومؤشر تعليمى معرفى يتمثل فى نسبة الأمية ، ومؤشر يقيس درجة الحرمان من مستوى معيشي لائق وهو يتكون من مؤشر مركب من نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة ومؤشر غذائى صحى (١) .

وهناك أبعاد متعددة لمفهوم الفقر يصعب قياسها من خلال مقياس مركب للفقر البشرى . والاختلاف حول طرق قياس الفقر هو أمر شائع لأن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد (٢).

ويمكنا تعريف الفقر بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد بوصفه حالة من الحرمان من المزايا أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية . وتشمل الأصول الاقتصادية والمادية ( الأرض ، الماشية والسكن والمهارات والصحة الجيدة والعمل وغيرها من العناصر المادية التى توفر قاعدة لتوليد الدخل والإنتاج سواء فى الحاضر أو فى المستقبل ) . أما الركائز البشرية فتشمل ( المهارات والمواهب ) والركائز الاجتماعية ( مثل قدرة الأفراد على مد العلاقات مع غيرهم بناء على الثقة ) . ويجب أن تتصل هذه الركائز مع بعضها البعض ، وكلما ازدادت هذه الركائز ، يساعد ذلك على مكافحة الفقر .

وبالتالى فان مشكلة الفقر بوصفها مشكلة متعددة الأبعاد يتم تناولها بشقيها البشرى والمادى .

### ١٠١٠٣ الفقر البشرى :

التنمية البشرية هى عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الناس ، وأهمها هى العيش حياة طويلة فى صحة جيدة ، والتعليم ، والتمتع بمستوى معيشة لائق ، وهناك خيارات إضافية تشمل الحرية السياسية ، وحقوق الإنسان الأخرى المكفولة ، ومختلف مكونات احترام النفس وهى التى أطلق عليها آدم سميث ( القدرة على الاختلاط بالآخرين ) .

أما الفقر فهو يعنى إنعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية . وتعكس هذه المقارنة بين التنمية البشرية والفقر البشرى أسلوبين مختلفين لتقييم التنمية وهما : " المنظور الاندماجي " وهو يركز على أوجه التقدم التى تحققها كل الجماعات فى كل مجتمع محلى ، من الأغنياء الى الفقراء ، ويقابله " المنظور الحرمانى " وهو الذي يتم بموجبه الحكم على التنمية من منظور الطريقة التى يحيا بها الفقراء والمحرومون فى كل مجتمع محلى .

والفقر البشرى هو فقر ذو طابع متعدد الأبعاد ، كما أن محتواه يتسم بالتنوع ويستخدم لقياسه الرقم القياسى للفقر البشرى ويتضمن ( النسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع لهم سبل الحصول على الخدمات الصحية والمياه المأمونة ، والنسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة ) .

ولكن هذا المؤشر له عيوبه حيث يؤخذ عليه تركيزه على حالة وأوضاع الأمم وليس الأفراد ، وبالتالي لا يمكن استهداف الفقراء مباشرة . إلا أن هذا المؤشر مازال وسيلة قياس نافعة لمعرفة أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم ولإجراء مقارنات بين الدول .

### ٢٠١٠٣ فقر الدخل :

لقد تحولت دراسات الفقر حديثا من مجرد الاعتماد على خطوط الفقر البسيطة الى أطر متعمقة للتحليل متعدد الجوانب حيث أن الفقر هو ظاهرة متعددة الجوانب . وأصبح ينظر الى الفقر باعتباره شكل ثلاثى الأبعاد حيث يغطى ثلاث عناصر أساسية وهى الدخل ، والاستهلاك، وصافى الأصول والأمن ، والاستقلالية واحترام الذات .

ويتطلب تعريف الفقر اختيار معيار لقياس مستوى المعيشة وتحديد خط الفقر الذى يقسم المجتمع الى فقراء وغير فقراء وهو ما يطلق عليه فقر الدخل . ويمكنا تقييم مستوى رفاهية الأسر بمقارنة مستويات إنفاقهم . ووفقا لفقر الدخل فان الفقر يشمل عدم قدرة الأفراد على الحصول على الحد الأدنى الملائم من الغذاء والملبس والمأوى . ويعتبر الفقر المادى أو الدخل هو مؤشر لمستوى المعيشة .

وتعد مسوح ميزانية الأسر مصدرا هاما عند قياس مستوى رفاهية الأسر . ويتم الآن استخدام خطوط الفقر وقد تم تطبيقها فى أحدث دراسة للفقر فى مصر وهى دراسة للبنك الدولى بالتعاون مع وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

ويعرف خط الفقر بأنه قيمة الإنفاق التى يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيرا ، وعند قياس خط الفقر يجب أن يراعى مقدار القوة الشرائية للعملات المختلفة عبر المكان والزمان ، ويجب تحديد خطوط فقر إقليمية تعكس الاختلافات فى الأسعار من منطقة لأخرى .

وتستخدم فى الدول النامية خطوط الفقر المطلقة لأن الاهتمام الأكبر يكون منصبا على الوفاء بالاحتياجات الأساسية وبالتالي الوصول الى الرفاهية .

ويستخدم خط الفقر النسبى فى الدول المتقدمة وهو عبارة عن نسبة من الوسط القومى للفقر حيث أن الظروف الاقتصادية فى مثل هذه الدول تسمح بتعريف شرائح السكان التى تعيش تحت المستويات المقبولة اجتماعيا . إلا أنه قد وجهت إليه انتقادات عديدة بوصفه مقياس لعدم المساواة ، وحيث أن عدم المساواة هو مفهوم أكثر قبولاً سياسياً ومعنوياً ، فان مقاييس الفقر النسبى تفتقد الى المصداقية التى تتمتع بها مفاهيم الفقر المطلق .

ولأغراض المقارنات الدولية ، يعتبر البنك الدولى أن خط الفقر المدقع هو مايعادل إنفاق دولار واحد للفرد فى اليوم وكذلك دولارين يومياً ، ويتم تقييم الدولار مستخدمين معادل القوة الشرائية .

### ٣٠١٠٣ مقاييس الفقر :-

يشير البنك الدولى الى أن عملية قياس الفقر تتطلب التحديد الواضح لأساس تقييم مستوى المعيشة ، ووضع قيم كمية لهذا الأساس لمعرفة ما اذا كان مقبولاً من عدمه [٣] . ويركز مقياس الفقر التقليدى على مؤشرات فقر الدخل ، مثل معدل الفقر الذى يعبر عن نسبة الأفراد الذين يقع نصيبهم من الدخل والانفاق تحت خط الفقر . وتمثل فجوة الفقر مؤشر للفقر من خلال الفرق بين إنفاق الفقراء وخط الفقر . كذلك هناك مقاييس عدم مساواة الدخل مثل معامل جينى [٤] .

وفى إطار تطور التفكير حول قياس الفقر وتحديده فى ضوء التطورات العالمية فلقد عرف تقرير التنمية البشرية نوعين للفقر كما سبق ايضاحه وهما فقر الدخل وفقر البشرى ( المقدرة ) حيث يمثل الفقر البشرى مقياس متعدد الجوانب للحرمان البشرى ، ولقد أوضحت إحدى الدراسات الخاصة بالفقر مؤشرات عدم المقدرة فيما يلى [٥] : -

١. مؤشرات الصحة والتعليم والذى يتضمن ( معدل وفيات الأطفال ، ومعدل وفيات الأمهات ، وتوقع الحياة ومعدل سوء التغذية للأطفال ومعدل القراءة والكتابة وسنوات التعليم والالتحاق بالمدرسة ) .
٢. مؤشرات الاقتناء مثل ( اقتناء المسكن المناسب ، والحصول على مياه نظيفة للشرب وبرامج اجتماعية ملائمة وكافة التسهيلات والخدمات المطلوبة ) .
٣. مؤشرات الحرمان مثل : ( البطالة وعمالة الأطفال والتمييز ضد الجنس ) .

ولقد تبنى تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠١ مقياس للفقر البشرى (Human poverty Index ) لقياس الفقر وإظهار نقاط الحرمان البشرى ، ويأخذ فى اعتباره معدل وفيات الأطفال الرضع ومعدل الأمية ودرجة سوء التغذية ، وتقع مصر فى المركز الرابع من بين ١٢ دولة فى منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لدرجة الفقر ، بما يشير أن حوالى ثلث السكان يعانون فى الفقر [٦] .

وحول الأسلوب الأمثل لقياس درجة الفقر فى مصر أو رفاهية الفرد ، تتفاوت الآراء والاتجاهات فى هذا الشأن ، فقد استخدمت دراسات ( كريم ١٩٩٤ ) [٧] ، ( كاردیف ١٩٩٧ ) العائلة المعيشة على أساس أنها وحدة لقياس الرفاهية ، فى حين نشر دراسة ( دافاليون ١٩٩٢ ) الى أن الاعتماد على استهلاك الفرد أفضل من الاعتماد

على استهلاك العائلة حيث أنه لايعكس عدد الأفراد الذين يمثلون العائلة المعيشية . فضلا عن أن عدد أفراد الأسرة الفقيرة أكبر عادة من عدد أفراد الأسرة الثرية ومن ثم يصبح الحكم متصل الى حد ما (٨) .

ومن هنا نجد أن هناك عدد من الطرق المختلفة لقياس الفقر مما يترتب عليه اختلاف نتائجه اعتماداً على اختلاف منهجيات قياسه . والبنك الدولى يعد الأول فى حسابات الفقر فى العالم نظرا لحصوله على المعلومات بشكل ملائم (٩) .

ومن أهم المؤشرات لقياس الفقر :-

١. اقترح فوستر وجرير وثوربيك مقياس شامل لقياس الفقر هو :-

$$p_\alpha = 1/n \sum_{i=1}^{q} \left[ (Z - y_i)/Z \right]^\alpha$$

حيث $y_i$ يعبر عن إنفاق الفرد رقم $i$

$Z$ قيمة خط الفقر

$q$ عدد الأفراد الذين ينفقون أقل من خط الفقر المحدد فى العالم

$n$ عدد الأفراد فى المجتمع

ويعد مؤشر نسبة الفقراء ( عندما تأخذ $\alpha$ القيم صفر ) مقياساً لمدى انتشار الفقر: -

وعيوب هذا المؤشر أنه غير حساس لتوزيع الفقراء تحت خط الفقر (١٠) ، ولذلك فهناك مؤشرين آخريين وهما :-

٢. مؤشر فجوة الفقر : وهو يعد مقياسا لعمق الفقر وهو الفجوة بين مستويات الإنفاق للأسر الفقيرة وخط الفقر . أى ( عندما تأخذ القيمة واحد ). فأنه يشير الى حجم الموارد ( التحويلات ) المطلوبة لرفع الأسر الفقيرة فوق خط الفقر .

٣. مؤشر حدة الفقر : وهو يقيس درجة عدم المساواة فى التوزيع تحت خط الفقر .

## ٢٠٣ مستوى واتجاهات الفقر فى مصر :

انخفض الفقر فى الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ بالنسبة لمصر كلها ، وبينما انخفض الفقر بسرعة فى المحافظات الحضرية ، كان الانخفاض متوسط فى الوجه البحرى، وارتفع بشكل عام فى الصعيد .

وارتفع التفاوت فى توزيع الدخل حيث ارتفع مؤشر جينى من ٣٥ الى ٣٨.وتشير معظم دراسات الفقر الى أن مستويات الفقر ارتفعت منذ بداية الثمانينات حتى منتصف السبعينات وهذا يتفق مع انخفاض معدلات النمو .

اعتبرت كل الدراسات الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة، واعتمدت كلها على مسوح الدخل والإنفاق التى أجراها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . وقد حدد خط الفقر كتكلفة سلة السلع التى تشكل الحاجات الأساسية ، وتمثل تكلفة سلة السلع بخط الفقر الغذائي ويضاف إليه الإنفاق على السلع الأساسية غير الغذائية للوصول الى خط الفقر الكلى .

جدول رقم (٣-١)

خطوط الفقر بالجنيه ١٩٩٩/٢٠٠٠

| البيان | المحافظات الحضرية | حضر | ريف | حضر | ريف |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوجه البحرى | الوجه البحرى | الوجه القبلى | الوجه القبلى |
| ذكر مسن | ٧٤٨ | ٦٩٠ | ٦٦٢ | ٦٧٨ | ٦٦٥ |
| ذكر بالغ | ١٢٦٤ | ١٢٠٢ | ١١٥٥ | ١٢٣٥ | ١١٩٧ |
| ٢ بالغين ذكر وأنثى | ٢٢٤٢ | ٢١١١ | ٢٠٤٤ | ٢١٥٣ | ٢٠٦٨ |
| ٢ بالغين وطفلين | ٤٠٨٨ | ٣٧٤٧ | ٣٥٢٠ | ٣٧٣٣ | ٣٤٨٧ |
| ٢ بالغين وثلاثة أطفال | ٥٢٥٢ | ٤٨٥١ | ٤٦٤٧ | ٤٧٩٩ | ٤٥٤٩ |
| سيدة بالغة وطفلين | ٣٤٣٣ | ٢٩٣٣ | ٢٦٦٥ | ٢٨٩٠ | ٢٦٩١ |
| المتوسط للفرد | ١٠٩٧ | ١٠١٣ | ٩٦٨ | ١٠٢١ | ٩٥٣ |

**المصدر** : البنك الدولى ، دراسة عن الفقر فى مصر ، ٢٠٠١ ، ص ١٢ .

ويلاحظ من هذا الجدول انخفاض خطوط الفقر فى الوجه القبلى عن محافظات الوجه البحرى ، وكذلك انخفاض فى خطوط الفقر فى الريف عن الحضر .

وكانت فجوة الفقر حوالى ٩ر٢% بالنسبة لمصر ويبلغ العجز السنوى عن مستوى الفقر بالنسبة للفقير ٣٠ جنيه مصرى ، وهذا يعنى أن معظم الفقراء كانوا تحت خط الفقر مباشرة ، ويعنى أنه إذا كان هناك توجيه سليم للتحويلات التى تهدف الى تحقيق الفقر فانه يكون من المطلوب ٣٥٠ مليون جنيه ( نحو ١ر٠% من الناتج المحلى الاجمالى فى ٩٩/٢٠٠٠) لتخليص كل فرد من الفقر .

وبالنسبة لمصر ككل ٥ر٢% من السكان كانوا بين خط الفقر و ٤٠ جنيه فوقه ويمكنا إيضاح ذلك من خلال الجدول التالى :-

جدول رقم (٣-٢)

نسبة السكان حول خطوط الفقر فى مصر فى ٩٩/٢٠٠٠

| البيان | ٤٠ جنيه فوق خط الفقر | ٤٠ جنيه تحت خط الفقر |
|---|---|---|
| المحافظات الحضرية | ٨ر٠ | ٥ر٠ |
| حضر الوجه البحرى | ١ر٤ | ١ر١ |
| ريف الوجه البحرى | ٩ر٢ | ٢ر٢ |
| حضر الوجه قبلى | ٣ر٢ | ٢ر٠ |
| ريف الوجه القبلى | ٨ر٣ | ٣ر٤ |
| جملة مصر | ٥ر٢ | ٢ر٣ |

المصدر: البنك الدولى ، دراسة عن الفقر فى مصر ، ٢٠٠١ ، ص ١٦ .

ويشير هذا الجدول الى أنه بالمحافظات الحضرية يقع ٥ر٠% و٨ر٠% من السكان حول خط الفقر ٤٠ جنيه ، وريف الوجه القبلى هو الأكثر فقرا حيث أنه به ٨ر٣% و٣ر٤% من السكان فى هذا المدى . لذلك فاى تغيرات صغيرة من الإنفاق من الممكن أن تؤول الى تحويلات كبيرة فى الفقر فى هذا الإقليم حيث أن معظم الفقراء يعيشون فى هذا الإقليم.

١٠٢٠٣ التوزيع الاقليمى للفقر فى مصر :

فى نهاية التسعينات تغير الفقر فى مصر من ظاهرة ريفية الى ظاهرة إقليمية . وهو أسوأ ما يكون فى صعيد مصر ، وأقل ما يكون فى المحافظات الحضرية . أى أن

ريف الوجه القبلى به نسبة كبيرة للفقر عن الوجه البحرى حيث أن ٥ر٤١% من السكان يقطنون المحافظات الحضرية التى بها ٢٣% من الفقراء ، بينما أن ٤ر٥٤% من الفقراء يعيشون فى صعيد مصر الذى يشكل سكانه ٧ر٢٦% فقط من السكان ، ويوضح الجدول التالى نسبة الفقراء فى محافظات مصر .

جدول رقم (٣-٣)

نسبة الفقراء فى محافظات مصر

| البيـــــان | النسبة |
|---|---|
| أسيوط | ٥٢ |
| بنى سويف | ٤٧ |
| سوهاج | ٤٠ |
| الفيوم | ٣١ |
| القصر | ٢٩ |
| قنا | ٢٢ |
| المنيا | ٢١ |
| المنوفية | ١٩ |
| أسوان | ١٩ |
| الدقهلية | ١٥ |
| البحيرة | ١٣ |
| الشرقية | ١٣ |
| القليوبية | ٨ |
| الغربية | ٧ |
| الاسكندرية | ٦ |
| الاسماعيلية | ٦ |
| كفر الشيخ | ٥ |
| القاهرة | ٥ |
| السويس | ٢ |
| بور سعيد | ١ |
| دمياط | ٠ |

**المصدر** : البنك الدولى ، دراسة عن الفقر فى مصر ، ص ١٨ .

٢٠٢٠٣ تغيرات الفقر فى مصر فى الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ [١١] : ـ

١. انخفض الفقر بالنسبة لمصر ككل خلال الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ وذلك بسبب زيادة متوسط الإنفاق للفرد بصفة خاصة فى المحافظات الحضرية ، فقد ارتفع استهلاك الفرد بأسعار ١٩٩٦/٩٥ من ١٤٠٨ جنيه الى ١٥٩٩ جنيه ، وبلغت الزيادة ٢ر٣% سنويا .
٢. زادت نسبة الفقر فى صعيد مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ من ٣ر٢٩% الى ٢ر٣٤% فى المناطق الريفية ، وزادت من ٨ر١٠% الى ٣ر١٩% فى المناطق الحضرية .
٣. شهدت المحافظات الحضرية والوجه البحرى انخفاضا ملحوظا فى مقاييس الفقر خلال الفترة مع انخفاض كبير فى المحافظات الحضرية من ١ر١٣% الى ١ر٥% ، وفى ريف الوجه البحرى بلغ الانخفاض من ٥ر٢١% الى ٨ر١١% خلال نفس الفترة .
٤. فى داخل الأقاليم فقد شهدت محافظتين فى الوجه البحرى وهما ( الدقهلية والإسماعيلية ) تدهورا فى صورة الفقر . وبالنسبة لمحافظات الوجه القبلى حدث تحسن فى المنيا وقنا خلال نفس الفترة .
٥. على المستوى القومى ارتفع مؤشر جينى من ٥ر٣٤% الى ٨ر٣٧% وارتفع متوسط استهلاك الفرد وذلك بالنسبة لـ ٢٠% من الفقراء وبلغ حوالى ٦% ، مما أدى الى انخفاض الفقر .

وفى الوجه البحرى ارتفع متوسط الإنفاق الفردى وفى نفس الوقت تحسن فى توزيع الدخل وقد أدى ذلك الى انخفاض الفقر وبصفة خاصة فى المناطق الريفية .

٣٠٢٠٣ من هم الفقراء :

للتعرف على ذلك سيتم ربط الفقر بمجموعة من المتغيرات :-

أ - التعليم والفقر :-

يرتبط الفقر ارتباطا عكسيا بالتعليم حيث أن التحسن فى التعليم يؤدى الى خفض درجات الفقر ، وقد كانت الاختلافات فى الفقر حسب الحالة التعليمية كبيرة .

ففى المناطق الريفية تراوحت نسبة الفقر بين ٢ر١٦% للأميين ، ٤ر٠% للحاصلين على تعليم جامعى وفى المناطق الريفية تراوحت نسبة الفقر بين ٢٦% للأميين، ٤ر٦% للحاصلين على تعليم جامعى .

وقد تحقق تقدم ملموس فى تخفيض الأمية خلال الفترة من ٩٥-٢٠٠٠ حيث كانت أكبر نسبة للانخفاض فى الوجه البحرى بنسبة ٥% ، وفى الوجه القبلى ٥ر١% وبالرغم من أن عدد الأميين انخفض بسرعة الا أن معدل الأمية بين الفقراء قد زادت بنسبة ٥% وذلك فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، ومعظم الفقراء حصلوا على التعليم الأساسى أو أقل ، بينما ١ر١% حصلوا على تعليم جامعى .

ب - العمل والفقر :

يوجد أعلي معدل للفقر بين الذين يعملون في الأنشطة التى لا تحتاج الي مهارة ٠ وفي عام ٩٩/٢٠٠٠ تراوح معدل البطالة للفقراء بين ١٤ % في صعيد الوجه القبلي ، ١١ % في المحافظات الحضرية بينما المعدلات المقابلة لغير الفقراء كانت بين ٩ % ، ٧ % ٠

وفي المناطق الريفية يعتبر العاملون بدون أجر أكثر الفئات الفقيرة ، وكذلك العمال الموسميين وعلي المستوي القومي ٧٢ % من العاملين يعملون بالقطاع الخاص ، ٢٣ % يعملون في الحكومة ، ٤,٥ % في القطاع العام ٠ وعمال القطاع الخاص هم أكثر احتمالاً لأن يكونوا فقراء وهم أكثر انتشاراً في ريف الصعيد حوالي ٨٥ % من العمالة ٠

والفقراء ممثلين بصورة أكبر علي المستوي القومي في قطاعات الزراعة والتعدين والتشييد ، وتبلغ نسبتهم في الزراعة ٥٧ % فقراء ، التعدين ٢٠ % ، التشييد ١٨ % ٠

وعلي المستوي الإقليمي فإن الأفراد الأكثر فقراً يعملون في الزراعة ٠ وفي المحافظات الحضرية فإن العاملين بالتجارة والصناعة والخدمات بهم ٧١ % من العاملين الفقراء ٠

وبالتالي فإن السياسات التي تهدف الي تخفيض الفقر يجب ان تستهدف العاملين لحساب انفسهم في الزراعة ، وبصفة خاصة في صعيد مصر ٠

جـ - حجم الأسرة وتركيبها والفقر :

الأسر الأكبر حجما هم أكثر احتمالاً لأن يكونوا فقراء عن الأسر الأصغر حجماً ، فنجد أن الفقير يعيش في أسرة اكبر من المتوسط ( ٧,٩ فرد مقابل ٤,٩ فرد ) ولديهم أطفال أكثر من المتوسط ( ٤٣ % مقابل ٣٥ % من العدد الإجمالي ) ٠

الاختلافات بين حجم وتركيب العمر للأسرة يفسر الفروق في أنماط الفقر بين الأقاليم، وتوجد فروق إقليمية جوهرية في نسبة الإعالة ، فأقاليم المحافظات الحضرية والوجه بحري بها أقل نسبة والنسبة الأكبر في صعيد مصر بصفة خاصة في المناطق الريفية ٠

د - الأطفال والفقر :

نسبة الاطفال الفقراء من الذكور ١٦ % ، و ٣٢ % من الاناث في فئة العمر ( ١٢ - ١٥ سنة ) ولا يعرفون القراءة والكتابة ، ويتفاعل الفقر مع النوع لينتج فجوات كثيرة في الانتظام الدراسي ،والأنثى الفقيرة التى تعيش فى المناطق الريفية أكثر احتمالاً لأن تكون أمية .

هـ - توافر مياه الشرب الصالحة والصرف الصحي والمواصلات :

توافر الخدمات العامة يؤثر علي رفاهية الأسرة المعيشية بدرجة كبيرة ، وهذا التأثير يكون بدرجة كبيرة خاصة للأسرة الفقيرة التى لا تستطيع شراء الخدمات من السوق حتي إذا كان القطاع الخاص يوفرها ٠

وبالرغم من وجود تحسنا فيما يتعلق بتوافر المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي داخل المنازل في الفترة من ١٩٩٥ الي ٢٠٠٠ الا أن هناك فروق واضحة في توافر هذه الخدمات للفقراء وغير الفقراء ٠

علي المستوي الاجمالي كانت المياه الصالحة للشرب تصل الي ٧٨ % من المنازل في عام ٢٠٠٠/٩٩ بعد أن كانت هذه النسبة هي ٦٥ % في عام ١٩٩٦/٩٥ ، ٤٥ %

متصلين بالصرف الصحي بعد ان كانت ٤٤ % في عام ١٩٩٦/٩٥ والمستويات المنخفضة لهذه الخدمات موجودة في ريف الوجه القبلي .

٦٥ % من الفقراء في مصر يسيرون بدلاً من استخدام وسائل المواصلات ومؤشرات الفقر بين هؤلاء كنت مرتفعة ، ٢٢ % منهم فقراء بفجوة فقر تبلغ ٤ % .

و - الإسكان :

أكثر من نصف سكان مصر يعيشون في شقق في عام ٢٠٠٠/٩٩ بينما كانت النسبة ٤١ % في عام ١٩٩٦/٩٥ ، ولكن واحد من خمسة فقط من الفقراء كان قادر أن يعيش في شقة.

تشكل الشقق المساكن المختارة لـ ٩٠ % من سكان المحافظات الحضرية ولكن ٦٣ % من الفقراء كانوا يعيشون في شقق هذه المحافظات ، ٣٥ % من الفقراء يعيشون بدلاً من ذلك في شقق مشتركة أو حجرات مستقلة ، وكانت مؤشرات الفقر مرتفعة جداً للذين يشتركون في حجرات ، ٤٥ % من هؤلاء الذين يشتركون في شقق في حضر الوجه القبلي و ٣٥ % من الذين يسكنون حجرات مستقلة . وبالنسبة للمحافظات الحضرية فإن المؤشرات المقابلة كانت ٢٤ % ، ١٧ % .

نسبة الفقر بين الذين يعيشون في منازل ريفية كانت كبيرة ٢٩ % منهم كانوا فقراء، وفي الحضر من المحافظات فإن كثير من الفقراء يعيشون في منازل ريفية ففي حضر الوجه القبلي ٤٣ % من الفقراء يعيشون في منازل ريفية ، والنسبة لحضر الوجه البحري كانت ١٣,٥ %.

٤٠٢٠٣ النمو والفقر :

بينما ساهم النمو خلال الفترة من ٩٥ الي ٢٠٠٠ في توفير فرص عمل إلا أنه لم يخلق مصادر مستمرة للدخل فيلاحظ أن العمالة الزراعية التي تستوعب نحو ٣٠ % من المشتغلين انخفضت بنسبة ١,١ % كل سنة وذلك يعنى أن العمل يتحرك من الأنشطة الزراعية المنخفضة الإنتاجية إلي وظائف أخري ذات أجور مرتفعة .

كما ارتفعت العمالة في الخدمات بنسبة ٥ % كل سنة ويعمل بالخدمات نحو نصف قوة العمل وذلك بسبب أن معدل النمو مرتفع في المطاعم والتجارة والفنادق ، كما ارتفعت العمالة فى التشييد بسرعة بمعدل ٨ % في السنة بينما نجد أن قطاع الصناعة التحويلية لم يحقق نموا في العمالة ٠

يلاحظ أن نمط النمو السابق له آثار هامة هي :

أ- القطاعات التي لا تدخل في التجارة الدولية كان لها الفضل في توفير فرص عمل ، وهي مقيدة بحجم القوة الشرائية في مصر ٠

ب- بالرغم من أن الزراعة منخفضة الإنتاجية إلا أن العمالة تحولت منها إلي قطاعات أخري، ولم يحصل هؤلاء العمال علي وظائف بمستويات عالية من الإنتاجية أولها معدل نمو مرتفع ٠

ج- بسبب ضعف تطور الصادرات والزيادة السريعة في الواردات كان لذلك تأثير علي فرص العمل بالسالب حيث انخفضت الصادرات من ٢١ % في عام ١٩٩٥ إلي ١٥ % في عام ١٩٩٩ ، ولضمان معدل نمو مرتفع ومستمر لإنتاجية العمل نحتاج في مصر لإعادة توزيع العمل من الزراعة منخفضة الإنتاجية إلي الصناعة والخدمات ولابد من زيادة الإنتاجية داخل القطاعات ، ولقد كان للنمو في عمالة الصناعة التحويلية في العمالة الحكومية في الوجه البحري مساهمة في تخفيض معدلات الفقر بين العاملين ، ونمو الصناعة في الوجه البحري كان نتيجة للنمو في عمالة الصناعة التحويلية في المناطق الريفية حيث أن الإنتاجية عالية في هذا القطاع وهذا يفسر الانخفاض الشديد في معدلات الفقر بين هؤلاء العاملين في الوجه البحري.

## ٣٠٣ نحو استراتيجية لتخفيض الفقر في مصر :

يعد تخفيض معدلات الفقر واحداً من أهم أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وهناك نوعين من البرامج لمواجهة وتخفيض الفقر في مصر وهما برامج سريعة للتعامل مع الفقر ، وبرامج تخفيض الفقر ودعم محدودي الدخل ويتطلب تحقيق ذلك وجود استراتيجية لتقليل الفقر وتتضمن ثلاث محاور رئيسية وهي النمو والتشغيل في الأجل القصير ، وزيادة الإنتاجية من خلال التعليم ، وشبكات الضمان الاجتماعي ٠

وعلي ذلك فلابد من توفير التكاليف اللازمة لمواجهة الفقر لمصر وقد تضمنت الموازنة العامة للدولة في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ما يمثل نسبة ٥٠ % من إجمالي مصروفات الموازنة علي تدعيم الأهداف الاجتماعية ورعاية محدودي الدخل ، كما يمثل الدعم والمزايا الاجتماعية نسبة ٢٦,٩ % من إجمالي مصروفات التشغيل بالموازنة ٠

### ١٠٣٠٣ برامج مواجهة الفقر فى مصر :

وسوف نتعرض هنا لنوعين من البرامج لمواجهة الفقر فى مصر وهما البرامج السريعة للتعامل مع الفقر ، وبرامج تخفيض الفقر ودعم محدودى الدخل :-

#### ١٠١٠٣٠٣ برامج سريعة للتعامل مع الفقر :-

هناك برامج تشكل أداة سريعة للتعامل مع الفقر، وهو مايتم جنبا الى جنب مع المواجهة الحقيقية من خلال التوسع فى الاستثمار المصاحب للتشغيل كثيف العمالة ومن أهمها مايلى :-

- برامج التشغيل الحكومية سواء بقصد الإحلال أو لمواجهة الاحتياجات المتجددة خاصة فى مجالات التعليم والصحة والخدمات العامة .
- التشغيل من خلال تفعيل شبكة مكاتب الاستخدام التابعة لوزارة القوى العاملة والهجرة ومن خلال نشرة التوظف التى تصدرها الوزارة بالإعلان عن الوظائف الشاغرة فى القطاع الخاص .
- برنامج المشروعات الصغيرة وخاصة من خلال التعاون مع الصندوق الاجتماعى مع دعم هذه المشروعات ( أداء وتسويق ومتابعة ) وقد أضاف الصندوق

الاجتماعى الى نشاطه تمويل مشروعات الشباب لاستصلاح الأراضى وتمويل المشروعات الزراعية .

- برامج التنمية المحلية .
- برامج الاقراض الشعبى والجمعيات الأهلية والأسر المنتجة .
- برامج التوسع فى استصلاح الأراضى وتوزيعها على الخريجين .
- برنامج محو الأمية .

٢٠١٠٣٠٣ برامج تخفيض الفقر ودعم محدودى الدخل :

على الرغم من أن زيادة الدخل القومى ومتوسط دخل الفرد تعد شرطا ضروريا لتحسين أحوال معيشة الغالبية وخاصة الفقراء وذوى الدخل المحدود ، فان هذه الزيادة لا تضمن تلقائيا تخفيض نسبة الفقراء وتقليل حدة الفقر .

وتحقيق ذلك يتطلب وجود سياسة محددة بالإضافة الى حزمة متكاملة من البرامج والإجراءات .

١٠٢٠١٠٣٠٣ استراتيجية تقليل الفقر :-

وتتضمن استراتيجية تقليل الفقر ثلاثة محاور :-

- زيادة الدخل من خلال النمو والتشغيل فى الأجل القصير عن طريق إتباع سياسات كلية لتحقيق معدل منخفض للتضخم ، وسعر صرف مناسب ، وخفض معدل الضرائب على الفقراء ، وزيادة الاستثمارات الموجهة لمعالجة الفقر فى الوجه القبلى بتطبيق اللا مركزية فى تخطيط وتنفيذ الاستثمارات العامة والتركيز على الاستثمارات كثيفة العمل ، وإتباع سياسات جزئية تعنى بالفقر كتوفير المدخلات الأساسية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومساندة التنمية الريفية .
- زيادة الإنتاجية والدخل المستقبلى من خلال توفير وتوسيع نطاق التعليم فى الأجل المتوسط ويشمل ذلك محاربة أمية الكبار وخفض تكلفة التعليم للفقراء، وتوفير المدارس فى المناطق الفقيرة والنائية ، وتسهيل التحاق الإناث بالمدارس .

- تدعيم شبكات الضمان الاجتماعى وتوسيع نطاقها ، ويشمل ذلك تحسين نظم التحويلات من خلال تحسين الاستهداف الجغرافى والفئات المعنية والتطوير المؤسسى وزيادة توجه الصندوق الاجتماعي للتنمية على الفقراء تبعا للموقع الجغرافى وتيسير التحويلات الخاصة وأموال التبرع ، وتبسيط إجراءات التأسيس للمؤسسات الخيرية ومنحها مزايا ضريبية .

٢٠٢٠١٠٣٠٣ البرامج التى تهدف الى مواجهة مشكلة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة بمصر :-

وقد تضمنت خطة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ عددا من المبادرات التى تهدف الى بناء أطر مناسبة لمواجهة مشكلة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ومن أهمها (١٢) :-

- استمرار برنامج الإقراض الميسر للأسر الفقيرة من خلال توفير تمويل صغير فى حدود مليون جنيه لكل قرية ويتم تنفيذ البرنامج فى أكثر من مائة قرية بالتنسيق مع أجهزة التنمية المحلية وفروع الصندوق الاجتماعى والجمعيات الأهلية وتتحمل الموازنة العامة فروق فائدة الإقراض .
- البدء فى تنفيذ برنامج " مصر لتنمية القرى الفقيرة " واختيار خمسين قرية تنخفض فيها مؤشرات التنمية البشرية ( إنخفاض الدخل ، إرتفاع البطالة ، ضعف الخدمات الاجتماعية والمرافق ) ، وسيتم تطبيق أسلوب " التنمية بالمشاركة " للتعرف على الاحتياجات واختيار المشروعات وفقا لنمط الأولويات الذي يحدده أهالي القرية أنفسهم فضلا عن تعبئة الموارد اللازمة وإتباع آليات ديمقراطية فى الرقابة والمحاسبة والمتابعة .
- دعم مخصصات برنامج تغذية تلاميذ المدارس ، وتخصيص ٤٥ مليون جنيه لبدء تنفيذ هذا البرنامج فى بعض الدول الفقيرة فى المحافظات المختلفة وذلك لما هو معروف من أثر ايجابي للوجبة الغذائية على صحة الأطفال وتقليل نسبة سوء التغذية بين تلاميذ المدارس ، بالإضافة لحفز الأسر الفقيرة على استمرار أبنائها فى الانتظام فى الدراسة .
- استمرار التوسع فى توفير المدارس الصديقة للفتيات .
- استمرار دعم برنامج تطوير المناطق العشوائية والتنمية الحضرية بالمشاركة فى المناطق الحضرية الفقيرة والعشوائية والحد من الفقر

وضمان عدالة التوزيع والوصول الى الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان خاصة لمحدودى الدخل من السكان .

٢٠٣٠٣ تكلفة البرامج المخصصة لمواجهة الفقر فى مصر :-

وقد حرصت السياسة المالية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيق البعد الاجتماعى وذلك من منظور الحرص على المواطن المصرى والتوجه نحو توزيع الدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة ليكون فى صالح الفئات الأقل دخلا ، وذلك حرصا من الدولة على تحقيق الأمن والسلام الاجتماعيين ويمكن الطبقات محدودة الدخل من زيادة قدرتها الكسبية مما يعود عليها وعلى الاقتصاد القومى بزيادة فى معدلات النمو .

وتبعا لذلك فان مصروفات الموازنة العامة للدولة والبالغة ٣ر١٨٧٨١٧ مليون جنيه قد تضمنت نحو ٨ر٩٣٦٧٨ مليون جنيه لخدمة وتدعيم الأهداف الاجتماعية ورعاية محدودى الدخل وهو مايمثل نسبة ٥٠% من اجمالى مصروفات الموازنة ويمكن التعرف على ذلك من خلال الجدول التالى :

جدول رقم ( ٣ - ٤ )

تكلفة بعض البرامج المخصصة لمواجهة الفقر

| البيـــــــان | مليون جنيه |
|---|---|
| • التعليم : | ١ر٢٤٦٩١ |
| لتوفير متطلبات العملية التعليمية سواء التعليم الأساسي أو للتعليم قبل الجامعي أو التعليم الجامعي حرصاً علي حقوق المواطنين في التعليم وإيماناً بأن التعليم هو المدخل الرئيسي للإنتاج والتنمية . | |
| • الصحـــة : | ٤ر٨٢١٠ |
| لتوفير الخدمات الصحية للمواطنين وتوفير مستلزمات علاجهم بالمستشفيات ولوحدات الصحية . | |
| • الدعم ومنه : | ١ر٣٥٣٦١ |
| □ الدعم للسلع التموينية الأساسية والإضافية . | ٩ر٩٧٤٨ |
| □ دعم المواد البترولية من غاز طبيعي وبوتاجاز وسولار ومازوت وبنزين وكيروسين وتتحمل الموازنة العامة للدولة صراحة بهذا الدعم لأول مرة بعد أن كان يمثل دعماً غير مباشر يؤثر علي نتائج أعمال هيئة البترول وعلي حقوق الخزانة العامة طرفها . | ١ر٢٢٠٧٨ |
| □ دعم القروض الميسرة للاسكان الشعبي ونقل الركاب وتنشيط الصادرات وغيرها . | ١ر٣٥٣٤ |
| • مساندة نظم المعاشات والضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية : | ٣ر١٩٠٩٩ |
| □ مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات . | ٠ر١١٠٠٠ |
| □ ما تتحملة الخزانة من مزايا تأمينية في نظم المعاشات . | ٧ر٥٢٨٣ |
| □ معاشات الضمان الاجتماعي . | ٠ر٩٩٢ |
| □ معاش الطفل . | ٠ر٢٠ |
| □ مساعدات اجتماعية متنوعة . | ٦ر١٨٠٣ |
| • خدمات الشباب والشئون الثقافية والشئون الدينية : | ٩ر٦٣١٦ |
| إجمالي عام | ٨ر٦٧٨٩٣ |

وقد بلغت تقديرات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نحو ٥٠٥٤٦ر٢ مليون جنيه مقابل ٣٢١٢٣ر٣ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بزيادة قدرها ١٨٤٢٣ر٠ مليون جنيه بنسبة ٥٧ر٤%.

ومن الواضح إهتمام الدولة بتقديم هذا الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية حيث يمثل هذا الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة ٢٦ر٩ % من إجمالي مصروفات التشغيل بالموازنة والبالغة ١٨٧٨١٧ر٣ مليون جنيه ٠

جدول رقم ( ٣ – ٥ )

( بالمليون جنيه )

| البيـــــــان | مشروع موازنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | مشروع موازنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ |
|---|---|---|
| (١) الدعـــم : | ٣٥٣٦١ر١ | ١٥٦٠٠ر٠ |
| – دعم السلع التموينية | ٩٧٤٨ر٩ | ١١٦٢٦ر٠ |
| – دعم الغاز الطبيعي | ٨٩٦٣ر٣ | – |
| – دعم البوتاجاز | ٤٧٣١ر٤ | – |
| – فروق أسعار السولار | ٦٠٧٤ر٩ | – |
| – فروق أسعار المازوت | ١١٠٨ر٢ | – |
| – فروق أسعار البنزين | ٩٧٦ر٥ | – |
| – فروق أسعار الكيروسين | ٢٢٣ر٨ | – |
| – باقي عناصر الدعم للنقل العام والقروض الميسرة وتنشيط الصادرات وغيرها ٠ | ٣٥٣٤ر١ | ٣٩٧٤ر٠ |
| (٢) المنح والمزايا الاجتماعية : | ١٥١٨٥ر١ | ١٦٥٢٣ر٢ |
| – مساهمات الخزانة في صناديق المعاشات | ١١٠٠٠ر٠ | ١١٥٠٠ر٠ |
| – معاشات الضمان الاجتماعي | ٩٩٢ر٠ | ٤٩٢ر٠ |
| – مساعدات اجتماعية متنوعة | ٢١٦٨ر٤ | ١٥١٣ر٢ |
| – سداد مستحقات واحتياجات | ١٠٢٤ر٧ | ٣٠١٨ر٠ |
| الإجمالـــي | ٥٠٥٤٦ر٢ | ٣٢١٢٣ر٢ |

## أهـــم النتائج والتوصيات

١. الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد وبالتالي لابد من تناوله بشقيه المادى والبشرى معا .
٢. يرتبط الفقر بالمتغيرات الآتية : التعليم ، العمل ، حجم الأسرة وتركيبهـــا ، الأطفـــال والنوع، توافر مياه للشرب والصرف الصحى والمواصلات ، الإسكان .
٣. تغير الفقر فى مصر من ظاهرة ريفية الى ظاهرة إقليمية ، وهو أسوأ ما يكـــون فـــى ريف مصر ، وأقل ما يكون فى المحافظات الحضرية حيث أن نســـبة ٤ر٥٤% مـــن الفقراء يعيشون فى صعيد مصر فى حين لا يتجاوز سكانه ٧ر٢٦% .
٤. انخفض الفقر بالنسبة لمصر ككل خلال الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ وذلـــك بســـبب زيادة متوسط الإنفاق للفرد بصفة خاصة فى المحافظات الحضرية ، وعلى المســـتوى القومى فقد ارتفع مؤشر جينى من ٥ر٣٤% الى ٨ر٣٧% .
٥. يعتبر ريف الوجه القبلي هو أكثر المناطق فقراً فى مصر حيث أن حـــوالي ٨ر٣% ، ٣ر٤% من السكان يقعون حول خط الفقر فمعظم الفقراء يعيشون فـــى هـــذا الإقلـــيم وبالتالى فانه يجب الاهتمام بمناطق ريف الوجه القبلى .
٦. ساهم النمو الاقتصادى خلال الفترة من ٩٥ الى ٢٠٠٠ فى توفير فرص عمل ، ممـــا ساهم فى تخفيض الفقر فى مصر .
٧. تتضمن استراتيجية تخفيض الفقر فى مصر برامج لمواجهة الفقر فى مصر وقد تم إدراجها فى الموازنة العامة للدولة للتغلب على الفقر .

# الهوامـــــــش


1. United Nations Development programme and the Institute of National planning (1997), Egypt Human Development Report, Cairo.
2. UN DP (2003), Subjective Poverty and Social Capital towards a Comprehensive Strategy to reduce poverty, April, PP.3-4.

٣. سمية عبد المولى (٢٠٠٢) ، سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الـدخل :: حالـة مصـر ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلـوان ، ص ص ٨٢-٨٦ .

4. May. Julian (2001), " An Elusive Consensus : Definitions, Measurement and Analysis of poverty", in choices for the poor : lessons from National poverty Strategies, New York, UNDP, PP. 23-54.
5. United Nations children's fund , Egypt Country office, (2002) , the situation of Egyptian children & women : Aright-Based Analysis, Cairo, Elias Modern publishing House, P.5.
6. UNDP & INP (2003) , Egypt Human Development Report, P.94.
7. Korayem, Karima (1996) , " Structural adjustment, Stabilization polices and the poor in Egypt", Cairo, papers in social science, Vol. 18 (4) , The American university , Cairo , Egypt .

٨. نجلاء الأهوانى ، هبة الليثى (٢٠٠١) ، " الفقر والتشغيل وضع السياسات فى مصر : ملامـح عامة " ، أكتوبر ، بدون ناشر ، ص ١٠ .

٩. أنجوس ديتون (٢٠٠٢) ، " هل يتناقص الفقر فى العالم " ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيـة ، ص ٦ .

١٠. الأمم المتحدة ، الفقر وطرق قياسه ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسـيا ( آسـكو ) ، نيويورك، ٢٠٠٣ .

١١. يتم الرجوع الى :-

- البنك الدولى ، دراسة عن الفقر فى مصر ، يونية ٢٠٠٢ .

١٢. وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠٠٥ .

## ملخص الفصل الثالث

استعرض الفصل الثالث استراتيجيات وبرامج خفض الفقر من خلال تعريف الفقر وطرق قياسه وأوضح أنه مفهوم ذو أبعاد متعددة ويمكن تعريفه على أنه حالة من الحرمان أو المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، وهناك نوعين من الفقر هما الفقر البشرى ، وفقر الدخل ، ويعد خط الفقر هو وسيلة للمقارنات الدولية للفقر وفقا لتقرير البنك الدولى ومن أهم مقاييس الفقر هو مقياس شامل وضعه فوستر وجرير وثوربيك وفقا لمعادلة $P_\alpha = 1/n \sum_{i=1}^{q} [(Z - y_i)Z]^a$ وهذا المؤشر غير حساس لتوزيع الفقراء تحت خط الفقر ، ولذلك فهناك مؤشرين آخرين وهما مؤشر فجوة الفقر ، ومؤشر حدة الفقر .

ثم تعرض الفصل الثالث بعد ذلك الى مستوى واتجاهات الفقر فى مصر فى الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ ، والتوزيع والاقليمى للفقر فى مصر نفس الفترة وبيان نسبة الفقراء من محافظات مصر ، ثم تغيرات الفقر فى مصر فى الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠، والتعرف على من هم الفقراء من خلال ربطهم بعدد من المتغيرات مثل : التعليم ، العمل ، وحجم الأسرة ، الأطفال والنوع ، مياه الشرب والصرف الصحي ، الإسكان والمواصلات وأخيرا النمو والفقر وبرفع معدل النمو والإنتاجية يمكن الحد من الفقر .

وكما تناول الفصل الثالث استراتيجية تخفيض الفقر فى مصر وذلك من خلال برامج مواجهة وتخفيض الفقر فى مصر ، واستراتيجية تقليل الفقر فى مصر ، وتكلفة البرامج المخصصة لمواجهة الفقر فى مصر والمعلنة فى الموازنة العامة للدولة .

# الفصل الرابع

# وضع وعرض الاستراتيجيات والبرامج المناسبة والتى تتوافق

# مع هدف كفالة الاستدامة البيئية حتى عام ٢٠١٥

الفصل الرابع

وضع وعرض الاستراتيجيات والبرامج المناسبة والتى تتوافق

مع هدف كفالة الاستدامة البيئية حتى عام ٢٠١٥

## - مقدمـــة :-

ترتبط الاستدامة البيئية بتلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التـــأثير علـــى فـــرص الأجيال القادمة فى الحصول على إشباع احتياجاتها ولتحقيق ذلك يتطلب توافر قادة يعرفون الحاجة الى القيود والضوابط لتحقيق أهداف الألفية الثالثة فى ظـــل وضـــع خطـــط شـــامله واستراتيجيات متكامله لحماية البيئة . ومن منطلق ذلك فنعرض فى هذه الجزئيـــة ماهيـــة الاستدامة البيئية وأهم أهدافها والجهود التى بذلتها الحكومـــة المصـــرية لمعالجـــة بعـــض المشاكل البيئية والتحديات التى تواجه ضمان تحقيق الألفية الثالثـــة والرؤيـــة المســـتقبلية لبرامج التنمية البيئية وسياسات الحفاظ على الاستدامة البيئية مع شرح واف لاســـتثمارات المشروعات البيئية موزعة على الوزارات والمحافظات والأقاليم وأخيرا الرؤية المســـتقبلية لاستثمارات المشروعات البيئية حتى عام ٢٠١٥ لتحقيق هدف كفالة الاستدامة البيئية.

### ٤. ١ ماهية الاستدامة البيئية واهم أهدافها :-

#### ٤. ١. ١ ماهية الاستدامة البيئية :

ارتبط مفهوم الاستدامة البيئية فى بداياته ارتباطا كبيراً بعلاقة التنمية بالبيئة والـــنظم الايكولوجية والموارد البيئية بشتى صورها، ولعل الدافع الأكبر لتبنـــى مفهـــوم الاســـتدامة البيئية هو بفعل ما شهده العالم فى العقود الخمسة الماضية من ارتفاع كبير فى اجمالى عدد السكان علاوة على الزيادة فى مستويات التحضر **Urbanization** وما ترتب عليهـــا مـــن ضغوط كبيرة أدت إلى استنزاف العديد من موارد البيئة الطبيعية ، فمفهوم التنمية المستدامة يهدف إلى إيجاد نوع من التوازن فى قرارات التنمية بين المكونات الثلاث الرئيسية للتنميـــة ( البعد البيئى والاقتصادى والاجتماعى ) ، ولذا فعرفت الأمم المتحدة الاستدامة البيئية بأنها " التنمية التى تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون التأثير على فرص الأجيـــال القادمـــة فـــى الحصول على إشباع احتياجاتها.

كما عرفت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية الاستدامة البيئية بأنها " التنميـــة التى تفى باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها ".

## ٤. ١. ٢ أهداف الاستدامة البيئية :-

بإمكان المدن توفير ظروف بيئية صحية وآمنة للسكان ومشجعه دون أن يقضى ذلك إلى متطلبات غير مستدامة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية وأيضا توفير بيئات معيشية ومهنية صحية ، وتوفير الإمداد بالمياه وجمع النفايات الصلبة وتوفير الصرف الصحى والطرق وممرات المشاة وكل ذلك يكفل وجود علاقة مستدامة من الناحية الايكولوجية بين متطلبات المستهلكين والأعمال التجارية والموارد ووحدات التخلص من النفايات والنظم الايكولوجية التى تعتمد عليها .

والجدول التالى رقم (١) يوضح الوضع البيئى وتأثيره السلبى على الاستدامة البيئية فى العالم بدءاً من أواخر الأربعينيات وحتى بداية التسعينيات والوقت الحاضر .

جدول رقم (١)

الوضع البيئى وتأثيره على الاستدامة البيئية فى العالم

| مسلسل | الفترة الزمنية | الوضع البيئى | التأثير السلبي للاستدامة البيئية | عنوان الوثيقة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | الأربعينيات الخمسينيات | - محدودية الموارد الطبيعية | - عدم كفاية الإنتاج الغذائى<br>- نضوب الموارد غير المتجددة | - تقرير الأمم المتحدة عن السكان والموارد |
| ٢ | الستينيات | -الآثار الجانبية للإنتاج والاستهلاك | - تلوث الهواء والمياه<br>- إلقاء النفايات<br>- التلوث الاشعاعى /الكيميائى | - مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية .<br>- خطة العمل العالمية للسكان المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة العالمى المعنى بالسكان |
| ٣ | الثمانينات التسعينيات | -التغير البيئي العالمى | - تغير المناخ<br>- المطر الحمضي<br>- نضوب طبقة الأوزون | - تقرير أكاديمية الولايات المتحدة الوطنية للعلوم<br>- جدول أعمال القرن ٢١ الذى أعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية<br>- توصيات المؤتمر الدولى المعنى بالسكان |
| ٤ | التسعينيات إلى الوقت الحاضر | التغير البيئي العالمى | - التنوع البيولوجى<br>- الهندسة الوراثية<br>- إزالة النفايات<br>- إدارة المياه<br>- الهجرة<br>الأمراض الناشئة والعائدة<br>- العولمة | - برنامج عمل المؤتمر الدولى المعنى بالسكان والتنمية<br>- القرار دأ-٢/٢١ بشأن الإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين |

**المصدر** : الأمم المتحدة، السكان والبيئة والتنمية ، التقرير الموجز ، نيويورك،٢٠٠١.

٤. ١. ٣ أهم الأهداف التنموية للاستدامة البيئية فى الألفية الثالثة :

٤. ١. ٣. ١ إدماج التنمية المستدامة فى السياسات والبرامج الحكومية والحد من فقدان الموارد البيئية وذلك من خلال :

أ- الزيادة فى نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات .

ب- الزيادة فى نسبة المساحة المحمية من الأراضى من أجل الحفاظ على التنـــوع البيولوجى.

ج-الزيادة فى نسبة اجمالى الناتج المحلى لكل وحدة من استهلاك الطاقة.

د- معدل انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون لكل فرد ومدى تلوث الجو العالمى الذى يؤدى إلى تآكل طبقة الأوزون وتراكم الغازات المسببة لارتفاع درجة حرارة الجو.

٢٠٣٠١٠٤ تخفيض نسبة الأشخاص الذين لايمكنهم الحصول على مياه الشرب النظيفة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ من خلال :

- زيادة نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على المياه النظيفة الآمنة بصفة دائمة .

٣٠٣٠١٠٤ تحقيق تحسن كبير فى الظروف المعيشية لما لايقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠١٥ من خلال :

- زيادة نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على خدمات متطورة للصـــرف الصحى ويتمتعون بملكية آمنة للأراضي التى يسكنون عليها.

**كما حددت الخطة الوطنية للعمل البيئى لعام ٢٠٠٢/٢٠١٧ مدى خطورة المشـــاكل البيئية متعددة الأوجه فى مصر وتؤكد على ضرورة إحداث التغييرات فى مجـــالات الميـــاه والصرف الصحى والطاقة والتنوع البيولوجى .**

**كما نصت الخطة الوطنية للفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠١٧ أهداف من أهمها :**

١. تحقيق التنمية المستدامة اقتصادياً وسياسياً وبيئياً.

٢. صيانة الموارد الوطنية والموروث الوطنى والتنوع البيولوجى ضمن سياق التنمية المستدامة .

وسعت وزارة الدولة للشئون البيئية إلى دمج البعد البيئى فى كافة السياسات والخطط والبرامج الوطنية التى ترتبط بحماية الصحة البشرية وإدارة الموارد الوطنية وذلك لتخفيض مستويات التلوث للتقليل من المخاطر الصحية وتحسين نوعية الحياة

## ٤. ٢ أهم الجهود التى بذلتها الحكومة المصرية لمعالجة بعض المشاكل البيئية لتحقيق أهداف الألفية : -

### ١٠٢٠٤ بالنسبة للمحميات الطبيعية : -

تدخر مصر بموروث طبيعى وافر تسعى الحكومة بالمحافظة عليها من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية ويوجد حالياً محمية تغطى حوالى ٩% من مجموع مناطق مصر .

فى هذا المجال بذلت الحكومة للمحافظة على شبكة المناطق المحمية وتعزيز الحفاظ على الطبيعة فى مصر وتطوير بنية تحتية واسعة مثل مراكز الزوار والمرافق التعليمية ، وإدماج المجتمعات فى إدارة المناطق المحمية وتنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية التى تتعلق بالتنوع البيولوجى.

### ٤. ٢. ٢ بالنسبة لتغير المناخ : -

بلغت انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ما يبلغ ١ر٧ طن لكل فرد مقارنة مع ٢ طن فى عام ١٩٩٩ الذى كان ١ر١ طن فى عام ١٩٨٠.

فى هذا المجال بلغ اعتماد مصر على الوقود الحفرى نسبة ٩٢% وبلغ الناتج المحلى الاجمالى لكل وحدة طاقة ٣٣ر٦ كيلو جرام (مكافئ نفط) مقارنة مع ٨ر٤ كيلو جرام ( مكافئ نفط ) عام ٢٠٠٠ و ٩ر٣ ك.جرام ( مكافئ نفط ) عام ١٩٩٠ ، ويتمثل المصدر الرئيسى لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري فى احتراق الوقود فى قطاع الطاقة بنسبة ٢٢% والصناعة بنسبة ٢١% والنقل ١٨% والقطاع الزراعى بنسبة ١٥%

وبالرغم من أن انبعاثات ثانى اكسيد الكربون لاتزال منخفضة بمصر ولا تذكر على المستوى العالمي لكن فى الوقت نفسه تعتبر مصر من البلدان التى يمثل تغير المناخ بالنسبة لها تهديداً حقيقيا بسبب المناطق الكثيفة سكانيا ، بما سيتيح تطوير المشروعات لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى فرصة لمصر لرفع مستوى قطاعات الطاقة والنقل

والصناعة ومن بين هذه المشروعات إجراءات تخصيص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن طريق زراعة الأشجار والغابات وبالتالي زيادة قدرة امتصاص ثانى أكسيد الكربون .

وقد تغير اجمالى الناتج المحلى لكل وحدة من استخدام الطاقة فى مصر من ٩ر٣ دولار امريكى لكل كيلو جرام ( مكافئ نفط ) عام ١٩٩٠ ليساوى ٨ر٤ دولار أمريكي عام ٢٠٠٠، وتبذل الحكومة المصرية جهداً لتعزيز سياسات استخدام الطاقة بفاعلية واستخدام الغاز الطبيعى والطاقة الكهربائية المائية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة عن طريق تعاون وزارة الدولة لشئون البيئة والقطاع الصناعى لتحقيق رفع مستوى الوعي بالأثر الصحى السلبي لتآكل طبقة الأوزون ومن نتائج إنجاز هذه الجهود تخفيض معدل استهلاك مصر للكلوروفلورو كربونات المسببة لتآكل طبقة الأوزون من ١٤٤ر٢ طن مترى عام ١٩٩٠ إلى ٣٣٥ر١ عام ٢٠٠١.

٤. ٢. ٣ بالنسبة لنمو عدد السكان : -

يزداد الموقف البيئى سوء من خلال النمو السريع لعدد السكان وأيضاً عن طريق :

أ- الضغط على مشروعات استصلاح الاراضى الصحراوية لتوفير الغذاء للأعداد المتزايدة للسكان.

ب- تناقص متوسط الحصة السنوية للفرد من المياه من ١٠٠٠ متر مكعب تقريباً أوائل التسعينيات إلى ما مقداره ٦٠٠ متر مكعب عام ٢٠٢٠ وفى حالة استمرار المعدل للزيادة السكانية فيفترض انخفاض المتوسط إلى ٤٠٠ متر مكعب عام ٢٠٣٠.

٤. ٢. ٤ بالنسبة للحصول على المياه النظيفة للشرب وتحسين شبكة الصرف الصحى :-

- ارتفعت نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل مستدام على مياه نظيفة على مر السنوات ١٩٨٦-١٩٩٦-٢٠٠١ لكافة المحافظات من خلال تنفيذ برنامج قومى لإدارة جودة المياه بنسبة ٩٩% للمناطق الحضرية و٩٦% للمناطق الريفية.
- ارتفعت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الحصول على خدمات جيدة للصرف الصحى لتحسين الصحة العامة على مر السنوات ١٩٩٥-١٩٩٦-٢٠٠١ فى كافة المحافظات.

٤. ٢ .٥ بالنسبة للمناطق الفقيرة والعشوائية :-

تأوي الأحياء العشوائية والفقيرة العديد من الشباب الذين يعانون من البطالة والفقر والافتقار إلى الإرشاد وخدمات التعليم والصحة فاهتمت الحكومة بتنفيذ مشروعات لتحسين الظروف المعيشية فى هذه المناطق من أجل معالجة هذه المشكلة بشكل ملائم .

٤. ٣ التحديات التى تواجه ضمان تحقيق أهداف الألفية الثالثة والاستدامة البيئية :-

بالرغم من جهود الحكومة الدائمة فإنها تواجه بعض التحديات الهامة التى تمثل إحدى المشاكل الحادة لضمان الاستدامة البيئية منها :

- عدم إقتناع صانعي القرار بأن الفقراء من النساء والشباب يشكلون جزءاً من الحل ولا يشكلون جزءاً من المشكلة .
- تعزيز المؤسسات البيئية عن طريق تطبيق السلوك البيئى السليم.
- زيادة السكان والطلب المتزايد على الموارد الطبيعية وظهور الإسكان العشوائى المنتشر حول المدن والقرى المصرية .
- غياب نظام مراقبة كفء لمؤشرات الصحة البيئية.
- غياب الوعى العام بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجى ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة فى هذا المجال.
- استمرار تزايد الفجوة بين الموارد المائية المحدودة والطلب المتصاعد عليها.
- افتقار السكان الفقراء فى الحصول على وسائل سليمة للتخلص من مياه الصرف الصحى.

ومن ثم فقد قامت الحكومة المصرية بإنفاق الاستثمارات الضخمة فى قطاع المياه والصرف الصحى من خلال مشروعات الرى وتزويد مياه الشرب والبنية التحتية للصرف الصحى كما اتخذت عدة خطوات لتحسين نوعية الهواء عن طريق :

- الفحص الدائم لانبعاثات الدخان عن إصدار رخص السيارات.
- نقل موقع الأنشطة الملوثة إلى خارج المنطقة السكنية.
- تشكيل وحدات تفتيش بيئية على المستوى المركزى أعدت الدليل الأول للسياسات والإجراءات.
- تنفيذ مشروع الحزام الأخضر من أجل تحسين مستوى نوعية الهواء .

ومن اجل ضمان الاستدامة البيئية يجب دعم البنود التالية من قبل المجتمع الدولى وذلك لربط الأهداف القومية بالأهداف الإنمائية للألفية :

- بناء القدرات المؤسسية للتخطيط والإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق إعداد برامج متعددة فى الإدارة والاقتصاد.
- إذابة الفروق بين المناطق المختلفة وضمان الوصول المتساوى للموارد والخدمات وزيادة مستوى الوعى البيئي من خلال تشجيع مبادرات زيادة وعى المستهلك والتدخلات المجتمعية فى إدارة المشروعات البيئية من خلال التوجيه الاعلامى.
- تطوير المزيد من مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية .
- زيادة الجهود حول إدارة الطلب على المياه.
- ضبط نمو السكان من خلال برامج توعية بمشاكل وقضايا البيئة.
- إنشاء محطات الرصد الحضرية للظروف السائدة فى الأحياء العشوائية والفقيرة .
- إدارة السياسات المتعلقة بالمياه والصرف الصحى إضافة إلى الإسكان وامتلاك الاراضى.
- تنفيذ استراتيجيات متكاملة للتنمية الحضرية وتفعيل الخطط التنفيذية على المستوى المحلى.
- مراقبة تنفيذ السياسات الحكومية للمشاركة المجتمعية فى الجهود التنموية الحضرية والبيئية.

٤. ٣. ١ تحديات مصر فى تحقيق أهداف الألفية الثالثة والنظرة المستقبلية لتحقيق أهدافها:-

لاشك أن مصر مثل معظم دول العالم مازالت تواجه تحديات عديدة نتيجة التطور التكنولوجى وترابط الأنظمة البيئية الكونية وثورة الهندسة الوراثية وتحرر التجارة الخارجية ونمو السياحة العالمية بالإضافة إلى محدودية إمكانيات الدولة ، لذا أعطت مصر اهتماما خاصاً للتعاون الدولى فى مشروعات حماية الطبيعة والتغيرات المناخية والوضع السكانى والحصول على مياه نظيفة والمناطق العشوائية وفيمايلى عرض موجز لكل جزئية للنقاط السابقة.

٤. ٣. ٢ المحميات الطبيعية :-

إنتهجت مصر سياسة جادة لحماية ماحباها الله من ثروات طبيعية نادرة كقاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير التوازن البيئي لصالح المواطن وتأمين مستقبلة وترتكز هذه السياسة على مبادئ من أهمها :

- المحافظة على الموارد الطبيعية للاستدامة البيئية .
- صون التنوع البيولوجى الوطنى كأساس للتنمية المستديمة.
- إنشاء شبكة قومية للمحميات الطبيعية تشمل البيئية وحماية الأنواع المهددة من الانقراض.
- الإدارة العلمية للمحميات الطبيعية على أسس اقتصادية مع دعم السياحة البيئية فى مصر.
- تفعيل التشريعات البيئية والاتفاقيات الدولية والإقليمية ونشر الوعى والتثقيف البيئي.
- التعاون مع المنظمات الدولية والمشاركة مع الجهات المانحة فى مشروعات حماية الطبيعة .
- إقرار الاستراتيجية الوطنية لصون التنوع البيولوجى وخطة العمل عام ١٩٩٧-٢٠١٧.

٤. ٣. ٢. ١ تحديات مصر لتحقيق أهداف الألفية الثالثة :-

- تتوجه مصر والعديد من دول العالم نحو تحول اقتصادى فى ظل العولمة وتحرر التجارة الخارجية وحتمية تسارع نمو الاستثمارات الوطنية وزيادة حجم الصادرات وبالتالى ينعكس تزايد الطلب على الثروات الطبيعية وتعظيم العائد الاقتصادى والاجتماعي من الموارد الطبيعية .
- زيادة التنمية السياحية كأحد روافد الدخل القومى الهامة والتوسع فى التعمير مع النمو السكانى أصبحت عوامل ضاغطة على مناطق المحميات الطبيعية المخططة مستقبلاً .
- الإعلان عن المحميات المستقبلية وتوفير الكوادر والإمكانيات بها قبل أن تتأثر مقوماتها الأساسية.
- احتياج المحميات الطبيعية إلى روافد دائمة من التمويل لتحديث نظم الحماية بأساليب علمية متطورة.

- بذل الجهود الكبيرة لحماية حقوق الملكية الفكرية للموارد الجينية الوطنية والتراث الثقافى لانهما يمثلان رصيداً استراتيجياً للاستدامة البيئية.
- لتحقيق الألفية الثالثة فى موضوع المحميات الطبيعية حتى عام ٢٠١٧ يجب توطيد الإدارة العلمية بالمحميات الطبيعية لاسيما بعد انتهاء مشروعات التعاون الأجنبي.

- جميع هذه التحديات تستدعى النظر فى :-
  - تحقيق التمويل الذاتى لبرامج صون وإدارة المحميات الطبيعية.
  - تطور مؤسس لقطاع حماية الطبيعية على أسس اقتصادية.
  - تشكيل أمانة وطنية للإشراف على صون التنوع البيولوجى والمحميات الطبيعية .

١. ٣. ٢. ٢ النظرة المستقبلية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة :-

- الدعم المؤسسى لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لصون المحميات الطبيعية من خلال تأسيس أمانة عليا للإشراف على البرنامج الوطنى وحشد الموارد المالية والفنية الداخلية والخارجية لتنفيذ أنشطته فى ظل المتغيرات الدولية.
- تطوير هيكل تنظيمى متوازن لجهاز تنفيذي لحماية الطبيعة تابعاً لوزارة الدولة لشئون البيئة مع توفير القوى البشرية المتخصصة والإمكانيات المادية المناسبة لتحقيق صون والحماية على رقعة ١٥%-١٧% من مساحة مصر.
- توحيد نظم الإدارة والرصد والتقييم بالمحميات الطبيعية والنظم البيئية الهامة طبقاً لمعايير محددة مع استكمال خطط إدارة المحميات وزيادة اندماجها ضمن الاقتصاد الوطنى.
- إعداد الدراسات العلمية والفنية للثروات الطبيعية لإعلان إنشاء محميات جديدة بأولويات المناطق بالصحراء الغربية والبحر الأحمر والصحراء الغربية.
- تفعيل قانون الملكية الفكرية للتراث الطبيعى والثقافى والمشاركة فى تطوير التشريعات البيئية.
- دعم وتطوير برامج التعليم والتوعية والإعلام ومشاركة المجتمع المدنى لتنمية العمل المشترك.

٤. ٣ .٣ تغيير المناخ :-

أصبحت مصر الآن بصدد تغيرات مناخية تستوجب مزيداً من الحذر والدراسة لمعرفة الحالة الراهنة وانعكاسات المناخ على شتى نواحي الحياة وفيمايلى بعض مؤشرات تغيرات المناخ: ـ

- الازدياد المضطرد فى درجات حرارة الهواء السطحي على الكره الأرضية حيث أزداد المتوسط العالمى بمعدل يتراوح بين ٣ر حتى ٦ر ٠ من الدرجة فى المائة عام ٢٠٠٤.
- تغير توزيع متوسط درجات الحرارة ومعدلات سقوط الأمطار فى العديد من المناطق .
- ازدياد معدلات الموجات الحرارية والعواصف على العديد من المناطق مما يؤدى إلى الآثار السلبية لارتفاع درجات حرارة المياه على الشعاب المرجانية الموجودة بالبحر الأحمر.
- نقص مياه النيل فى بعض السنوات بدرجة كادت تصل إلى الخطورة الشديدة.
- ارتفاع مستوى سطح البحر مما يعرض مساحات هامة من الدلتا المصرية لاحتمالات الغرق مما يهدد بفقدان أراضى زراعية خصبة مأهولة بالسكان.

٤. ٣. ٣. ١ تحديات مصر لتحقيق أهداف الألفية الثالثة :-

قامت مصر بالتصديق على بروتوكول مونتريال وكذا التعديلات التى أدخلت عليه فيما يخص أساسا بالحفاظ على طبقة الأوزون عن طريق الخفض التدريجى لإنتاج واستهلاك المواد الكيميائية المستنفذة لطبقة الأوزون ، ولكى تتمكن مصر بالوفاء وبالتزاماتها نحو هذا البروتوكول فكان لزاما أن تتضافر كافة الجهود للوصول إلى هذا الهدف القومى كمايلى:-

١. دور وزارة الدولة لشئون البيئية :-

- تم تشكيل لجنة الأوزون ممثلة من كل الجهات المعنية وذلك للتنسيق بين مختلف الجهات.
- الإشراف على تنفيذ مشروعات البدائل والأنشطة التى يمولها صندوق الأوزون لمصر.

٢. دور وزارة الصناعة :-

- إتباع الشروط الواردة فى اتفاقية مونتريال وتطبيقاتها فى حالات إعطاء الموافقة على إقامة الوحدات الصناعية الجديدة.
- الاشتراك فى تطبيق نظام الرقابة على استيراد واستخدام الموارد المستنفذة لطبقة الأوزون.

٣ . دور وزارة التجارة الخارجية :-

- تنفيذ القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ وإيجاد الآلية التشريعية لمراقبة الصادرات والواردات والشروط البيئية التى يجب توافرها .
- تفعيل قانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ الذى ينص فى مادته حظر استيراد الأجهزة والمعدات المستخدمة لمادة مستنفذة لطيفة الأوزان.

٤ . دور وزارة الزراعة

- الدراسات والبحوث التى توصلت إلى بدائل استخدام بروميد الميثيل مثل مادة ميتسام صوديوم والبزاميت والفوسفين.
- إدخال البعد البيئي فى جميع خطط الوزارة سواء البحثية منها أو التنفيذية وخاصة بالنسبة لاستخدامات المبيدات الحشرية

٥ . دور وزارة المالية- مصلحة الجمارك :-

- تطبيق القرارات والتعليمات الصادرة من أجهزة الدولة المختلفة حماية للاقتصاد القومى لمصر.
- إصدار منشورات استيرادية بشأن قوائم المواد المستنفذة لطبقة الأوزون والخاضعة للرقابة مثل ( التكييف-أجهزة التبريد-معدات الإطفاء ...الخ ).
- عدم الإفراج عن أيه رسائل تستخدم المواد الضارة بطبقة الأوزون إلا بعد العرض على جهاز شئون البيئة واخذ الموافقة على الإفراج من عدمه.

## ٤. ٣. ٣. ٢ النظرة المستقبلية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة :

- معالجة أوجه الممارسات غير المشروعة للتعامل مع أجهزة التبريد والتكييف المستخدمة لمواد مستنفذه لطبقة الأوزون.
- الاستمرار فى قوة الدفع للتدريب التحويلى وكذا برامج التدوير للمواد وتحفيز الوحدات العاملة بتلك الوحدات نحو استخدام التكنولوجيا المعاصرة.
- التقدم التدريجى باستخدام بدائل المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.
- رفع كفاءة المتعاملين مع أجهزة التكييف وتوعية المزارعين بأهمية استخدام بدائل مادة بروميد الميثيل فى الزراعة للحفاظ على البيئة.

## ٤. ٣. ٤ الصحة ونمو عدد السكان :-

تعتبر الصحة والسكان أحد الاهتمامات الأساسية لجهود التنمية وبرامج حماية البيئة وتحسين نوعيتها فى جمهورية مصر العربية خلال العقدين الأخيرين حتى الآن ، كما يرتبط الاهتمام بالبيئة بالدور الذى يمكن أن تلعبه الظروف البيئية المتدهورة فى تدنى المستوى الصحى للسكان وبالتالى مستوى الرفاهية الاقتصادية الأمر الذى يشكل تحدياً كبيراً فى سبيل تحقيق الاستدامة البيئية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة، ولذا فالزيادة السكانية والمستوى الصحى يعتبرا أحد أهم التحديات التى تواجهها جهود الدولة من أجل التنمية الاقتصادية والحفاظ على نوعية البيئة.

### ٤. ٣. ٤. ١ تحديات مصر فى تحقيق أهداف الألفية الثالثة :-

يتطلب رفع مستوى المعيشة للأفراد خاصة فى ظل الزيادات السكانية المتلاحقة إلى زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل مع توفير المتطلبات أو الاحتياجات الأساسية للسكان، ويتمثل التحدى هنا فى محاولة الوصول إلى التوازن بين التوسع فى الأنشطة الإنتاجية ( صناعية - زراعية) اللازمة لرفع مستويات المعيشة والمحافظة على نوعية البيئة من خلال الحد من ملوثات الهواء والماء والتربة، مما يتطلب الاهتمام بالاعتبارات البيئية عند إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية الصناعية والزراعية.

كما يعد الأمن الغذائى من أحد الموضوعات الهامة وثيقة الصلة بالحالة الصحية للسكان لماله من دور فعال ومؤثر فى تحديد مستوى صحة الأفراد والتحدى هنا يكمن فى الاعتماد على الاستيراد لتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان وذلك بسبب انخفاض معدلات حالات سوء التغذية الذى تراوح بين ٥ر٢% ، ٤% . كما أن تحقيق زيادات كبيرة فى الإنتاج الزراعي عن طريق تكثيف استخدام المواد الكيميائية من أسمدة ومبيدات حشرية بكثرة يؤدى إلى التلوث الكيميائي للتربة والمنتجات الزراعية والغذائية الناتجة عنها بالإضافة إلى تلوث مكونات البيئية بصفة عامة.

على الرغم من أن للمرأة دوراً هاماً فى مجال حماية البيئة لما يمكن أن يكون لها من تأثيرات كبيرة على أفراد المجتمع سواء على نطاق الأسرة أو فى نطاق العمل إلا أن هناك عدد من المعوقات التى تحول دون قيام المرأة بهذا الدور مثل ارتفاع معدل الأمية بين

النساء ومحدودية مساهمتها فى عملية التنمية نظراً للقيود الاجتماعية حيث تشير التقارير أن نسبة الأمية بين النساء أعلى منها بين الرجال حيث تصل إلى ٨ر٤٥%.

ومما سبق نجحت الدولة فى تحقيق تحسن فى نوعية البيئة بمصر فى السنوات الأخيرة على سبيل المثال فى نوعية مياه النيل وأيضا فى الحد من الإسراف فى استخدام المبيدات المستخدمة فى الزراعة بأنواعها المختلفة ، كما قامت الدولة بالعديد من الإجراءات التى تساهم فى التقليل من مستويات تلوث الهواء وذلك من أجل الحفاظ على صحة الإنسان المصرى ، كما أولت الدولة اهتمامها فى تحقيق تحسن نسبى فى الأوضاع السكانية والصحية على سبيل المثال فقد كان معدل الزيادة السكانية ٨ر٢% عام ١٩٨٦ أصبح ٩ر١% عام ٢٠٠٢ أما بالنسبة للصحة فكان لهذا التحسن مردود على العمر المتوقع للإنسان المصرى فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع للمرأة من ٥ر٦٣ سنة عام ١٩٨٦ إلى ٧٠ سنة عام ٢٠٠٢، كما إرتفع متوسط عمر الرجل من ٥ر٦٠ سنة عام ١٩٨٦ إلى ٨ر٦٦ سنة عام ٢٠٠٢. كما انخفضت نسبة الأمية بين الأفراد البالغين من ٢ر٧٤% عام ١٩٨٦ إلى ٤ر٣٤% عام ٢٠٠١.

٤. ٣. ٤. ٢ النظرة المستقبلية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة :-

- نشر الثقافة البيئية لدى المواطنين لتفعيل دورهم فى الحفاظ على توازن الأنظمة البيئية والعمل على التوعية بالعوامل التى يمكن أن تهدد هذا التوازن.
- المزيد من الاهتمام فى دراسات تقييم الأثر البيئي لعملية تحديد وتقييم الآثار الصحية بما فى ذلك الآثار الصحية الثانوية وغير المباشرة .

## ٤. ٣. ٥ الحصول على مياه نظيفة للشرب وتحسين شبكة الصرف الصحى :-

تشكل الموارد المائية أحد المحاور الهامة فى التنمية للدولة كما تعتبر من أهم عناصر المنظومة البيئية ، نظراً لمحدودية الموارد المائية وزيادة الطلب عليها الأمر الذى تطلب المحافظة وحسن استغلال والحفاظ على نوعية هذه الموارد المائية وذلك فى ظل ما تقابله الموارد الطبيعية فى مخاطر التلوث نتيجة للأنشطة الصناعية والزراعية وعمرانية وسياحية . ومن ثم فالدولة أولت قصارى جهدها للحفاظ على هذا المورد الهام وحمايته من التلوث.

٤. ٣. ٥. ١ تحديات مصر فى تحقيق أهداف الألفية الثالثة :-

من التحديات التى تواجه مصر توصيل المياه النقية وخدمات الصرف الصحى لجميع المواطنين وذلك لما تعهدت به جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وعددها (١٩١) دولة بالوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة بحلول عام ٢٠١٥ والتى كان من ضمنها الهدف السابع وهو تعزيز الاستدامة البيئية الذى يسعى إلى تقليل نسبة السكان الذين لاتصل إليهم مياه الشرب الآمنة بحلول عام ٢٠١٥ إلى النصف .

٤. ٣. ٥. ٢ النظرة المستقبلية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة :-

أولت الدولة إهتمامها بهذه الجزئية عن طريق إعداد وزارة الموارد المائية والرى بالتعاون مع الجهات المعنية " السياسة الوطنية للمياه" حتى عام ٢٠١٧ كخطة للإدارة المتكاملة لموارد المياه والتى تم بالفعل البدء فى تنفيذها بشكل جزئى خلال السنوات القليلة الماضية تعتمد على سبع نقاط هامة هى :-

١. الاستخدام الأمثل لموارد المياه الحالية عن طريق :-
   - تحسين كفاءة الري واختيار أنظمة الري المناسبة التى ترشد استهلاك المياه.
   - إدارة مياه الصرف ومعالجتها وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها.
   - مواكبة الاستخدامات المائية المختلفة بالموارد المائية المناسبة.

٢. الحفاظ على نوعية المياه والقضاء على التلوث من خلال :-
   - حماية نهر النيل والترع والمصارف.
   - حماية المياه الجوفية.
   - إدارة البحيرات.
   - حماية المياه الساحلية.

٣. تنمية موارد مائية إضافية بالتعاون مع دول حوض نهر النيل:-
   - المياه السطحية (توفير مياه إضافية من أعالى النيل بالتعاون مع دول حوض نهر النيل ).
   - المياه الجوفية ( غير المتجددة بالصحراء الشرقية والغربية ).
   - تحلية مياه البحر.

٤. تحسين نسبة تغطية مياه الشرب للمناطق الريفية.

٥. تحسين نسبة تغطية الصرف الصحى للمناطق الحضرية والريفية.

٦. حسن استغلال مياه الأمطار فى المناطق المختلفة.

٧. التطوير المؤسسى نحو دعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية وما تشمله من خطط عريضة نحو تفعيل اللامركزية ودور مستخدمى المياه والتطوير التشريعى وتنمية القدرات البشرية.

٤. ٣. ٦ المناطق الفقيرة العشوائية :-

تم تقدير السكان فى المناطق العشوائية فى مصر عام ٢٠٠١ حوالى ٩ مليون نسمه يعيشون فى ١١٧٤ منطقة عشوائية بمساحة ٤١٨ر١٣٨ كيلو متر مربع يعيش حوالى ٣ر٥ مليون نسمه فى القاهرة الكبرى فى ١٨٤ منطقة تفتقر إلى المرافق والخدمات.

٤. ٣. ٦. ١ تحديات مصر فى تحقيق أهداف الألفية الثالثة :-

- توفير الخدمات البيئية لتحسين البنية التحتية والارتقاء بالمناطق العشوائية داخل وحول المدن.
- أولت الدولة مجهوداتها فى هذا المجال وقامت بتطوير عدد ٢٨٦ منطقة عشوائية فى عشر محافظات مصرية حتى عام ٢٠٠١ وتعمل حالياً على تطوير عدد ٤٣٥ منطقة أخرى.

٤. ٣. ٦. ٢ النظرة المستقبلية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة :-

- إصدار تقارير عن الحالة البيئية لكل منطقة عشوائية ومناقشتها مع الجهات المختصة مع تحديد الإجراءات المطلوب تنفيذها ومصادر التمويل الممكنة.
- دراسة تطوير وتحديث المناطق العشوائية من خلال إدماج البعد البيئي لتحقيق الإدارة البيئية المتكاملة بالمناطق العشوائية.

## ٤. ٤ الرؤية المستقبلية لبرامج التنمية البيئية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة فى مصر لضمان الاستدامة البيئية :-

قامت الدولة بمجهودات كبيرة للحد من التلوث فى مصر من خلال تفعيل قانون البيئية رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية بالإضافة إلى تضافر الجهود والتعاون الوثيق بين كافة الوزارات المعنية فى مجال استخدامات التكنولوجيا النظيفة وذلك عن طريق أدوات وآليات التنمية فى كافة المجالات وفيما يلى نلقى الضوء على بعض منها :-

### ٤. ٤. ١ بالنسبة للمحميات الطبيعية والسواحل والبحار:-

١. تشجيع فكرة السياحة البيئية والاهتمام بزيادة عدد المحميات الطبيعية لتصل الى ٤٠ محمية طبيعية .
٢ . بتنفيذ برنامج الإدارة الساحلية المتكاملة والحفاظ على حرم البحر بمسافة ٢٠٠ متر ومنع الردم والتعديل فى حرم الشاطئ .
٣. تنفيذ برنامج حماية نوعية مياه البحر من التلوث وحماية خط الشعاب المرجانية.
٤ . تطبيق برنامج خاص للحد من الكوارث والحوادث وتوفير معدات وخطط الطوارئ اللازمة.

### ٤. ٤. ٢ بالنسبة لتغير المناخ :-

١. حماية طبقة الأوزون من خلال تطوير عمليات الصناعة المعتمدة على مواد صديقة للبيئة.
٢. الحد من استخدام الملوثات العضوية الثابتة والسيطرة على مخرجاتها .
٣ . تحديث الصناعة المصرية لتطوير نظم الإدارة البيئية عن طريق تمويل الصناعة الصديقة للبيئة بقروض ميسرة.
٤. متابعة استكمال برنامج نقل الصناعات الملوثة للبيئة مثل صناعة دباغة الجلود.
٥. التوسع فى نظم الطاقة التطبيقية والغاز الطبيعى وتشجيع إعادة التدوير والدوائر المغلقة وإنشاء وحدات المعالجة.
٦. إنشاء برنامج الإدارة البيئية للصناعة المصرية فى كل من ( المدن الصناعية - مناطق الاستثمار الحر- المناطق الصناعية الخاصة- الصناعات الصغيرة..الخ).

٤. ٤. ٣ بالنسبة للصحة ونمو عدد السكان :-

١. برنامج التنمية البشرية عن طريق الاهتمام بصحة البيئـــة للمواطن المصرى المصرى للطفل والشباب والمرأة، وحماية الغذاء من التلوث بالإضافـــة إلى الحماية من الهـــواء والماء الملوث.

٢. المشاركة الشعبية من خلال وحدة الشباب ووحدة الجمعيات الأهلـــية وإدارة تنمية المناطق الحضرية والريفية.

٣. الوعى والإعلام والتربية البيئية من خلال المدارس والجامعات ومراكز الشباب ووسائل الإعلام.

٤. ٤. ٤ بالنسبة للحصول على المياه النظيفة للشرب وتحسين شبكة الصرف الصحى :-

١. تعديل الهيكل الادارى التنظيمي لجهاز شئون البيئية على أن يكون من ضمن الهيكل قطاع نوعية البيئة ( هواء ، ماء ، تربة )

وفى هذا المجال حتى يمكن تنفيذ البرامج المقترحة للصرف الصحى والميـــاه علـــى الوجه الصحيح فقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ أنه قدرت تكلفة ٥٤ برنامجـــاً من ضمنها برامج الصرف الصحى والمياه والتى قدرت بـــ ٥ر٢٩ بليـــون جنيـــه وهـــى برامج ذات أولوية يمكنها أن تحقق أهداف الرؤية.

٤. ٤. ٥ بالنسبة للمناطق الفقيرة والعشوائية :-

١- برنامج تطوير المناطق العشوائية داخل حدود المدن.

٢- استكمال إنشاء الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى.

٣- تفعيل برنامج إزالة تراكمات المخلفات الصلبة وبدء برنامج قومى لإعـــادة تدوير المخلفات لتصبح إحدى الصناعات الواعدة.

٤ - إنشاء مناطق صناعية مخصصة لكل صناعة لها نظـــام إدارة بيئية خاص بها يخفف من عبء البطالة والفقر.

والجدول التالى رقم (٢) يوضح بعض البرامج الهامة لتحقيق الأهـــداف المرجـــوة للألفية الثالثة :

جدول رقم ( ٢ )

بعض البرامج لتحقيق أهداف الألفية الثالثة

| البرنامج | الهدف منه |
|---|---|
| – برنامج مكافحة التلوث | يهدف إلى حماية نهر النيل من خلال التحكم فى الصرف الصناعى وخفض تركيز الأتربة العالقة والرصاص فى القاهرة الكبرى والتزام المنشآت بتطبيق أحكام قانون البيئة. |
| – البرنامج القومى لإدارة المخلفات | يهدف إلى الإدارة السليمة للمخلفات الصلبة ومخلفات المستشفيات فى جميع المحافظات. |
| – برنامج حماية الطبيعة وإدارة المحميات الطبيعية | يهدف الى حماية التنوع البيولوجى والإدارة السليمة للمحميات الطبيعية والمحافظة على التاريخ الطبيعي. |
| – برنامج التشجير والتخلص الآمن من مياه الصرف الصحى المعالج | يهدف إلى الاستمرار فى التعاون مع المحافظات لإنشاء حدائق جديدة وزيادة مسطحات الأشجار ، وتشجير جوانب المجارى المائية على مستوى الجمهورية ، وتشجير الطرق الصحراوية مع الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحى المعالجة فى زراعة أشجار خشبية. |
| – برنامج نظم المعلومات والرصد البيئى | ويهدف إلى رصد نوعية مياه النيل ، ونشر مؤشر نوعية الهواء بمختلف الأقاليم ، واستكمال الرصد البيئي للمنشآت والعائمات الواقعة على ضاف نهر النيل. |

المصدر : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، العام الرابع من الخطة الخمسية (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧) ، ص٣٩ ، ابريل ٢٠٠٥، القاهرة.

## ٤. ٥ سياسات الحفاظ على الاستدامة البيئية لتحقيق أهداف الألفية :-

ومن أهم الأمور هى التى تتعلق بإدماج السياسات البيئية فى السياسات الاقتصادية تحت مظلة سياسة قومية للتنمية المستدامة تؤخذ فى الحسبان الاعتبارات البيئية عند بدء عملية التخطيط، ولا تستطيع القوانين والقواعد التنظيمية وحدها أو مساعدات التنمية الرسمية الأجنبية بمفردها أيضاً التغلب على التحديات التى تفرضها القضايا البيئية وقضايا التنمية والتى تم ذكر بعضها سالفاً، ولذا فأنه من الضروري وضع حزمة مبتكرة من السياسات والأدوات الاقتصادية والإجراءات المستندة إلى السوق تؤدى إلى تشجيع التغيير فى السلوك الانتاجى والاستهلاكى وذلك لتدعيم التنمية المستدامة.

ومن أجل تنظيم حركة النشاط الاقتصادي بما يدفع معدل النمو إلى المستويات المستهدفة وذلك فى ظل سياسات الخطط الخمسية ، تأتى فى مقدمة هذه السياسات والمقاييس الحضارية فى التنمية البشرية السياسات البيئية التى من أولى اهتمامات الدولة بنصيب الفرد من مياه الشرب ومتوسط ما يخص الفرد من تصرفات الصرف الصحي، فيعتبر توفير المصدر المناسب لمياه الشرب والوسيلة الملائمة للصرف الصحي تأتى فى مقدمة

ضرورات الحياة وحماية البيئية من التلوث ، كما أن هذين العنصرين الهامين للحياة هما الخطوة الأولى لاستكمال ضرورات الحياة من مسكن مثلاً ولتوطين مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعطى ذلك كله أهمية خاصة لقطاع المرافق، وذلك من أجل تخفيض مستويات التلوث والمخاطر الصحية الحالية إلى ادني حد ممكن ولتحسين نوعية الحياة فى مصر .

كما أن الحفاظ على سلامة البيئة من مياه وأرض وطاقة وهواء ...الخ ضروره من أجل الاستدامة البيئية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على الثروات الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجى والتراث القومى للأجيال القادمة . والآتى بعض سياسات الحفاظ على الاستدامة البيئية:-

١- إعطاء أولوية متقدمة للاستثمار فى مجال البيئية وحمايتها نظراً لتأثيراتها على الأداء الاقتصادي بوجه عام ، وتمويل مشروعات حماية البيئة بشروط ميسره.

٢- تدريس التربية وإدراج أهمية النظافة والعناية بالبيئة والوقاية من الأمراض ضمن المفاهيم التعليمية فى المدارس.

٣- رفع مستوى الوعى البيئى للأفراد والأسر من خلال وسائل الأعلام المختلفة.

٤- إجراء مسح شامل لمصادر التلوث ومراقبتها ودراسة أحدث السبل للحد منها أو القضاء عليها.

٥- توجيه عناية للمناطق التاريخية وخاصة تلك التى توجد بها آثار .

٦- دراسة التخلص من القمامة من خلال إدارة علمية والعناية بالمسطحات المائية والحفاظ على نظافتها.

٧ - تطبيق نظم الإدارة البيئية المتكاملة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتامين المحميات الطبيعية والتحكم فى التلوث الصناعى.

٨- التوسع فى استخدام مواد الطاقة النظيفة وتشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة.

٩- حماية البيئة من التلوث بالسيطرة على مصادر هذا التلوث وحماية موارد المياه بتقليل الفاقد فى شبكاتها، وحماية المناطق الأثرية والتاريخية باعتبارها تراث إنسانى يساهم فى زيادة الدخل السياحي.

١٠ - الاستمرار فى معالجة مايفى من اختناقات فى المرافق والمنافع العامة ودرء مخاطر تلوث البيئة فى الأحياء الشعبية بالتركيز على إحلال وتجديد شبكات الخدمات والمرافق العامة.

١١ - تمويل مشروعات حماية البيئة وجذب الاستثمارات الأجنبية فى هذا المجال.

١٢ - تفعيل دور صندوق حماية البيئة فى مجال الاستثمار السياحى.

١٣- تطبيق قانون البيئة فيما يتعلق بدراسة تقييم الأثر البيئي للصناعات الجديدة مع تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة واستخدامها فى تطوير الإنتاج.

١٤- منح حافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال خدمات الإدارة البيئية عن طريق إقامة مناطق متميزة بيئياً مستخدمة تكنولوجيا متقدمة .

٤. ٦ استراتيجية الاستدامة البيئية :-

٤. ٦. ١ استراتيجية العمل البيئية :-

بذلت عدة دول عربية جهوداً كثيرة على المستوى الوطنى لتضمين الأبعاد البيئية فى استراتيجياتها وبرامجها التنموية قبل مرحلة التسعينات ،فبدأت هذه الدول بتضمين مبادىء السياسات البيئية وإدارة الموارد فى الاستراتيجيات التنموية وخطط العمل البيئي، إلا أن هذه الخطط تعانى من العديد من أوجه القصور الناجمة عن اتساع التحديات التى تواجهها كما ذكرنا بعض منها من قبل ويأتى أبرز أوجه القصور فى الآتي :

١. قصور آليات التقييم للملوثات الصادرة عن الصناعة فى الدول العربية منها الجزئية والعشوائية التى لا تحقق الهدف الرئيسي من التقييم الكامل للآثار البيئية للصناعة التى تنص على أهمية التعامل مع جميع مصادر التلوث لرفع كفاءة العملية الإنتاجية وجعلها متوافقة مع البيئة تحقيقاً لمبادئ التنمية الصناعية القابلة للاستمرارية.

٢. صعوبة تحديد أهداف واضحة فى مجال حماية البيئة من الملوثات الصناعية وصعوبة تفعيل فرض قوانين وحوافز ومعايير بيئية على المنشآت الصناعية.

٣. صعوبة إعطاء الأولوية لمشكلات التحضر والإسكان الصحى المرتبطة بالتلوث الصناعي والنفايات الخطره.

٤. غياب الإحصاءات العلمية والموثقة حول البيئة وتفعيل قاعدة البيانات المتعلقة بالنشاط الصناعي ، لتحقيق التنمية الصناعية والتطور التكنولوجي.

٥. صعوبة الارتكاز إلى الضوابط والمعايير البيئية فى معالجة قضايا البيئة وطنياً وإقليميا كتلوث الهواء والماء، وإدارة النفايات والصحة المهنية ، وتقويم كفاءة المنتجات أو العمليات الصناعية فى استخدام الطاقة والمياه والمواد والتسويق والاستعمال والنقل والتخلص من المواد السامة ، والقصور فى تحويل السلطات

المحلية صلاحيات فرض المعايير الوطنية ومراقبة تحقيقها مع اعتماد أنظمة مرنة للمعالجات دون فرض عملية أو تكنولوجيا بعينها.

٦. صعوبة تطبيق أنظمة التقييم البيئي على المشاريع التنموية وصعوبة الإلزام فى البحث فى الآثار والانعكاسات السلبية للبرامج والسياسات الاقتصادية والمالية والتى تمثل بعض الأحيان إجحافا فى حق البيئة.

٧. قصور أنظمة التخطيط الحضرى والاقليمى فيما يتعلق بسياسات التخطيط العمرانى واستعمالات الاراضى فى المدن والريف التى لا تشترط ابتعاد الصناعات الملوثة عن المراكز السكانية و لاتحد من انتقال السكان إلى قرب المصانع ومواقع التخلص من النفايات الذى له تأثيره السلبي على العمر الإنتاجي للموقع غير الملائم عند توطين الصناعة.

٨. ضعف مشاركة المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية والمجتمعات الحضرية المحلية فى اختيار المواقع الصناعية الجديدة وتخطيطها.

٩. صعوبة تحقيق تنفيذ البرامج البيئية لمحدودية العاملين القائمين بالعمل البيئي بالمؤسسات وأيضا محدودية الميزانيات المرصودة مقارنة بالأعباء الملقاه على عاتق المؤسسة البيئية.

على متخذى القرار الاهتمام بالقيمة الإجمالية لصافى التكاليف المباشرة للاستثمار فى حماية البيئة لأن تكاليف الضرر البيئي تبقى دائما اكبر من تكاليف الاستثمارات العائده لخطط حماية البيئة وأن مشروعات حماية البيئة هى استثمارات اقتصادية وبيئية طويلة الأجل وذلك من اجل تحقيق الاستدامة البيئية فى المنطقة العربية عامة.

ومن أجل القضاء على بعض أوجه القصور والتركيز على وضع خطط شاملة واستراتيجيات متكاملة لحماية البيئة وذلك من أجل تحقيق أهداف الألفية لدى جميع دول منطقة الإسكوا وإتاحة تشكيل هيكلى مؤسسي يكون مسؤلاً عن وضع السياسة الوطنية والتنسيق بين جميع الأنشطة المتعلقة بالإدارة البيئية للجهات الحكومية والوزارات كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٣) :-

جدول رقم ( ٣ )

الجهات الحكومية والوزارات التنفيذية لمنطقة غرب آسيا

| الدولة | الجهة الحكومية /وزارة | الوزارة التنفيذية / المؤسسة |
|---|---|---|
| البحرين | هيئة حماية البيئة | وزارة الإسكان والبلديات والبيئة |
| العراق | المجلس القومى لحماية وتنمية البيئة | وزارة الصحة |
| الأردن | مجلس الوزراء ،وزارة البلـــديات والشئون القروية والبيئية | المؤسسة العامة لحماية البيئة |
| الكويت | مجلس حماية البيئة | وزارت عديدة |
| لبنان | وزارة البيئة | وزارت عديدة |
| عمان | مجلس الوزراء | وزارة البلديات الإقليمية والبيئية |
| قطر | مجلس الوزراء | وزارة البلديات والزراعة |
| السعودية | اللجنة الوزارية للبيئة | هيئة الأرصاد وحماية البيئة |
| سوريا | وزارة الدولة لشئون البيئة | الهيئة العامة لشئون البيئة |
| مصر | وزارة الدولة لشئون البيئة | جهاز شئون البيئة |
| الأمارات العربية المتحدة | المجلس الاتحادي | الوكالا الاتحادية للبيئة |
| الضفة الغربية وقطاع غزه | مجلس الوزراء | وزارة الصناعة |
| اليمن | مجلس الوزراء | مجلس حماية البيئة |

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، مصدر سبق ذكره، صـــ٢٧ .

ومن ثم فعلى متخذى القرار إعطاء البنود التالية أهمية عند وضع استراتيجية العمل البيئي لأنها تعتبر رؤية للمستقبل تقدم المبادئ المرجعية الأساسية التى تحكم عملية صـــنع القرار على مختلف المستويات المجالات ولتحقيق أهداف الألفية الثالثة:

١- دمج البعد البيئي فى مجمل الخطط التنموية قصيرة وطويلة الأمد .

٢- تكامل الإدارة والإدارة الحضرية على مستوى الأهداف والوسائل والأدوات.

٣- تطوير التكنولوجيات الملائمة لترشيد إدارة الموارد الطبيعية وفى مقـــدمتها الميـــاه إضافة إلى اعتماد استخدام الموارد المائية غير المستخدمة تقليديا وتعزيز برنـــامج حفظ المياه.

٤- وضع آليات العرض والطلب على الموارد المائية وإدارتها على المستويات المحلية والدولية وتنظيم شراكة القطاع الخاص فى ظل تشريع قانوني يحدد هذا التنظيم.

٥- رفع مستوى الوعى بقضايا المحافظة على البيئة والتنوع الحيوى وحفظ الطاقة وترشيد استهلاك الموارد الناضبة وخاصة فى الحضر .

٦- توافر المرونة فى آليات التخطيط والإدارة.

٧- الدمج الكامل (إداريا وفنيا) لخدمات المياه والصرف الصحى فى إطار برنامج إعادة الهيكلة الذى تقوم به الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى ولكل الأجهزة التابعة والفروع على كل المستويات.

## ٤. ٧ استثمارات المشروعات البيئية موزعة على الوزارات والمحافظات والأقاليم والمنفذة خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠٠٥/٢٠٠٦:-

### ٤. ٧. ١ قيمة استثمارات المشروعات البيئية للوزارات خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦

يوضح الجدول رقم (٤) بملحق الجداول قيمة استثمارات المشروعات البيئية التى أدرجت للوزارات خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦ كما يلاحظ من الجدول الآتى:

- انخفاض اجمالى استثمارات المشروعات البيئية المدرجة للوزارات خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦ من ١٠٨١٤٥٨٥ ألف جنيه إلى ٨٣٦٥٥٢٥ ألف جنيه. كما انخفض تمويل بنك الاستثمار فى ذات الفترة من ٧٦٤٠٥٤٥ ألف جنيه إلى ٦١٦٦٧ ألف جنيه وبالتالى انخفضت أيضا الموارد الأخرى الممثلة فى ( قروض ومنح أجنبية-تمويل ذاتى ) فى نفس فترة الدراسة وبنفس النسبة من ٣١٧٤٠٤٠ ألف جنيه إلى ٢١٨٨٧٨٩ ألف جنيه.

### ٤. ٧. ٢ قيمة استثمارات المشروعات البيئية موزعة على الأقاليم خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦ :-

يتضح من الجدول رقم (٥) بملحق الجداول قيمة استثمارات المشروعات البيئية الموزعة على الأقاليم خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦ كما تبين من الجدول الآتي:

-تم إدراج اجمالى قيمة الاستثمارات للمشروعات البيئية خلال فترة الدراسة واتجه أيضا نحو الانخفاض حيث بلغت ١٠٨١٤٥٨٥ ألف جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم أخذت القيمة فى الانخفاض حيث بلغت ٨٣٦٥٥٢٥ ألف جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

- ارتفع اجمالى استثمارات شمال الصعيد فى محافظات / ريف ( بنى سويف -الفيوم- المنيا ) خلال الفترة محل الدراسة حيث كانت ٦٦٥٦٥٢ ألف جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حتى وصلت إلى ١٧١٥٩٨ اتلف جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وهذا يدل على اهتمام وتوجه الدولة نحو الريف.

- وبالرغم من أن محافظات / ريف جنوب مصر ثانى إقليم فى نصيبها من قيمة الاستثمارات الخاصة بالمشروعات البيئية والممثلة فى ( أسيوط-الوادي الجديد- سوهاج-قنا-مدينة الأقصر-أسوان-البحر الأحمر ) لكنها أخذت فى الانخفاض حيث تم إدراج استثمارات تبلغ ٢٥٣٥٢٤٥ ألف جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ واتجهت نحو الانخفاض حيث بلغت نحو ١٧٩٨٥٧٣ ألف جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. مما يدل أن الدولة توجه استثماراتها للمحافظة من خلال الخطة الوطنية للعمل البيئي ٢٠١٧/٢٠٠٢ لتنفيذ المشروعات اللازمة فى جميع مجالات العمل البيئي مثل المياه- وإدارة المخلفات -حماية المحميات الطبيعية ....الخ ) ومتمشياً مع أهداف الألفية الثالثة.

٤. ٧. ٣ قيمة الاستثمارات المنفذة للمشروعات البيئية موزعة على الوزارات من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ -٢٠٠٦/٢٠٠٥ :-

يوضح الجدول رقم (٦) بملحق الجداول قيمة اجمالى الاستثمارات المنفذة للمشروعات البيئية موزعة على الوزارات من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢-٢٠٠٦/٢٠٠٥ كما يتبين من الجدول الآتي:

- أخذت قيمة الاستثمارات المنفذة للمشروعات البيئية خلال فترة الدراسة فى التذبذب حيث كانت ٢٧٠٩٥١٨ ألف جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ثم اتجهت نحو الارتفاع عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٤ بمبلغ ٧٩٤٦٠٠٥ ألف جنيه ٩١٠١٣٦٤ ألف جنيه ثم انخفضت إلى ١٤٦٦٤٣١ ألف جنيه.
- ومما سبق يتضح أن نسبة الاستثمارات المنفذة للمشروعات البيئية بلغت ٢٥% من قيمة الاستثمارات المدرجة فى الخطة الخمسية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، كما انخفضت

هذه النسبة حيث بلغت فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالى ٥ر١٧% من اجمالى الاستثمارات المدرجة فى الخطة الخمسية.

٤. ٧. ٤ نسبة ما نفذته الوزارات لاجمالى استثمارات المشروعات البيئية :-

يوضح الجدول رقم (٧) بملحق الجداول نسبة مانفذته الوزارات للمشروعات البيئية لاجمالى استثمارات المشروعات البيئية للوزارات كمايلى :

- حققت وزارة التنمية المحلية اكبر نسبة تنفيذ للمشروعات البيئية حيث بلغت ٢ر٢٧% من اجمالى استثمارات المشروعات البيئية عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ كما أنها حققت نسبة تنفيذ ٩٨% من قيمة الاستثمارات للمشروعات البيئية الموزعة على الوزارات ، ويليها وزارة البترول ثم وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ثم وزارة الكهرباء والطاقة بنسب على التوالى ٧ر٢٣% ، ٧ر١٢% ٣ر١١% ، كما حققت هذه الوزارات على التوالى نسب تنفيذ ١٠٣%، ٤٤% ، ٤٠% من قيمة الاستثمارات للمشروعات البيئية الموزعة على الوزارات فى نفس عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
- كما حققت وزارة التنمية المحلية أيضا عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ النصيب الأكبر فى التنفيذ للمشروعات البيئية حيث بلغت نسبة ٧ر١٦% ثم وزارة البترول بلغت نسبة ٧ر١٢% ، ثم وزارة الكهرباء والطاقة حيث نفذت ما يبلغ ٣ر١١% من اجمالى استثمارات المشروعات البيئية ، كما حققت هذه الوزارات نسب ١٣٨% ، ١٤٦% ١٤١% ، على التوالى لقيمة الاستثمارات للمشروعات البيئية الموزعة للوزارات فى نفس العام.
- أما بالنسبة لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فحققت وزارة الموارد المائية والرى ما نسبته ٧ر٢٥% من اجمالى استثمارات المشروعات البيئية ثم وزارة التنمية المحلية حيث بلغت نسبة ١٣% ، كما حققت هذه الوزارات نسب ٩٢%، ٩٤% على التوالى لقيمة الاستثمارات للمشروعات الموزعة للوزارات ذات العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.
- وحققت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية على اكبر نسبة تنفيذ لمشروعاتها البيئية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حيث نفذت نسبة ٧ر٥٨% من اجمالى قيمة المشروعات البيئية كما أنها حققت نسبة ٢٢% من قيمة الاستثمارات للمشروعات البيئية الموزعة للوزارات نفس العام.

ويتضح مما سبق أن هناك بعض الوزارات تحقق نسبة تغطية عالية لقيمة الاستمارات الموزعة لها، كما يوجد البعض الآخر يحقق نسبة تغطية منخفضة ويعزى ذلك

إلى أن هناك بعض المشروعات لها أهمية تستحق التنفيذ بكامل القيمة المدرجة فى فترة وجيزة من الخطة ومن الممكن أن يرجع ذلك إلى أن هذه المشروعات تم عمل دراسة جدوى قبل إدراج قيمة الاستثمارات الموزعة فتم إدراج استثماراتها بالقدر الكافى. ومشروعات أخرى تستنفذ القيمة المدرجة على مدى سنوات الخطة ومن الممكن أن يرجع ذلك أيضا إلى أن يكون هناك سوء فى إدارة المشروع أو تم إدراج استثماراتها بأقل من المطلوب لانخفاض الموارد المتاحة.

٤. ٧. ٥ قيمة اجمالى استثمارات المشروعات البيئية موزعة على المحافظات من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٦:-

يبين الجدول رقم (٨) بملحق الجداول تطور قيمة اجمالى استثمارات المشروعات البيئية موزعة على المحافظات والمدرجة خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦ ويلاحظ من الجدول الآتى:

- انخفاض قيمة استثمارات المشروعات البيئية التى تم إدراجها للمحافظات خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ -٢٠٠٥/٢٠٠٦ حيث بلغت عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣-١٠٨١٤٥٨٥ ألف جنيه وبلغت ٨٣٦٥٥٢٥ ألف جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، كما انخفض تمويل بنك الاستثمار ذات الفترة من ٧٦٤٠٥٤٥ ألف جنيه إلى ٦١٦٦٧٣٦ ألف جنيه كما انخفضت الموارد الأخرى من ٣١٧٤٠٤٠ ألف جنيه إلى ٢١٨٨٧٨٩ ألف جنيه.

## ٤. ٧. ٦ قيمة الاستثمارات المنفذة للمشروعات البيئية موزعة على المحافظات خلال الفترة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ -٢٠٠٥/٢٠٠٦

تبين من الجدول رقم (٩) بملحق الجداول قيمة الاستمارات المنفذة للمشروعات البيئية موزعة على المحافظات خلال فترة الدراسة ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦ كما أظهر الجدول أن قيمة الاستثمارات المنفذة للمشروعات البيئية خلال فترة الدراسة قد أخذت فى التذبذب حيث كانت ٢٧٠٩٥١٨ ألف جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ثم اتجهت نحو الصعود عامى ٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٤/٢٠٠٥ وبلغت على التوالى ٧٩٤٦٠٠٥، ٩١٠١٣٦٤ ألف جنيه ثم اتجهت مرة أخرى نحو الهبوط وبلغت ١٤٦٦٤ ألف جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

## ٤. ٧. ٧ نسبة ما نفذته المحافظات لاجمالى استثمارات المشروعات البيئية خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦:-

يوضح الجدول رقم (١٠) بملحق الجداول نسبة ما نفذته الوزارات لاجمالى استثمارات المشروعات البيئية الآتى:-

- حققت محافظة الإسكندرية نسبة ٢ر١٨% من اجمالى ماتم تنفيذه للمشروعات البيئية لاجمالى المحافظات عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ يليها محافظة البحر الأحمر حيث بلغت نسبة تحقيق ٣ر٩% ثم محافظة القاهرة نسبة ٧ر٧% ، كما حققت هذه المحافظات نسبة تحقيق على التوالي ٧٠%، ٦٩%،٣٥% لقيمة الاستثمارات الموزعة للمحافظات على المشروعات البيئية .
- وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ فحققت محافظة القاهرة نسبة ١ر١٣% ثم محافظة القليوبية حيث بلغت نسبة ٩ر٧% ثم محافظة الجيزة بلغت نسبة ٤ر٧% يليها محافظة الإسكندرية بلغت نسبة ٧ر٦% كما حققت هذه المحافظات نسبة تحقيق على التوالى ١٨٤%،١٠٩%،٢٣٠%،٧٣% لقيمة الاستثمارات الموزعة للمحافظات على المشروعات البيئية .
- أما بالنسبة لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ تراجعت النسبة مره أخرى حيث حققت محافظة الإسكندرية نسبة ٥ر٨% من اجمالى ماتم تنفيذه من المشروعات البيئية لاجمالى المحافظات ثم يليها محافظتى القليوبية والبحيرة حيث بلغتا نسبة ٢ر٦% ثم محافظة الجيزة نسبة ٢ر٥% ، كما حققت هذه المحافظات نسبة تحقيق على التوالى ١٠٣%،٩٧%،١١٩%،١٠٥% لقيمة الاستثمارات الموزعة للمحافظات على المشروعات البيئية.
- وأخيراً عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ تبين أن محافظة القليوبية حققت اكبر نسبة تنفيذ لمشروعاتها البيئية حيث بلغت نسبة ١ر١١% يليها محافظة قنا حيث بلغت نسبة ٠ر١١% ثم محافظة القاهرة والجيزة على التوالى نسب ٨ر٦% ، ٤ر٥% ، كما حققت هذه المحافظات على التوالى نسبة تحقيق ٣٠%،٣٥%،١٩%،٢٧% لقيمة الاستثمارات الموزعة للمحافظات على المشروعات البيئية.

ومما سبق يتضح أن المشروعات البيئية من الممكن عدم تنفيذها خلال عام بل على مدار سنوات الخطة الخمسية مما يدعى إلى إنفاق جزئى من قيمة الاستثمارات المدرجة لها فى بداية الخطة الخمسية ، كما يتبين أن المحافظة ريف/ حضر يدرج لها مبلغ الاستثمارات المطلوب واللازم فى تنفيذ هذه المشروعات خلال الخطط الخمسية

## ٨.٤ الرؤية المستقبلية لاستثمارات المشروعات البيئية حتى عام ٢٠١٥ لتحقيق هدف كفالة الاستدامة البيئة :-

لأهمية البعد البيئي فى نسق التنمية المستهدف كبعد ضروري وهام لحماية وصيانة عنصرى التنمية ( الموارد الطبيعية والموارد البشرية ) من الآثار السلبية لبعض الظواهر الطبيعية أو الظواهر الناجمة عن الأنشطة البشرية ، فمن المقدر أن يقوم القطاع الحكومى والهيئات الاقتصادية بضخ استثمارات بنحو ١٦١١٢ مليون جنيه حتى عام ٢٠١٥ فى كافة أنشطه حماية وصيانة البيئة وذلك من أجل تحقيق هدف الاستدامة البيئية فى الألفية الثالثة ، والجدول التالي رقم (١١) يوضح تقديرات النفقات الاستثمارية للمشروعات البيئية حتى عام ٢٠١٥.

جدول رقم (١١)

تقديرات النفقات الاستثمارية للمشروعات البينية من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٥

| السنوات | الاستثمارات |
|---|---|
| ١٩٩٧ | ٤٤٣٤ |
| ١٩٩٨ | ٤٧٨١ |
| ١٩٩٩ | ٥٦٤٩ |
| ٢٠٠٠ | ٦٤٣٣ |
| ٢٠٠١ | ٦٥٠٤ |
| ٢٠٠٢ | ١٠٨١٤ |
| ٢٠٠٣ | ١٠٠٧٨ |
| ٢٠٠٤ | ٩٦٤٨ |
| ٢٠٠٥ | ٨٣٦٥ |
| ٢٠٠٦ | ١١٠٤٢ |
| ٢٠٠٧ | ١١٧٤٦ |
| ٢٠٠٨ | ١٢٣١٧ |
| ٢٠٠٩ | ١٢٨٢٨ |
| ٢٠١٠ | ١٣٢٤٩ |
| ٢٠١١ | ١٣٣٤٧ |
| ٢٠١٢ | ١٤٢٤١ |
| ٢٠١٣ | ١٥١٠٠ |
| ٢٠١٤ | ١٥٨٦٠ |
| ٢٠١٥ | ١٦١١٣ |

المصدر : إعداد الباحث ، مركز المعلومات والحاسب الالى، معهد التخطيط القومى

فى الجدول السابق فان البيانات من عام ١٩٩٧ الى عام ٢٠٠٥ هى بيانات الاستثمارات الفعلية فى حين ان البيانات من عام ٢٠٠٦ الى عام ٢٠١٥ هى البيانات التقديرية التى تم التنبؤ بها من قبل الباحث .

---

* تم تقدير النفقات الاستثمارية من عام ٢٠٠٧حتى٢٠١٥ باستخدام معادلة الاتجاه العام من برنامج اكسل

$$y = a + bx$$

$$a = \bar{y} - b\bar{x}$$

$$b = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{nEx^2 - (\sum x)^2}$$

# أهم النتائج والتوصيات

تهدف الخطة الوطنية للعمل البيئى فى مصر إلى تحقيق الاستدامة البيئيـــة لتحقيـــق أهداف الألفية الثالثة من خلال : -

- إدماج التنمية المستدامة فى السياسات والبرامج الحكومية للحـــد مـــن فقـــدان الموارد البيئية.
- تحقيق نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب النظيفة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.
- تحقيق تحسن كبير فى الظروف المعيشية لمالا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠١٥.

١- بذلت الحكومة المصرية جهودا كبيرة لمعالجة بعض المشاكل البيئية لتحقيق أهداف الألفية المتمثلة فى (المحميات الطبيعية-تغير المناخ-نمو عدد السكان-الحصـــول على مياه نظيفة للشرب وتحسين شـــبكة الصـــرف الصـــحى-المنـــاطق الفقيـــرة العشوائية).

٢- واجهت الحكومة المصرية بعض التحديات التى تواجه تحقيق الاســـتدامة البيئيـــة فأولت اهتمامها محاولة القضاء على بعض منها من خلال بعض النقـــاط الهامـــة منهـــــا :-

- الدعم المؤسسي لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لصون المحميات الطبيعية .
- التقدم التدريجى باستخدام بدائل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون للحفاظ على المناخ.
- المزيد من الاهتمام فى دراسات تقييم الأثر البيئي لعملية تحديد وتقييم الآثار الصحية بما فى ذلك الآثار الصحية الثانوية وغير المباشرة للحفاظ على الصحة .
- الاستخدام الأمثل لموارد المياه الحالية عن طريق:
  - ♦ إدارة مياه الصرف ومعالجتها وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها.
  - ♦ تحسين كفاءة الرى وإختيار أنظمة الرى المناسبة التى ترشد استهلاك المياه.

- دراسة تطوير وتحديث المناطق العشوائية من خلال إدماج البعد البيئي لتحقيق الإدارة البيئية المتكاملة بالمناطق العشوائية .

٣- تنفيذ بعض البرامج الهامة لتحقيق أهداف الألفية مثل برنامج حماية الطبيعة وإدارة المحميات الطبيعية، برنامج التشجير والتخلص الآمن من مياه الصرف الصحى المعالج.

٤- توجد بعض أوجه القصور ناجمة عن اتساع التحديات التى تواجهها خطط العمل البيئي مثل صعوبة إعطاء الأولوية لمشكلات التحضر والإسكان الصحى المرتبطة بالتلوث الصناعى والنفايات الخطرة وقصور أنظمة التخطيط الحضرى والاقليمى فيما يتعلق بسياسات التخطيط العمرانى واستعمالات الاراضى فى المدن والريف التى لاتشترط ابتعاد الصناعات الملوثة عن المراكز السكانية.

٥- بعض الوزارات تحقق نسبة تغطية عالية لقيمة الاستثمارات الموزعة للوزارات والمحافظات كما يوجد البعض الآخر يحقق نسبة تغطية منخفضة ويعزى ذلك إلى أن هناك بعض المشروعات لها أهمية تستحق التنفيذ بكامل القيمة المدرجة وأكثر فى فترة وجيزة من الخطة ومن الممكن أن يرجع ذلك إلى أن هذه المشروعات تم عمل دراسة جدوى لها قبل إدراج قيمة الاستثمارات الموزعة فتم إدراج استثماراتها بالقدر الكافى ومشروعات أخرى تستنفذ القيمة المدرجة على مدار سنوات الخطة ومن الممكن أن يرجع ذلك أيضا إلى أن يكون هناك سوء فى إدارة المشروع أو تم إدراج استثمارات لها بأقل من المطلوب لانخفاض الموارد المتاحة.

٦- قدرت النفقات الاستثمارية للمشروعات البيئية حتى عام ٢٠١٥، حيث قدرت بشكل مبدئى بـ ١١٠٤٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٦ ووصلت الى ١٦١١٣ مليون جنيه عام ٢٠١٥ حسب ماهو موضح بالجدول رقم (٤) والخاص بتقديرات النفقات الاستثمارية للمشروعات البيئية ، الأمر الذى يحتاج الى إجراء دراسة تفصيلية فى العام القادم .

◄ أهم التوصيات :-

١- لمواجهة تحديات أهداف الألفية الثالثة يجب الاهتمام بتنفيذ البرامج الهامة الخاصة بالاستدامة البيئية.

٢- تطوير التكنولوجيات الملائمة لترشيد إدارة الموارد الطبيعية وفى مقدمتها المياه النظيفة إضافة إلى اعتماد استخدام الموارد المائية غير المستخدمة تقليدياً وتعزيز برنامج حفظ المياه.

٣- وضع آليات العرض والطلب على الموارد المائية وإدارتها على المستويات المحلية والدولية وتنظيم شراكة القطاع الخاص فى ظل تشريع قانوني يحدد هذا التنظيم .

٤- دمج سياسات التخطيط العمرانى للصناعات الملوثة ضمن استراتيجية العمل البيئي.

٥- أهمية متابعة تنفيذ المشروعات البيئية للوزارات والمحافظات المدرجة فى الخطة الخمسية لتحقيق أهداف الألفية حتى عام ٢٠١٥.

٦- استكمال المشروعات البيئية التى لم تستكمل مع توفير الاستثمارات اللازمة للتنفيذ.

٧- عدم تحمل ميزانية الدولة باستثمارات أخرى للإحلال والتجديد عن طريق متابعة دورية المشروعات المنفذة للمحافظة على البيئة.

٨- الاهتمام بمتابعة تغطية مشروعات المياه وشبكة الصرف الصحى فى شمال الصعيد وجنوب الوادى للحفاظ على متوسط نصيب الفرد من المياه فى الوقت الحالى والمستقبلى للاستدامة البيئية من أجل تحقيق أهداف الألفية من خلال توفير الاستثمارات اللازمة.

٩- وضع تقديرات مفصلة للتكاليف والموازنات مع تحديد مصادر التمويل المتوقعة للوفاء بالاحتياجات حتى عام ٢٠١٥.

١٠- دمج سياسات التخطيط للتوقعات الديموجرافية وخطط للعمران والتجمعات السكانية الجديدة تتسق مع خطط إنشاء محطات وشبكات الإمداد بمياه الشرب.

١١- ضمان حصول المجتمعات الريفية على وسائل آمنة لتجميع الفضلات الآدمية ومياه الصرف الصحى وادارتها والتخلص منها، على أن تتلائم مع الظروف الجيوفيزيقية والهيدرولوجيكية المحلية ( منسوب المياه الجوفية) .

١٢- إدماج السياسات والاستراتيجيات المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة فى الخطة الخمسية القومية لمصر.

# المراجـــــع


١- إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، تقرير موجز، السكان والبيئة والتنمية ، ٢٠٠١، نيويورك.

٢- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، الألفية الجديدة، الرابحون والخاسرون فى النظام العالمى القادم، ٢٠٠٠، القاهرة.

٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ( الإسكوا) الأمم المتحدة ، الاستدامة البيئية الحضرية ، ٢٠٠١، نيويورك.

٤- الأمم المتحدة ووزارة التخطيط ، تقرير الأهداف التنموية للألفية ، التقرير القطري الثانى، ٢٠٠٤ ،مصر.

٥- جهاز شئون البيئية ،الوضع البيئي فى مصر، مايو ٢٠٠٥، القاهرة.

٦- معهد التخطيط القومى UNDP ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، مصر .

٧- وزارة التخطيط والتنمية المحلية ، مركز المعلومات ، استثمارات المشـــروعات البيئية موزعة على الوزارات والمحافظات والأقاليـــم من عـــــام ٢٠٠٢ حتـــى عام ٢٠٠٦.

٨- معهد التخطيط القومى ، مركز المعلومات التخطيطيـــة ، النفقـــات الاســـتثمارية للمشروعات البيئية من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٥ .

# ملاحـــق الجـــداول

## ملاحق الجداول

جدول رقم ( ٤ ) قيمة استثمارات المشروعات البيئية موزعة على الوزارات خلال الفترة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦.

جدول رقم ( ٥ ) قيمة استثمارات المشروعات البيئية موزعة على الأقاليم خلال الفترة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦.

جدول رقم ( ٦ ) قيمة الاستثمارات المنفذة للمشروعات البيئية موزعة على الوزارات خلال الفترة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦.

جدول رقم ( ٧ ) نسبة ما نفذته الوزارات لاجمالى استثمارات المشروعات البيئية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦.

جدول رقم ( ٨ ) قيمة استثمارات المشروعات البيئية موزعة على المحافظات خلال الفترة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦.

جدول رقم ( ٩ ) قيمة الاستثمارات المنفذة للمشروعات البيئية موزعة على المحافظات من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦.

جدول رقم ( ١٠) نسبة ما نفذته المحافظات لاجمالى استثمارات المشروعات البيئية من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦.

جدول رقم (٤)

قيمة إجمالى استثمارات المشروعات البيئية موزعة على الوزارات

من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ /٢٠٠٦

(القيمة بالألف جنيه)

| جهة الاسناد الرئيسية ( وزارات) | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | | | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | | | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | | | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاستثمارات | بنك الاستثمار | مواد أخرى (منح -تمويل ذاتى - قروض ومنح أجنبية ) | الاستثمارات | بنك الاستثمار | مواد أخرى (منح -تمويل ذاتى - قروض ومنح أجنبية ) | الاستثمارات | بنك الاستثمار | مواد أخرى (منح -تمويل ذاتى - قروض ومنح أجنبية ) | الاستثمارات | بنك الاستثمار | مواد أخرى (منح -تمويل ذاتى - قروض ومنح أجنبية ) |
| وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى | ٧٦٧٤٣٦ | ٦٣٧٤٦١ | ١٢٩٩٧٥ | ٦٠٢٠١٦ | ٥٤٦٦٣٩ | ٥٥٣٧٧ | ٤٩٥٦٤٠ | ٤٣٣٧٢٠ | ٦١٩٢٠ | ٢٠٨٠٩٣ | ٢٠٦٤٩٣ | ١٦٠٠ |
| وزارة الموارد المائية والرى | ٣٢٢١٩٠٧ | ٢٥١٢٢٠٧ | ٧٠٩٧٠٠ | ٣٢٠٦٨٠٨ | ٢٣٩٦٦٣٤ | ٨١٠١٧٤ | ٢٥٣٨٣٣٧ | ١٨٠٥٠١٥ | ٧٣٣٣٢٢ | ١٥٤٣٩٨٩ | ١٢٨٦٩٠٠ | ٢٢٥٧٠٨٩ |
| وزارة التجارة الخارجية والصناعة | ١٦٦٣٥ | ٩٦٣٥ | ٧٠٠٠ | ٣١١٠٠ | ١٧٤٨٧ | ١٣٦١٣ | ٢١٩٣٠ | ١٥٦٣٠ | ٦٣٠٠ | ٧٣٠٠ | ٣٠٠ | ٧٠٠٠ |
| وزارة البترول | ٦٢١٣٦٠ | ٥٧٠٠ | ٦١٥٦٦٠ | ٦٨٧٨٦٨ | ٥٣٦٥ | ٦٨٢٥٠٣ | ٧٠٥٢٠٠ | ٥١٠٠ | ٧٠٠١٠٠ | ٤٩٤٥٩٠ | ٥٥٠٠ | ٤٨٩٠٩٠ |
| وزارة الكهرباء والطاقة | ٧٥٩٠٤٠ | ٥٤٨٦٩٠ | ٢١٠٣٥٠ | ٦٢٤٠٦٢ | ٣٩٨٩٦٢ | ٢٢٥١٠٠ | ٤٩٦٣٦٠ | ٣٦٦١٠ | ٤٥٩٧٥٠ | ٦٢٢٣١٠ | ٣٩٤٨١٠ | ٢٢٧٥٠٠ |
| وزارة النقل | ١٧٣٢٩٤ | ٧٤٩٤ | ١٦٥٨٠٠ | ١٣٠٠٤٠ | ١٨٤٤٠ | ١١١٦٠٠ | ٧٧٢٥٠ | ١١٥٥٠ | ٦٥٧٠٠ | ٩٠٢٠٠ | ٩٥٠٠ | ٨٠٧٠٠ |
| وزارة الطيران المدنى | ٣٧٤٠ | ٢٩٤٠ | ٨٠٠ | ٣٠٩٠ | ٢٣٩٠ | ٧٠٠ | ١٩٥٠ | ١٩٥٠ | – | ١٧٨٠٠ | ١٠٣٠٠ | ٧٥٠٠ |
| وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية | ٤١٨٤٠٣١ | ٣٢٥٣٧٣١ | ٩٣٠٣٠٠ | ٣٥٨٩١٤٠ | ٢٩٣٥١٩٠ | ٦٥٣٩٥٠ | ٣٧٩٠٩٧٢ | ٣١٤١٤٧٢ | ٦٤٩٥٠٠ | ٣٨٢٩٢١٢ | ٣٢١٧٧١٢ | ٦١١٥٠٠ |
| وزارة الصحة والسكان | ٣٩٠٠٠ | ٤٥٠٠ | ٣٤٥٠٠ | ٩٥٠٠ | ٨٠٠٠ | ١٥٠٠ | ١١١٣٥ | ١٠٦٥٠ | ٤٨٥ | ٨٢٢٠ | ٧٥٢٠ | ٧٠٠ |
| وزارة التعليم العالى | ٢٠٥٠ | ٢٠٥٠ | – | ١٧٠٠ | ١٧٠٠ | – | ٥٧٥ | ٥٧٥ | – | ٧٢٥ | ٧٢٥ | – |
| وزارة الثقافة | ١٠٨١٥٢ | – | ١٠٨١٥٢ | ٦٨١٧٢ | – | ٦٨١٧٢ | ١٠٥١٠٧ | – | ١٠٥١٠٧ | ١٢١٧٨٠ | – | ١٢١٧٨٠ |
| وزارة السياحة | ٢٢٠٠٠ | – | ٢٢٠٠٠ | ٢٢٠٠٠ | – | ٢٢٠٠٠ | ٥٢٥٠ | – | ٥٢٥٠ | ٧٠٠٠ | – | ٧٠٠٠ |
| مجلس الشعب | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – |
| رئاسة مجلس الوزراء | ٤٤٥٠٠ | ١١٥٠٠ | ٣٣٠٠٠ | ٣٧٥٠٠ | ٣٣٥٠٠ | ٤٠٠٠ | ٣٥٧٦٢ | ٢٢٤٥٠ | ١٣٣١٢ | ٢٥٢٠٠ | ٢٥٢٠٠ | – |
| وزارة التنمية المحلية | ٧٥٥٦٠٥ | ٦٣٠٠٠٢ | ١٢٥٦٠٣ | ٩٥٦٤٢٧ | ٧٨١٦٦٣ | ١٧٤٧٦٤ | ١٢٥٠٨٨٠ | ٨٩٩٧٩٣ | ٣٥١٠٨٧ | ١٣٠٠٤٤٦ | ٩٩٣٢٧٦ | ٣٠٧١٧٠ |
| وزارة البحث العلمى | ٨١٠٠ | ٨١٠٠ | – | ٧٧٠٠ | ٧٧٠٠ | – | ٩٠٠٠ | ٩٠٠٠ | – | ٧٠٠٠ | ٧٠٠٠ | – |
| هيئة قناة السويس | ٨١٢٠٠ | – | ٨١٢٠٠ | ١٠٨٦٤٠ | – | ١٠٨٦٤٠ | ١٠١٢٠٠ | – | ١٠١٢٠٠ | ٨٠١١٠ | – | ٨٠١٦٠ |
| أجهزة الخدمات ومراكز التدريب بوزارة الدفاع | ٢٥٣٥ | ٢٥٣٥ | – | ١٠٠ | ١٠٠ | – | ١٠٠ | ١٠٠ | – | – | – | – |
| أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ | – | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ | – | ١٧٠٠ | ١٧٠٠ | – | ١٥٠٠ | ١٥٠٠ | – |
| إجمالى عام | ١٠٨١٤٥٨٥ | ٧٦٤٠٥٤٥ | ٣١٧٤٠٤٠ | ١٠٠٨٧٨٦٣ | ٧١٥٥٧٧٠ | ٢٩٣٢٠٩٣ | ٩٦٤٨٣٤٨ | ٦٣٩٥٣١٥ | ٣٢٥٣٠٣٣ | ٨٣٦٥٥٢٥ | ٦١٦٦٧٣٦ | ٢١٨٨٧٨٩ |

المصدر : مركز المعلومات ،وزارة التخطيط والتنمية المحلية .

جدول رقم (٥)

قيمة استثمارات المشروعات البيئية موزعة على الأقاليم

من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٦

(القيمة بالألف جنيه)

| الأقليم | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | | | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | | | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | | | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاستثمارات | بنك الاستثمار | مواد أخرى (منح -تمويل ذاتى - قروض ومنح أجنبية ) | الاستثمارات | بنك الاستثمار | مواد أخرى (منح -تمويل ذاتى -قروض ومنح أجنبية ) | الاستثمارات | بنك الاستثمار | مواد أخرى (منح -تمويل ذاتى - قروض ومنح أجنبية ) | الاستثمارات | بنك الاستثمار | مواد أخرى (منح -تمويل ذاتى - قروض ومنح أجنبية ) |
| القاهرة الكبرى | ١٥٨٩٠٣٠ | ١١٤٢٢٩٩ | ٤٤٦٧٣١ | ١٣٨٨١٢٠ | ١٠٦٧٢١٤ | ٣٢٠٩٠٦ | ١٣٨٠٤٤٠ | ٩٢٥٨٠١ | ٤٥٤٦٣٩ | ١٣٦٠٥٩٦ | ١٠١٤٢٣٣ | ٣٤٦٣٦٣ |
| غرب الدلتا | ١٤٩٥٤٥٧ | ٨٤٧٥٢٥ | ٦٤٧٩٣٢ | ١٤٩٨٠٩١ | ٨٠١٨٥٠ | ٦٩٦٢٤١ | ١٤١٧٧٣٦ | ٧١٩٨٠٣ | ٦٩٧٩٣٣ | ١١٠٧٥٧٨ | ٦٩٥٩٦٨ | ٤١١٦١٠ |
| وسط وشرق الدلتا | ١٤٠٧٥٦٤ | ١٠٩٢١٣٥ | ٣١٥٤٢٩ | ١٤٤١٣٨٢ | ١٠٥٤٤١١ | ٣٨٦٩٧١ | ١٥٠٦٢٦٧ | ١٢٣٥٧٦٨ | ٢٧٠٤٩٩ | ١٢٧٢٢٠٠ | ١١٠٦٢٤٤ | ١٦٥٩٥٦ |
| سيناء وقناة السويس | ١٨٤٣٠٩٦ | ١٤٥٦٩٣٩ | ٣٨٦٧٥٧ | ١٤٦٠٨٧٧ | ١١٤٢٢٧٧ | ٣١٨٦٠٠ | ١٥٢٧٧٦٠ | ١٢٠٤٣٥٦ | ٣٢٣٤٠٤ | ١٠٧٨١٦١ | ٨٥٩١٦٦ | ٢١٨٩٩٥ |
| شمال الصعيد | ٦٦٥٦٥٢ | ٥١١٦٦٤ | ١٥٣٩٨٨ | ٦٧٩٩٨٥ | ٤٧٥٠٩٨ | ٢٠٤٨٨٧ | ٦٩٦٦٧٥ | ٤٨٨٤٤٩ | ٢٠٨٢٢٦ | ٧١١٥٩٨ | ٤٧٩٩٣٧ | ٢٣١٦٦١ |
| جنوب مصر | ٢٥٣٥٢٤٥ | ١٧١٧٢٥٤ | ٨١٧٩٩١ | ٢٥٣٧٨٧٩ | ١٨٧١٥١١ | ٦٦٦٣٦٨ | ٢٠٤٥١٦٥ | ١٤٦١٣٨٨ | ٥٨٣٧٧٧ | ١٧٩٨٥٧٣ | ١٣٦٨٠٧٨ | ٤٣٠٤٩٥ |
| غير موزع | ١٢٧٧٩٤١ | ٨٧٢٧٢٩ | ٤٠٥٢١٢ | ١٠٨١٥٢٩ | ٧٤٣٤٠٩ | ٣٣٨١٢٠ | ١٠٧٤٣٠٥ | ٦٨٩٧٥٠ | ٣٨٤٥٥٥ | ١٠٣٦٣١٩ | ٦٤٢٦١٠ | ٣٩٣٧٠٩ |
| الاجمالى | ١٠٨١٤٥٨٥ | ٧٦٤٠٥٤٥ | ٣١٧٤٠٤٠ | ١٠٠٨٧٨٦٣ | ٧١٥٥٧٧٠ | ٢٩٣٢٠٩٣ | ٩٦٤٨٣٤٨ | ٦٧٢٥٣١٥ | ٢٩٢٣٠٣٣ | ٨٣٦٥٥٢٥ | ٦١٦٦٢٣٦ | ٢١٨٨٧٨٩ |

المصدر : مركز المعلومات ،وزارة التخطيط والتنمية المحلية .

جدول رقم (٦)

قيمة الاستثمارات المنفذة للمشروعات البيئية موزعة على الوزارات

من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ (القيمة بالألف جنيه)

| الوزارة | ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | ٢٠٠٣/٢٠٠٤ | ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٢٠٠٥/٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|---|
| وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي | ٣٤٤٠٠١ | ٤٢٢٣٤٤ | ٣١٤١٥٩ | ٢٥٨٦٢ |
| وزارة الموارد المائية والرى | ١٩٢٠٠ | ١٨٢٨٧٧٦ | ٢٣٣٥٤٨٥ | ٥٢٧٧٩٥ |
| وزارة التجارة الخارجية والصناعة | ١٥٨٨١ | ٩٨٨٤ | ٦٦٦٤ | ٢٠٥ |
| وزارة البترول | ٦٤٢٢٣٤ | ١٠٠٨٩١٩ | ٦٦٨٤١٢ | ٠ر٠ |
| وزارة الكهرباء والطاقة | ٣٠٥٦٣٢ | ٨٨٣٤٥٤ | ٤٨٥١٠٦ | ٤٤٥٧٥ |
| وزارة النقل | ١٠٨٨٢٠ | ٢٦٩٦٥٣ | ٣٠٨٦٠ | ٠ر٠ |
| وزارة الطيران المدنى | ٥٧٣٢ | ١٩٦٩ | ٤٤٨٥ | ٠ر٠ |
| وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية | ٣٨٦٥٤٥ | ١٨٢٦٩٦٧ | ٣٧٣٣١٥٩ | ٨٦٠٠٢٩ |
| وزارة الصحة والسكان | ٠ر٠ | ١٠٢٨٢ | ١٠٣٨٤ | ٣٤٥٢ |
| وزارة التعليم العالى | ٢٩٤ | ٦٦٧ | ٣٠ | ٦ |
| وزارة الثقافة | ٠ر٠ | ١٨٦٨٣٩ | ١٨٩٤٩٥ | ٤٥٠٧ |
| وزارة السياحة | ١٤٣٣٨ | ٧٢١١ | ٨٠٩٤ | ٠ر٠ |
| مجلس الشعب | ٢٥١١ | ٠ر٠ | ٠ر٠ | ٠ر٠ |
| رئاسة مجلس الوزراء | ٣٤٧٦٢ | ٣٦٧٠٨ | ٥٣٧٤٧ | ٠ر٠ |
| وزارة التنمية المحلية | ٧٣٧٨٠٩ | ١٣٢٤٢٦٦ | ١١٧٦٧٣٧ | ٠ر٠ |
| وزارة البحث العلمى | ١٠٤٨٧ | ٩٦١٩ | ٩٩٨٧ | ٠ر٠ |
| هيئة قناة السويس | ٧٦٣٦١ | ١١٦٣٦٥ | ٧٢٤٨٠ | ٠ر٠ |
| أجهزة الخدمات ومراكز التدريب بوزارة الدفاع | ٢٥٣٥ | ٠ر٠ | ٠ر٠ | ٠ر٠ |
| أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا | ٢٣٧٣ | ٢٠٧٩ | ٢٠٨٧ | ٠ر٠ |
| إجمـــــــالى عـــــــام | ٢٧٠٩٥١٨ | ٧٩٤٦٠٠٥ | ٩١٠١٣٦٤ | ١٤٦٦٤٣١ |

المصدر : مركز المعلومات ،وزارة التخطيط والتنمية المحلية .

جدول رقم (٧)

نسبة ما نفذته الوزارات لاجمالى استثمارات المشروعات البينية

من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ /٢٠٠٦

(القيمة %)

| الوزارة | ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | ٢٠٠٣/٢٠٠٤ | ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٢٠٠٥/٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|---|
| وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى | ١٢ر٧ | ٥ر٣ | ٣ر٣ | ٨ر١ |
| وزارة الموارد المائية والرى | ٧ر | ٢٣ر٠ | ٢٥ر٧ | ٣٦ |
| وزارة التجارة الخارجية والصناعة | ٦ر | ١٢ر | ٧ر٣ | ٠١ر |
| وزارة البترول | ٢٣ر٧ | ١٢ر٧ | ١ر | – |
| وزارة الكهرباء والطاقة | ١١ر٣ | ١١ر١ | ٥ر٣ | ٣ |
| وزارة النقل | ٤ر٠ | ٣ر٤ | ٣ر | – |
| وزارة الطيران المدنى | ٢ر | ٠٢ر | ٠٥ر | – |
| وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية | ١٤ر٣ | ٢٣ | ٤١ | ٥٨ر٧ |
| وزارة الصحة والسكان | – | ١٣ر | ١١ر | ٢ر |
| وزارة التعليم العالى | ٠١ر | ٠٠٨ر | ٠٠٠٣ر | – |
| وزارة الثقافة | – | ٢ر٤ | ٢ر١ | ٣ر |
| وزارة السياحة | ٥٣ر | ١ر | ٠٩ر | – |
| مجلس الشعب | ١ر | – | – | – |
| رئاسة مجلس الوزراء | ١ر٣ | ٥ر | ٦ر | – |
| وزارة التنمية المحلية | ٢٧ر٢ | ١٦ر٧ | ١٣ | – |
| وزارة البحث العلمى | ٤ر | ١٢ر | ١ر | – |
| هيئة قناة السويس | ٢ر٨ | ١ر٤ | ٨ر | – |
| أجهزة الخدمات ومراكز التدريب بوزارة الدفاع | ١ر | – | – | – |
| أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا | ١ر | ٠٣ر | ٠٢ر | – |
| إجمالى عام | ١٠٠% | ١٠٠% | ١٠٠% | ١٠٠% |

المصدر : إعداد الباحث ، مركز المعلومات ،وزارة التخطيط والتنمية المحلية

جدول رقم (٨)

قيمة اجمالى استثمارات المشروعات البيئية موزعة على المحافظات

من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ /٢٠٠٦

(القيمة بالألف جنيه)

| المحافظة | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاستثمارات | بنك الاستثمار | الاستثمارات | بنك الاستثمار | الاستثمارات | بنك الاستثمار | بنك الاستثمار | الاستثمارات |
| القاهرة | ٦٠٥١٤٥ | ٥٠٤٢١٥ | ٥٦١٤١٣ | ٤١٩٢٩٢ | ٣٥٧٦٩٧ | ٢٧٢٨٣٨ | ٥٢٥٠٠٠ | ٣٨٢٢٦٤ |
| الجيزة | ٢٧٩٠٢٧ | ٢٠٤٨٦٠ | ٢٥٤٢١٦ | ١٨٠٩٨٩ | ٤٤٨١١ | ٢٠٠٥٧٦ | ٢٩٠٠٣٠ | ٢١٥٨٣٤ |
| القليوبية | ٧٠٤٨٥٨ | ٤٣٣٢٢٤ | ٥٧٢٤٩١ | ٤٦٦٩٣٦ | ٥٧٤٦١٢ | ٤٥٢٣٨٧ | ٥٤٥٥٦٦ | ٤١٦١٣٥ |
| الإسكندرية | ٧٠٦٩٥٢ | ٣٢١٣٢٧ | ٧١٧٩٦٦ | ٢٧٧٦٧٢ | ٧٤٦٩٤٥ | ٢٥٧٨٠٧ | ٦٥٤٨٨٨ | ٣٢٤٤٦٨ |
| البحيرة | ٥٢٩٨٢٦ | ٣٥٥٠٧٥ | ٦١٠٣٦٨ | ٣٩١٦٧٠ | ٤٧١٧٥٨ | ٣١٥٢٤١ | ٣٣٣٢٥٧ | ٢٦٧٥٩٠ |
| مطروح | ٢٥٨٦٧٩ | ١٧١٢٣ | ١٦٩٧٥٧ | ١٣٢٥٠٨ | ١٩٩٠٣٣ | ١٤٦٧٥٥ | ١١٩٤٣٣ | ١٠٣٩١٠ |
| المنوفية | ٢٣٥٨٩٦ | ٢٠٤٤٢٩ | ٢٣٠٧٣٣ | ١٦٦٢١٢ | ٢٥١٣٥٨ | ٢٠٨٥٠٣ | ٢٠٦٩٠٨ | ١٨٦٧٥٣ |
| الغربية | ٢٢٧٢٧٦ | ١٩٣٤٨٠ | ٢٨٧٣٩٦ | ٢٢٤٣٠٠ | ٢٩٨٧٠٢ | ٢٦١٢٥٢ | ٢٨٧٥٩٣ | ٢٦٧٨١١ |
| كفر الشيخ | ٢٩٥٩١٩ | ٢٠٩٣٩٦ | ٣٣٥٥٢٢ | ٢١٩٠٨٩ | ٢٧٤٧٦٤ | ٢١٢٩٥٢ | ٢٢٣٦٠٥ | ١٨٣٩٧٣ |
| دمياط | ١٥٨٥١٣ | ١٣٧٦٨٥ | ١٦٧٨٣٢ | ١١٣٨٦٦ | ١٥٣٨٤٠ | ١٣٤٣٥٨ | ١٢٧٢٣٠ | ١١٤٤١٨ |
| الدقهلية | ٤٨٩٩٦٠ | ٣٤٧١٤٥ | ٤١٩٨٩٩ | ٣٣٠٩٤٤ | ٥٢٧٦٠٣ | ٤١٨٧٠٣ | ٤٢٦٨٦٤ | ٣٥٣٢٨٩ |
| شمال سيناء | ٦٢٥٧٢٤ | ٥٦٣٥١١ | ٤٦١٩٥١ | ٤١١٢٨٧ | ٤٠٢٥٤٣ | ٣٦٩٩٦٨ | ١٨٨٩٧٨ | ١٨٦٤٠٣ |
| جنوب سيناء | ١٧٣٥٧٧ | ١٥٧٧٢٠ | ١٢٠٢٠٨ | ١٠٣٣٢٧ | ١٧٥٧٤٤ | ١٦٥٣٨٥ | ١٤٥٨٨٩ | ١٣٥٨٩٠ |
| بورسعيد | ١٥٨١٤٦ | ٧٤٢١٩ | ١٨١٩٣٤ | ٧١٢٧٠ | ١٥٩٧٤٥ | ٥٧٣٨٩ | ١٥٤٢٨٤ | ٧٢٤٤ |
| الاسماعلية | ١٤٦٨٦٨ | ١٣٧٦٨٤ | ٩٩٦٠٥ | ٩٥٩٦١ | ٩٦١٣٦ | ٩٠٣٧٠ | ٨١٥٩٦ | ٧٧٩٥٥ |
| السويس | ١٩٨٧٥٤ | ١٢٠٨٤٥ | ٢١١٤١٥ | ١٥٧٧٥٨ | ٢١٣١٨١ | ١٥٩٩٢٩ | ١٦٧٨٦٧ | ١١٢٧٩٣ |
| الشرقية | ٥٤٠٦٢٧ | ٤٠٢٩٦٠ | ٣٨٥٧٦٤ | ٣٠٢٦٧٤ | ٤٨٠٤١١ | ٣٦١٣١٥ | ٣٣٩٥٤٧ | ٢٧٣٦٨١ |

تابع جدول رقم (٨)

قيمة اجمالى استثمارات المشروعات البيئية موزعة على المحافظات

من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ /٢٠٠٦

(القيمة بالألف جنيه)

| المحافظة | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاستثمارات | بنك الاستثمار | الاستثمارات | بنك الاستثمار | الاستثمارات | بنك الاستثمار | الاستثمارات | بنك الاستثمار |
| بنى سويف | ٢١٩٤٦٧ | ١٣٢٢٣٧ | ٢٠٥٥١١ | ١٣٣٣٥١ | ١٣٣٠٥١ | ١٨٧٤١٧ | ١٤٤٧٥٥ | ٢١٥١٩٣ |
| الفيوم | ٢٣٩٧٢٨ | ٢٠٨١٤٨ | ٢٤٠٤٥٥ | ١٨٤٢٥٩ | ١٩٠٢٣٦ | ٢٦١١٧٦ | ١٦٩٥٧٦ | ٢٤٨٠٨١ |
| المنيا | ٢٠٦٤٥٧ | ١٧١٢٧٩ | ٢٣٤٠١٩ | ١٥٧٤٨٨ | ١٦٥١٦٢ | ٢٤٨٠٨٢ | ١٦٥٦٠٦ | ٢٤٨٣٢٤ |
| أسيوط | ١٥٢٢٧٨ | ١٢٠١١٣ | ١٥١٣٨٠ | ١٣٥٣٧٥ | ١١٧٨٥١ | ١٣٢٨٨٣ | ١٤٩٧٥٠ | ١٦٥٤٥٨ |
| الوادى الجديد | ١٢١٥٢٥ | ١٠٩٧٣٤ | ١٣٨٧٩٢ | ١٢٦٤٦٦ | ١٢١٤٩٨ | ١٤٨٦٨٠ | ٩٦٨٢٥ | ٩٩٧٠٧ |
| سوهاج | ١٦٢١٠٧ | ١٢٢٠٩٢ | ١٧٧٦٤٨ | ١٥٨٨١٨ | ١٥٦٥٣٥ | ١٨٥٨٧٩ | ١٩١٦٠٥ | ٢٣٢٠٩٦ |
| قنا | ٣٧٧٣٥٣ | ٢٠٠٩٦٦ | ٣٥٧٨٥٠ | ٢٣٤٤٤١ | ٢٥٨٢٥١ | ٤٢٩٦٧٤ | ٣٣٦١٦٧ | ٤٥٦٧٧٨ |
| مدينة الأقصر | ١١٤١٤ | ١١١٢٣ | ١١٩٠٨ | ١١٥٧٩ | ١١١٣٣ | ١٢٤١٤ | ١٤٦٣٩ | ١٥٩٢٠ |
| أسوان | ١٣٤٤٩٤٠ | ١٠٢٢٢٣٤ | ١٢٧٤٢٣١ | ١٠٤٦١١٧ | ٥٩٧٣٦٥ | ٧٩٢٣٢٤ | ٤١٢٧٦٩ | ٤٦٤٨١٨ |
| البحر الأحمر | ٣٦٥٦٢٨ | ١٣٠٩٩٢ | ٤٢٦٠٧٠ | ١٥٨٧١٥ | ١٩٨٧٥٥ | ٣٤٣٣١١ | ١٦٦٣٢٣ | ٣٦٣٧٩٦ |
| غير موزع | ١٢٧٧٩٤١ | ٨٧٢٧٢٩ | ١٠٨١٥٢٩ | ٧٤٣٤٠٩ | ٦٨٩٧٥٠ | ١٠٧٤٣٠٥ | ٦٤٢٦١٠ | ١٠٣٦٣١٩ |
| الاجمـــــالى | ١٠٨١٤٥٨٥ | ٧٦٤٠٥٤٥ | ١٠٠٨٧٨٦٣ | ٧١٥٥٧٧٠ | ٦٧٢٥٣١٥ | ٩٦٤٨٣٤٨ | ٦١٦٦٣٣٦ | ٨٣٦٥٥٢٥ |

المصدر : مركز المعلومات ،وزارة التخطيط والتنمية المحلية .

جدول رقم (٩)

قيمة الاستثمارات المنفذة للمشروعات البيئية موزعة على المحافظات

من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ (القيمة بالألف جنيه)

| المحافظة | ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | ٢٠٠٣/٢٠٠٤ | ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٢٠٠٥/٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|---|
| القاهرة | ٢٠٩٥٦٤ | ١٠٣٧٥٨٧ | ٤٢٦٤٧٢ | ٩٩٩٢٨ |
| الجيزة | ١١٠٢٤٢ | ٥٨٥٤٣٣ | ٤٧٣٥٣٣ | ٧٩٩٢١ |
| القليوبية | ١٠٥٥٩٤ | ٦٢٩٢٣٤ | ٥٦٢١٠٤٦ | ١٦٣٥٣٧ |
| الإسكندرية | ٤٩٤٥٩٠ | ٥٣٠٥٥٥ | ٧٧٤٣١٣ | ١٢٧٥٣٧ |
| البحيرة | ١٤١٢٠٠ | ٤٢٦٩٤٤ | ٥٦٢٧٨٩ | ٩٠١٣٩ |
| مطروح | ٢٩٢٦٠ | ١٧١٣٦٦ | ٩٧١٦٩ | ١٥٩٩٩ |
| المنوفية | ١٠١٥٣٠ | ١٠٢٦١٨ | ٢١٦٤٦٧ | ٣١٦٥٦ |
| الغربية | ٩٢٢٩٢ | ٩٧٣٢٣ | ٢١١٢٧١ | ٤٥٣٢٨ |
| كفر الشيخ | ٤٤٣٣٨ | ١٧٠٣٠٤ | ٢٤٤٣٥٣ | ٣٧٢٦٩ |
| دمياط | ٧١٥٧٩ | ١٠٦٩٠٧ | ١٤٣٣٣٤١ | ٢٣٤٩٣ |
| الدقهلية | ١١٥٧٩١ | ١٣٣١٦٨ | ٤٤٦٩٥٦ | ٥٩٦١١ |
| شمال سيناء | ١٧٨٠٠ | ٢٧٩٩٤١ | ٢٦٣١٦٩ | ٦٢٣٣٨ |
| جنوب سيناء | ٦٩٨٦ | ١١٤٦٠٣ | ١٣٧٢٨٩ | ١٧٧٨٠ |
| بورسعيد | ٩٦٢٦٤ | ١٨٢٠١٣ | ١٧٦٣١٦ | ١٢١٣١ |
| الاسماعلية | ٢٨٤٨٨ | ٢٤٠١٦ | ٧١٧٥٦ | ٦٨١٥ |
| السويس | ٩٥٣٦٠ | ١٢٤٩٢٤ | ٣٢٦١٤٢ | ٢٦٥٤٨ |
| الشرقية | ٨١١٨٤ | ١٤٣٩٢٤ | ٣٧٥٤٢٩ | ٣٤٩٤٤ |
| بنى سويف | ٥٣١٥٣ | ٦٩٥٤١ | ١٥٤٦٧٧ | ١٢٠٣٠ |
| الفيوم | ٤٤٣٢٧ | ١٣٢٤٢٦ | ١٦٧٥٥٥ | ١٧١٣٠ |
| المنيا | ٥٣٦٠ | ٤٦٦٦٢ | ١٤٨٠٠٩ | ٢١٨٠٣ |
| أسيوط | ٦٢٨٩٧ | ٤٢٣٣٠ | ١٦٢٩٣١ | ٣٥٩٦٩ |
| الوادى الجديد | ١٩٤٥١ | ٤٠٣٨٢ | ٩٨٩٧٥ | ١١٨٦١ |
| سوهاج | ٢٧٩٤٦ | ٢٤٧٣٨ | ١٣٩٨٠٧ | ٢٤٦١١ |
| قنا | ٧٢٠٦٤ | ٣١١٦٠٧ | ٥٣١٩٧٣ | ١٦١٠٠٤ |
| مدينة الأقصر | ١٢٥٦٧ | ١٥٤٤٠ | ٧٢٧٥ | ٠ر٠ |
| أسوان | ٤٩٨٧٠ | ٣٩٤٥٦٤ | ٥٥٦٥٦٩ | ٦٩٧٨٩ |
| البحر الأحمر | ٢٥٢٩٤٣ | ٥٥٢٨٣٩ | ٣٢٢٩٨٦ | ٢٣٦٨٣ |
| غير موزع | ٢٦٦٨٧٢ | ١٤٥٤٦١١ | ١٣٠١٧٣٦ | ١٥٣٥٧٧ |
| الاجمالى | ٢٧٠٩٥١٨ | ٧٩٤٦٠٠٥ | ٩١٠١٢٦٤ | ١٤٦٦٤٣١ |

المصدر : مركز المعلومات ،وزارة التخطيط والتنمية المحلية .

جدول رقم ( ١٠ )

نسبة ما نفذته المحافظات لاجمالى استثمارات المشروعات البيئية

من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ (%)

| المحافظة | ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | ٢٠٠٣/٢٠٠٤ | ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٢٠٠٥/٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|---|
| القاهرة | ٧ر٧ | ١٣ر١ | ٤ر٧ | ٦ر٨ |
| الجيزة | ٤ر١ | ٧ر٤ | ٥ر٢ | ٥ر٤ |
| القليوبية | ٣ر٩ | ٧ر٩ | ٦ر٢ | ١١ر١ |
| الإسكندرية | ١٨ر٢ | ٦ر٧ | ٨ر٥ | ٨ر٧ |
| البحيرة | ٥ر٢ | ٥ر٤ | ٦ر٢ | ٦ر١ |
| مطروح | ١ر١ | ٢ر٢ | ١ر١ | ١ر١ |
| المنوفية | ٣ر٧ | ١ر٣ | ٢ر٤ | ٢ر٤ |
| الغربية | ٣ر٤ | ١ر٢ | ٢ر٣ | ٣ر١ |
| كفر الشيخ | ١ر٦ | ٢ر١ | ٢ر٧ | ٢ر٥ |
| دمياط | ٢ر٦ | ١ر٣ | ١ر٦ | ١ر٦ |
| الدقهلية | ٤ر٣ | ١ر٧ | ٥ | ٤ر١ |
| شمال سيناء | ٧ر | ٣ر٥ | ٣ | ٤ر٣ |
| جنوب سيناء | ٣ر | ١ر٤ | ١ر٥ | ١ر٢ |
| بورسعيد | ٣ر٥ | ٢ر٣ | ٢ | ٨ر |
| الاسماعلية | ١ر١ | ٣ر | ١ر | ٥ر |
| السويس | ٣ر٥ | ١ر٦ | ٣ر٦ | ١ر٨ |
| الشرقية | ٣ | ١ر٨ | ٤ر١ | ٢ر٤ |
| بنى سويف | ١٢ | ٩ر | ١ر٧ | ٨ر |
| الفيوم | ١ر٦ | ١ر٧ | ١ر٨ | ١ر٢ |
| المنيا | ٢ر | ٦ر | ١ر٦ | ١ر٥ |
| أسيوط | ٢ر٣ | ٥ر | ١ر٨ | ٢ر٣ |
| الوادى الجديد | ٧ر | ٥ر | ١ر١ | ٨ر |
| سوهاج | ١ر٠ | ٣ر | ١ر٥ | ١ر٧ |
| قنا | ٢ر٧ | ٣ر٩ | ٥ر٨ | ١١ر٠ |
| مدينة الأقصر | ٥ر | ٢ر | ١ر | - |
| أسوان | ١ر٨ | ٤ر٩ | ٦ر١ | ٤ر٨ |
| البحر الأحمر | ٩ر٣ | ٧ | ٣ر٦ | ١ر٦ |
| غير موزع | ٩ر٩ | ١٨ر٣ | ١٤ر٣ | ١٠ر٤ |
| الاجمالى | ١٠٠ | %١٠٠ | %١٠٠ | %١٠٠ |

المصدر : اعداد الباحث، مركز المعلومات ،وزارة التخطيط والتنمية المحلية .

# الملخص

من منطلق إحداث تقدماً ملحوظاً لمواجهة تحديات الاستدامة البيئية واعتماد نهج علمى من أجل تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة والوفاء باحتياجاتها سعت وزارة الدولة لشئون البيئة إلى دمج البعد البيئى فى كافة السياسات والخطط والبرامج لتحقيق أهداف الألفية الثالثة فى مجالات المحميات الطبيعية-تغيير المناخ - نمو عدد السكان- الحصول على مياه نظيفة للشرب وتحسين شبكة الصرف الصحى - المناطق الفقيرة والعشوائية ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب السعى وراء تنفيذ البرامج لكل جزئية فى ظل سياسات الحفاظ على الاستدامة البيئية والقضاء على أوجه القصور الناجمة عن اتساع التحديات التى تواجهها الاستدامة البيئية وذلك من خلال إتاحة تشكيل هيكلى مؤسسي يكون مسئولا عن وضع السياسة الوطنية والتنسيق بين جميع الأنشطة المتعلقة بالإدارة البيئية عند وضع استراتيجية العمل البيئي لتحقيق أهداف الألفية الثالثة من أهمها:-

- تكامل الإدارة والإدارة الحضرية على مستوى الأهداف والوسائل والأدوات.
- رفع مستوى الوعى بقضايا المحافظة على البيئة والتنوع الحيوى وحفظ الطاقة وترشيد استهلاك الموارد الناضبة فى الحضر.

وفيما يتعلق بقيمة الاستثمارات للمشروعات البيئية الموزعة والمنفذه للوزارات والمحافظات لوحظ أنها إنخفضت خلال فترة الدراسة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦. حيث كانت فى البداية ١٠٨ر١٤٥ ألف جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ثم انخفضت الى ٨٣ر٦٥٥ ألف جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ولذلك انخفضت نسبة ماتم تنفيذه للوزارات والمحافظات حيث بلغت نسبة ٢٥% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ونسبة ٥ر١٧% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ من اجمالى الاستثمارات المدرجة فى الخطة الخمسية ويعزى ذلك الانخفاض إلى أنه من الممكن أن تكون بعض المشروعات لايتم تنفيذها خلال العام بل قد تستكمل خلال سنوات الخطة الخمسية.

كما يلاحظ ارتفاع قيمة الاستثمارات للمشروعات البيئية فى محافظات إقليم شمال الصعيد ( بنى سويف - الفيوم- المنيا ) ويليها إقليم جنوب مصر / ريف الممثلة فى محافظات ( أسيوط - الوادى الجديد - سوهاج - قنا - مدينة الأقصر - أسوان - البحر الأحمر ) وبالرغم من ذلك لايتم تنفيذ إلا نسبة ضئيلة فى تنفيذ المشروعات البيئية لاجمالى الاستثمارات المدرجة إلا بالخطة فى محافظة البحر الأحمر حيث بلغت نسبة ماتم تنفيذه للمشروعات البيئية حوالى ٣ر٩% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ من اجمالى ماتم تنفيذه للمشروعات البيئية لإجمالى المحافظات، كما حققت محافظة القليوبية نسبة تنفيذ المشروعات البيئية لاجمالى المشروعات البيئية للمحافظات بلغت ٩ر٧% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ونسبة ٢ر٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ونسبة ١ر١١% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

أما بالنسبة لتقديرات النفقات الاستثمارية للمشروعات البيئية حتى عام ٢٠١٥ فانه من المتنبأ به أن تزداد قيمة النفقات الاستثمارية حيث تتراوح من ١١٠٤٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٦ إلى ١٦١١٢ مليون جنيه عام ٢٠١٥ .

سعياً وراء الاستدامة البيئية ولتحقيق أهداف الألفية لذا يجب التركيز على وضع خطط شاملة واستراتيجيات متكاملة لحماية البيئة وذلك من اجل تحقيق أهداف الألفية لدى جميع دول منطقة الاسكوا مع إتاحة تشكيل هيكلى مؤسسى يكون مسئولاً عن وضع السياسة الوطنية والتنسيق بين جميع الأنشطة المتعلقة بالإدارة البيئية للجهات الحكومية والوزارات.

# الفصل الخامس

# تقدير الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات نمو كافية لمواجهة مشكلة الفقر في مصر

# الفصل الخامس

# تقدير الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات نمو كافية لمواجهة مشكلة الفقر في مصر

## - مقدمـــــة :

تعد مشكلة الفقر أحد أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التـــى تواجـــه مصـــر ، فالبرغم من مضى ما يقرب من ٦٠ عاماً من التنمية الاقتصـــادية ، إلا أن قضـــايا الجـــوع والفقر والمرض مازالت تشكل أهم التحديات للسياسة الإقتصادية المصرية ، فحسب تقريـــر التنمية البشرية ٢٠٠٥ بلغت نسبة الفقراء من السكان ٢٠% .

وإذا كانت هناك محاولات وجهود قد بذلت وتبذل لمواجهة مشكلة الفقر في مصر إلا ان ما تم إنجازه في هذا المجال كان اقل بكثير من الطموحـــات المرجـــوه ، ويعـــد النمـــو الإقتصادى - مع عدالة توزيع الدخل - أحد أهم العوامل اللازمة لعلاج مشكلة الفقر ، بزيادة معدلات النمو الإقتصادى الى مستويات عالية مع عدالة توزيع الدخل - فـــى ظـــل مســـتوى مقبول للنمو السكانى - من شأنه أن يؤدى الى زيادة متوسط دخل الفرد ومن ثم التخفيـــف من فقر الدخل ، هذا بالإضافة الى ما تؤدى اليه الزيادة في معدل النمو الاقتصادي من زيادة في معدلات التشغيل ويعد ذلك مصدراً آخر لتخفيف من حدة الفقر .

هذا بالإضافة الى ان تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصـــادي تـــؤدى الـــى تمكـــين الحكومة من تخصيص نفقات اكبر موجهة بصفة رئيسية للفقراء كما يمكنهـــا مـــن تنفيـــذ برامجها التى تستهدف القضاء علي جيوب الفقر في القرى والمدن .

ويهدف هذا الجزء الى تقدير حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات معينة للنمو الاقتصادي في ظل ثلاث سيناريوهات للنمو الاقتصادي .

وذلك بأخذ سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كسنة أساس ، وهى أخر سنة تتوافر عنها بيانـــات واقعية ، وبالنظر الى المتغيرات الاقتصادية في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نلاحظ ان البيانات قـــد أوضحت أن الناتج المحلى الاجمالى في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ قد بلغ ٤٦٧٠٤٨ مليون جنيه

وقد بلغت الإستثمارات في نفس العام ٨٥٠٠٠ مليون جنيه ، معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ٥% . وباستخدام معادلة معدل النمو .

معدل النمو = معدل الاستثمار

معامل رأس المال / الناتج

معامل رأس المال / الناتج = معدل الاستثمار

معدل النمو

وقد بلغ معدل الإستثمار في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، ١٨% من الناتج المحلى الاجمالى وبذلك يكون معامل رأس المال / الناتج .

= ٠,١٨ / ٠,٠٥ = ٣,٦

وبوضع ثلاثة بدائل للنمو الاقتصادي وهى :-

- معدل نمو قدره ٤% حتى عام ٢٠١٥
- معدل نمو قدره ٦% حتى عام ٢٠١٥
- معدل نمو قدره ٨% حتى عام ٢٠١٥

وتطبيقاً لذلك كانت البدائل الثلاثة بالنسبة للنمو والاستثمار علي النحو التالى :-

١٠٥ البديل الأول : تحقيق معدل نمو اقتصادى قدره ٤% :-

فى هذا تم تقدير معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالى وهو معدل يقترب من المعدل الطبيعى للنمو خلال السنوات الخمس الماضية وعلي أساس أن معدل الاستثمار ( نسبة الاستثمار للناتج ١٨%) ومعامل رأس المال / الناتج ٣,٦% وبناءاً عليه فإن معدل النمو في الناتج تبلغ ٤% خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ - ٢٠١٥- ٢٠١٦ ومن ثم فإن الناتج المحلى الإجمالي طبقا لهذا البديل يرتفع من ٤٦٧٠٤٨ مليون عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الى ٥٩٠٩٦٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ٧١٨٩٩٩ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

ويتطلب هذا البديل أن يكون نسبة الاستثمار / الناتج المحلى الاجمالى ١٨% خلال الفترة ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ - ٢٠١٥/٢٠١٦ حيث يتزايد الاستثمار من ٨٤٠٦٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الى ١١٠٦٢٩ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ، ثم الى ١٢٩٤٢٠ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

٢٠٥ البديل الثانى : تحقيق معدل نمو اقتصادى قدره ٦% :-

في ظل هذا البديل ينمو الناتج المحلى الاجمالى بمعدل ٦% سنوياً من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وختى عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ويتطلب ذلك أن تبلغ نسبة الاستثمار ٢١,٦% من الناتج المحلى الاجمالى وهى نسبة اعلى من نسبة الاستثمار في البديل الأول والذي يبلغ ١٨% من الناتج المحلى الاجمالى ومع افتراض ثبات معامل رأس المال / الناتج عند ٣,٦.
وفي ظل هذا البديل يرتفع الناتج المحلى الاجمالى من ٤٦٧٠٤٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وهى سنة الاساس الى ٦٦٢٥١٧ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ٨٨٦٥٩٧ في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ويتطلب ذلك زيادة الاستثمار من ١٠٠٨٨٢ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥الى ١٤٣١٠٤ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ١١٩١٥٠٥ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣٠٥ البديل الثالث : تحقيق معدل نمو اقتصادى قدره ٨% :-

يعد هذا البديل أهم البدائل والذي يجب تحقيقه لكى يحدث أثراً فعالاً في علاج مشكلة الفقر في مصر فنمو الناتج المحلى الإجمالى بمعدل نمو قدره ٨% ولمدة عشر سنوات سيعجل من القضاء علي مشكلة الفقر ويقاوم ويتفادى عوامل الاعاقة التى يمكن ان يواجهها الاقتصاد المصرى سواءاً أكانت هذه المعوقات داخلية ام خارجية .

وفي ظل هذا البديل يرتفع الناتج المحلى الإجمالي من ٤٦٧٠٤٨ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الى ٧٤١١٤٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ١٠٨٨٩٨٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . ويتطلب ذلك أن تبلغ نسبة الاستثمار الى الناتج ٢٨,٨% خلال العشر سنوات ومن ثم يرتفع حجم الاستثمارات في هذا البديل من ١٣٤٥١٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ثم الى ٢١٣٤٥٠ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١واخيراً يصل حجم الاستثمار الى ٣١٣٦٢٨ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . والجدولين

١ ، ٢ يوضحان تقديرات الناتج المحلى الاجمالى وكذلك الاستثمار في ظل البدائل الثلاثة خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

جدول رقم (١)

تقدير الناتج المحلى الاجمالى والاستثمار خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٥- ٢٠١٦/٢٠١٥)

القيمة بالمليون جنيه

| السنوات | الناتج المحلى الاجمالى طبقا للبديل الأول | الناتج المحلى الاجمالى طبقا للبديل الثانى | الناتج المحلى الاجمالى طبقا للبديل الثالث | الاستثمار طبقا للبديل الأول | الاستثمار طبقا للبديل الثانى | الاستثمار طبقا للبديل الثالث |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٤٦٧٠٤٨ | ٤٦٧٠٤٨ | ٤٦٧٠٤٨ | ٨٤٠٦٩ | ١٠٠٨٨٢ | ١٣٤٥١٠ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٤٨٥٧٣٠ | ٤٩٥٠٧١ | ٥٠٤٤١٢ | ٨٧٤٣١ | ١٠٦٩٣٥ | ١٤٥٢٧١ |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ٥٠٥١٥٩ | ٥٢٤٧٧٥ | ٥٤٤٧٦٥ | ٩٠٩٢٩ | ١١٣٣٥١ | ١٥٦٨٩٢ |
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ٥٢٥٣٦٥ | ٥٥٦٢٦٢ | ٥٨٨٣٤٦ | ٩٤٥٦٦ | ١٢٠١٥٣ | ١٦٩٤٤٤ |
| ٢٠١٠/٢٠٠٩ | ٥٤٦٣٨٠ | ٥٨٩٦٣٧ | ٦٣٥٤١٤ | ٩٨٣٤٨ | ١٢٧٣٦٢ | ١٨٢٩٩٩ |
| ٢٠١١/٢٠١٠ | ٥٦٨٢٣٥ | ٦٢٥٠١٦ | ٦٨٦٢٤٧ | ١٠٢٢٨٢ | ١٣٥٠٠٣ | ١٩٧٦٣٩ |
| ٢٠١٢/٢٠١١ | ٥٩٠٩٦٥ | ٦٦٢٥١٧ | ٧٤١١٤٦ | ١٠٦٣٧٤ | ١٤٣١٠٤ | ٢١٣٤٥٠ |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٦١٤٦٠٣ | ٧٠٢٢٦٨ | ٨٠٠٤٣٨ | ١١٠٦٢٩ | ١٥١٦٩٠ | ٢٣٠٥٢٦ |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٦٣٩١٨٧ | ٧٤٤٤٠٤ | ٨٦٤٤٧٣ | ١١٥٠٥٤ | ١٦٠٧٩١ | ٢٤٨٩٦٨ |
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٦٦٤٧٥٥ | ٧٨٩٠٦٨ | ٩٣٣٦٣١ | ١١٩٦٥٦ | ١٧٠٤٣٩ | ٢٦٨٨٨٦ |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٦٩١٣٤٥ | ٨٣٦٤١٢ | ١٠٠٨٣٢٢ | ١٢٤٤٤٢ | ١٨٠٦٦٥ | ٢٩٠٣٩٧ |

المصدر: تم حساب الناتج المحلى الاجمالى على أساس معدلات نمو ٤% للبديل الأول، ٦% للبديل الثانى ، ٨% للبديل الثالث ، وقد حسبت الاستثمارات على أساس ١٨% من الناتج المحلى الاجمالى للبديل الأول ، ٢١,٦% للبديل الثانى ، ١٨,٨% للبديل الثالث .

ولما كان التغير فى هيكل توزيع الاستثمارات سواء على القطاعات الاقتصادية أو على المحافظات فى الاقتصاد المصرى لايتسم بوجود تحولات جوهرية من سنة لاخرى ومع افتراض سريان هيكل توزيع الاستثمارات على المحافظات خلال الخطة ٢٠٠٧/٢٠٠٢ خلال الفترة القادمة حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، وكذلك هيكل توزيع الاستثمارات على القطاعات كما هو وارد فى خطة ٢٠٠٥/٢٠٠٤ فانه يمكن الاعتماد على هذه النسب فى توزيع الاستثمارات على القطاعات وعلى المحافظات مستقبلا .

٤٠٥ توزيع الاستثمارات المقدرة علي القطاعات خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠١٥/ ٢٠١٦:-

بناءاً علي الهيكل النسبى لتوزيع الاستثمارات علي القطاعات الإقتصادية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ثم توزيع الإستثمارات علي القطاعات الإقتصادية في البدائل الثلاثة علي النحو التالى : -

١٠٤٠٥ توزيع الاستثمارات علي القطاعات في ظل البديل الأول :-

فى ظل البديل الأول وطبقا لنسب توزيع الإستثمارات علي القطاعات الإقتصادية كما ورد في الخطة القومية ٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠٠٦/٢٠٠٧ فإن نصيب الزراعة والرى والصيد يبلغ ١٠,٦% من حجم الاستثمارات والبترول الخام ٥% والصناعات التحويلية ٩,٢% والغاز الطبيعى ٦,٦%وكذلك باقى القطاعات طبقا لما هو وارد في الجدول .

وعلى ذلك فإن استثمارات قطاع الزراعة والرى والصيد سيرتفع من ٩٢٦٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تصل الى ١١٢٧٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ١٣٧١٨ مليون جنيه عام عام ٢٠١٥/٢٠١٦ أما قطاع البترول تزيد نصيبه من ٤٨٠٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٥٨٥٠ عام ٢٠١٠/٢٠١١ ويصل حجم الاستثمار في هذا القطاع الى ٧١١٨ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

وفى قطاع المنتجات البترولية يقدر حجم الاستثمارات ٤٣٧١ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، يصل الى ٥٣١٨ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ٦٤٧٠ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ وقطاع الصناعات التحويلية يرتفع فيه حجم الاستثمار من ٨٠٤٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، يصل الى ٩٧٨٦مليون جنيه عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ ويصل في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ الى ١١٩٠٦ مليون جنيه .

بالنسبة للغاز الطبيعي يتوقع ارتفاع الاستثمارات به من ٥٧٧٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ يرتفع ليصل الى ٧٠٢٠ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم يصل الى ٨٥٤١ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

وفى قطاع الكهرباء والطاقة يتزايد حجم الاستثمارات من ٧٦٠٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ليصل الى ٩٢٥٤ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ١١٢٥٩مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . أما ما يتعلق بقطاع المياه فسوف ترتفع إستثمارية من ٢٨٨٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ لتصل الى ٣٥١٠ مليون جنيه عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ ثم الى ٤٢٧٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وبالنسبة لقطاع التشييد والبناء فسوف ترتفع استثمارية من ١٣١١ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ١٥٩٥ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ وأخيراً تصل استثمارات هذا القطاع الى ١٩٤١مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

وبالنسبة لقطاع النقل والمواصلات والتخزين فيقدر ان ترتفع استثماراته من ١٣١١٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ١٥٩٥٦مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، واخيراً تصل استثماراته الى ١٩٤١٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وترتفع استثمارات قناة السويس من ٤٣٧ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٥٣١ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٦٤٧مليون جنيه في عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ .

أما ما يتعلق بقطاع التجارة والمال والتأمين ، فإن استثماراته سوف ترتفع من ١٩٢٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٢٣٤٠ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، وتصل الى ٢٨٤٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وتقدر استثمارات الخدمات التعليمية بـ ٣٦٧٢ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ترتفع لتصل الى ٤٤٦٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٠ /٢٠١١ والى ٥٤٣٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

أما الخدمات الصحية فتبلغ استثماراتها ٢٧٩٧ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ترتفع لتصل الى ٣٤٠٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٠ /٢٠١١ والى ٤١٤١ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . أما المطاعم والفنادق فإن استثماراتها في ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ تبلغ ٢٦٢٢ مليون جنيه ، ترتفع في عام ٢٠١١/٢٠١٠ الى ٣١٩١ مليون جنيه وفى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ الى ٢٨٨٢ مليون جنيه .

أما قطاع الأنشطة العقارية فإن استثماراته سوف ترتفع من ١٠٠٥٤ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ليصل الى ١٢٢٣٢ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى

١٤٨٨٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٥ /٢٠١٦ أما الخدمات الأخرى فترتفع استثماراتها من ٧٣٤٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٨٩٣٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠ /٢٠١١ والى ١٠٨٧١ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

وترتفع الاستثمارات المقدرة للموازنات الخاصة من ١٧٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٢١٢ مليون جنيه عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ والى ٢٥٨ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ وأخيراً بالنسبة للاستثمارات الآخرى يرتفع من ١٠٤٩ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ١٢٧٦ في عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ١٥٥٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

جدول رقم (٢) توزيع الاستثمارات المقدرة علي القطاعات فى الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦ -٢٠١٥/٢٠١٦) طبقا للبديل الأول

القيمة بالمليون جنيه

| القطاعات الاقتصادية | الهيكل النسبى | ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | ٢٠٠٧/٢٠٠٨ | ٢٠٠٨/٢٠٠٩ | ٢٠٠٩/٢٠١٠ | ٢٠١٠/٢٠١١ | ٢٠١١/٢٠١٢ | ٢٠١٢/٢٠١٣ | ٢٠١٣/٢٠١٤ | ٢٠١٤/٢٠١٥ | ٢٠١٥/٢٠١٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة والرى والصيد | ١٠,٦ | ٩٢٦٧,٧٣ | ٩٦٣٨,٤٤ | ١٠٠٢٣,٩٧ | ١٠٤٢٤,٩٣ | ١٠٨٤١,٩٣ | ١١٢٧٥,٦١ | ١١٧٢٦,٦٣ | ١٢٦٨٣,٥٢ | ١٣١٩٠,٨٧ | ١٣٧١٨,٥٠ |
| بترول الخام | ٥,٥ | ٤٨٠٨,٧٣ | ٥ ١,٠٨ | ٥٢٠١,١٢ | ٥٤٠٩,١٦ | ٥٦٢٥,٥٣ | ٥٨٥٠,٥٥ | ٦٠٨٤,٥٧ | ٦٣٢٧,٩٦ | ٦٨٤٤,٣٢ | ٧١١٨,٠٩ |
| مشتقات البترول | ٥ | ٤٣٧١,٥٧ | ٤٥٤٦,٤٣ | ٤٧٢٨,٢٩ | ٤٩١٧,٤٢ | ٥١١٤,١٢ | ٥٣١٨,٦٨ | ٥٥٣١,٤٣ | ٥٧٥٢,٦٩ | ٥٩٨٢,٧٩ | ٦٤٧٠,٩٩ |
| الصناعات التحويلية | ٩,٢ | ٨٠٤٣,٦٩ | ٨٣٦٥,٤٣ | ٨٧٠٠,٠٥ | ٩٠٤٨,٠٥ | ٩٤٠٩,٩٨ | ٩٧٨٦,٣٨ | ١٠١٧٧,٨٣ | ١٠٥٨٤,٩٤ | ١١٠٠٨,٣٤ | ١١٤٤٨,٦٨ | ١١٩٠٦,٦٢ |
| الغاز الطبيعى | ٦,٦ | ٥٧٧٠,٤٧ | ٦٠٠١,٢٩ | ٦٢٤١,٣٤ | ٦٤٩١,٠٠ | ٦٧٥٠,٦٤ | ٧٠٢٠,٦٦ | ٧٣٠١,٤٩ | ٧٥٩٣,٥٥ | ٧٨٩٧,٢٩ | ٨٢١٣,١٨ | ٨٥٤١,٧١ |
| الكهرباء | ٨,٧ | ٧٦٠٦,٥٣ | ٧٩١٠,٧٩ | ٨٢٢٧,٢٢ | ٨٥٥٦,٣١ | ٨٨٩٨,٥٦ | ٩٢٥٤,٥١ | ٩٦٢٤,٦٩ | ١٠٠٠٩,٦٨ | ١٠٤١٠,٠٦ | ١٠٨٢٦,٤٦ | ١١٢٥٩,٥٢ |
| المياة | ٣,٣ | ٢٨٨٥,٢٤ | ٣٠٠٠,٦٥ | ٣١٢٠,٦٧ | ٣٢٤٥,٥٠ | ٣٣٧٥,٣٢ | ٣٥١٠,٣٣ | ٣٦٥٠,٧٤ | ٣٧٩٦,٧٧ | ٣٩٤٨,٦٤ | ٤١٠٦,٥٩ | ٤٢٧٠,٨٥ |
| التشيد والبناء | ١,٥ | ١٣١١,٤٧ | ١٣٦٣,٩٣ | ١٤١٨,٤٩ | ١٤٧٥,٢٣ | ١٥٣٤,٢٤ | ١٥٩٥,٦٠ | ١٦٥٩,٤٣ | ١٧٢٥,٨١ | ١٧٩٤,٨٤ | ١٨٦٦,٦٣ | ١٩٤١,٣٠ |
| النقل والمواصلات والتخزين | ١٥ | ١٣١١٤,٧١ | ١٣٦٣٩,٣٠ | ١٤١٨٤,٨٧ | ١٤٧٥٢,٢٦ | ١٥٣٤٢,٣٥ | ١٥٩٥٦,٠٥ | ١٦٥٩٤,٢٩ | ١٧٢٥٨,٠٦ | ١٧٩٤٨,٣٨ | ١٨٦٦٦,٣٢ | ١٩٤١٢,٩٧ |
| قناة السويس | ٠,٥ | ٤٣٧,١٦ | ٤٥٤,٦٤ | ٤٧٢,٨٣ | ٤٩١,٧٤ | ٥١١,٤١ | ٥٣١,٨٧ | ٥٥٣,١٤ | ٥٧٥,٢٧ | ٥٩٨,٢٨ | ٦٢٢,٢١ | ٦٤٧,١٠ |
| تجارة ومال وتامين | ٢,٢ | ١٩٢٣,٤٩ | ٢٠٠٠,٤٣ | ٢٠٨٠,٤٥ | ٢١٦٣,٦٧ | ٢٢٥٠,٢١ | ٢٣٤٠,٢٢ | ٢٤٣٣,٨٣ | ٢٥٣١,١٨ | ٢٦٣٢,٤٣ | ٢٧٣٧,٧٣ | ٢٨٤٧,٢٤ |
| خدمات تعليمية | ٤,٢ | ٣٦٧٢,١٢ | ٣٨١٩,٠٠ | ٣٩٧١,٧٦ | ٤١٣٠,٦٣ | ٤٢٩٥,٨٦ | ٤٤٦٧,٦٩ | ٤٦٤٦,٤٠ | ٤٨٣٢,٢٦ | ٥٠٢٥,٥٥ | ٥٢٢٦,٥٧ | ٥٤٣٥,٦٣ |
| خدمات صحية | ٣,٢ | ٢٧٩٧,٨٠ | ٢٩٠٩,٧٢ | ٣٠٢٦,١١ | ٣١٤٧,١٥ | ٣٢٧٣,٠٤ | ٣٤٠٣,٩٦ | ٣٥٤٠,١٢ | ٣٦٨١,٧٢ | ٣٨٢٨,٩٩ | ٣٩٨٢,١٥ | ٤١٤١,٤٣ |
| المطاعم والفنادق | ٣ | ٢٦٢٢,٩٤ | ٢٧٢٧,٨٦ | ٢٨٣٦,٩٧ | ٢٩٥٠,٤٥ | ٣٠٦٨,٤٧ | ٣١٩١,٢١ | ٣٣١٨,٨٦ | ٣٤٥١,٦١ | ٣٥٨٩,٦٨ | ٣٧٣٣,٢٦ | ٣٨٨٢,٥٩ |
| الانشطة العقارية | ١١,٥ | ١٠٠٥٤,٦١ | ١٠٤٥٦,٧٩ | ١٠٨٧٥,٠٧ | ١١٣١٠,٠٧ | ١١٧٦٢,٤٧ | ١٢٢٣٢,٩٧ | ١٢٧٢٢,٢٩ | ١٣٢٣١,١٨ | ١٣٧٦٠,٤٣ | ١٤٣١٠,٨٤ | ١٤٨٨٣,٢٨ |
| خدمات اخرى | ٨,٤ | ٧٣٤٤,٢٤ | ٧٦٣٨,٠١ | ٧٩٤٣,٠٣ | ٨٢٦١,٢٧ | ٨٥٩١,٧٢ | ٨٩٣٥,٣٩ | ٩٢٩٢,٨٠ | ٩٦٦٤,٥١ | ١٠٠٥١,٠٩ | ١٠٤٥٣,١٤ | ١٠٨٧١,٢٦ |
| موازنات خاصة | ٠,٢ | ١٧٤,٨٦ | ١٨١,٨٦ | ١٨٩,١٣ | ١٩٦,٧٠ | ٢٠٤,٥٦ | ٢١٢,٧٥ | ٢٢١,٢٦ | ٢٣٠,١١ | ٢٣٩,٣١ | ٢٤٨,٨٨ | ٢٥٨,٨٤ |
| اخرى | ١,٢ | ١٠٤٩,١٨ | ١٠٩١,١٤ | ١١٣٤,٧٩ | ١١٨٠,١٨ | ١٢٢٧,٣٩ | ١٢٧٦,٤٨ | ١٣٢٧,٥٤ | ١٣٨٠,٦٤ | ١٤٣٥,٨٧ | ١٤٩٣,٣١ | ١٥٥٣,٠٤ |
| الاجمالى | ١٠٠ | ٨٧٤٣١,٣٩ | ٩٠٩٢٨,٦٤ | ٩٤٥٦٥,٧٩ | ٩٨٣٤٨,٤٢ | ١٠٢٢٨٢,٣٥ | ١٠٦٣٧٣,٦٥ | ١١٠٦٢٨,٦٠ | ١١٥٠٥٣,٧٤ | ١١٩٦٥٥,٨٩ | ١٢٤٤٤٢,١٢ | ١٢٩٤١٩,٨١ |

المصدر: محسوب على أساس الاستثمارات الواردة فى الجدول الأول وعلى أساس الهيكل النسبى لتوزيع الاستثمارات على القطاعات طبقا للخطة ٢٠٠٤/٢٠٠٥

٢٠٤٠٥ توزيع الاستثمار المقدرة علي القطاعات الاقتصادية في ظل البديل الثاني :_تحقيق معدل نمو ٦%:-

فى ظل هـذا البـديل وباسـتخدام الهيكـل النسـبى لتوزيـع الإسـتثمارات عـام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ تم توزيع الإستثمارات المقدرة علي القطاعات الاقتصادية خلال الفترة مـن ٢٠٠٦/٢٠٠٥ _٢٠١٦/٢٠١٥ .

ومن ثم فإنه طبقا لهذا التقرير ترتفع استثمارات قطاع الزراعة والرى والصيد مـن ١٠٦٩٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ١٤٣١٠ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم الى ١٩١٥٠ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . أما قطاع البترول الخام فـإن اسـتثماراته سوف تتزايد من ٥٥٤٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٧٤٢٥ مليون جنيـه عـام ٢٠١١/٢٠١١ وأخيراً تصل الى ٩٩٣٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وبالنسـبة لمنتجات البترول فإن استثماراتها تتزايد من ٥٠٤٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الـى ٦٧٥٠ مليون جنيـه عـام ٢٠١١/٢٠١٠ ثـم الـى ٩٠٣٣ مليـون جنيـه فـي عـام ٢٠١٦/٢٠١٥.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعات التحويلية فإن استثماراته سوف ترتفـع مـن ٩٢٨١ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ١٢٤٢٠ مليون جنيه عـام ٢٠١١/٢٠١٠ ، وتصـل استثمارات الصناعات التحويلية الى ١٦٦٢١ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . يأتى بعـد ذلك قطاع الغاز الطبيعى والذي تقدر ان تكون استثماراته في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حوالى ٦٦٥٨ مليون جنيه ، تصل الى ٨٩١٠ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، وفى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ تقدر ان تكون استثمار هذا القطاع ١١٩٢٣ مليون جنيه . امـا قطـاع الكهربـاء فتبلـغ استثماراته ٨٧٧٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ترتفع لتصل الى ١١٧٤٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، وأخيراً تصـل الـى ١٥٧١٧ مليـون جنيـه فـي عـام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

وفيما يتعلق بالمياه فإن الاستثمارات في هذا النشاط سوف يرتفع من ٣٣٢٩ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٤٤٥٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ وأخيراً يصل الى ٥٩٦١ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . اما قطاع التشـييد والبنـاء فيتوقـع ان ترتفع استثماراته من ١٥١٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٢٠٢٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، ويصل في نهاية الفترة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ الى ٢٧٠٩ مليون جنيه .

وبالنسبة لقطاع النقل والمواصلات والتخزين ، تبلغ حجم الاستثمارات فيه ١٥١٣٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ترتفع لتصل الى ٢٠٢٥٠ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم الى ٢٧٠٩٩ مليون جنيه فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . أما قناة السويس فان استثماراتها ، تبلغ ٥٠٤ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ترتفع لتصل الى ٦٧٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، وتصل الى ٩٠٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

أما ما يتعلق بقطاع التجارة والمال والتأمين فإن أستثمارته في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تكون ٢٢١٩ مليون جنيه ، ترتفع الى ٢٩٧٠ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، وتصل الى ٣٩٧٤ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . اما قطاع الخدمات التعليمية فإن حجم الاستثمارات فيه سوف يرتفع من ٤٢٣٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٥٦٧٠ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، ويصل في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ الى ٧٥٨٧مليون جنيه . وتبلغ الاستثمارات في قطاع الخدمات الصحية ٣٢٢٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ترتفع ليصل الى ٤٣٢٠ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ وفى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ تصل الى ٥٧٨١ مليون جنيه ، وبالنسبة للمطاعم والفنادق فيرتفع استثماراتها من ٣٠٢٦ مليون جنيه ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٤٠٥٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٠ /٢٠١١، وفى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ تصل هذه الاستثمارات الى ٥٤١٩ مليون جنيه .

أما بالنسبة للأنشطة العقارية فإن استثماراتها سوف ترتفع من ١١٦٠١ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ١٥٥٢٥ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم الى ٢٠٧٧٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . اما بالنسبة للخدمات الآخرى ،فإن الاستثمار المقدرة لها تبلغ ٨٤٧٤ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ترتفع ليصل الى ١١٣٤٠ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم تبلغ ١٥١٧١ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . اما استثمارات الموازنات الخاصة فسوف ترتفع من ٢٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٢٧٠ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ وأخيراً تصل الى ٣٦١ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، وفيما يتعلق بالاستثمارات الاخرى فسوف ترتفع من ١٢١٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ١٦٢٠ مليون جنيه عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ والى ٢١٦٧ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

جدول رقم (٣) توزيع الاستثمارات المقدرة على القطاعات فى الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦ -٢٠١٥/٢٠١٦) طبقا للبديل الثانى

القيمة بالمليون جنيه

| القطاعات الاقتصادية | الهيكل النسبى | ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | ٢٠٠٧/٢٠٠٨ | ٢٠٠٨/٢٠٠٩ | ٢٠٠٩/٢٠١٠ | ٢٠١٠/٢٠١١ | ٢٠١١/٢٠١٢ | ٢٠١٢/٢٠١٣ | ٢٠١٣/٢٠١٤ | ٢٠١٤/٢٠١٥ | ٢٠١٥/٢٠١٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة والرى والصيد | ١٠,٦ | ١٠٦٩٣,٥٣ | ١١٣٣٥,١٤ | ١٢٠١٥,٢٥ | ١٢٧٣٦,١٧ | ١٣٥٠٠,٣٤ | ١٤٣١٠,٣٦ | ١٤٣١٠,٣٦ | ١٧٠٤٣,٨٦ | ١٨٠٦٦,٥٠ | ١٩١٥٠,٤٩ |
| البترول الخام | ٥,٥ | ٥٥٤٨,٥٣ | ٥٨٨١,٤٤ | ٦٢٣٤,٣٣ | ٦٦٠٨,٣٩ | ٧٠٠٤,٨٩ | ٧٤٢٥,١٩ | ٧٤٢٥,١٩ | ٨٨٤٣,٥١ | ٩٣٧٤,١٣ | ٩٩٣٦,٥٧ |
| منتجات البترول | ٥ | ٥٠٤٤,١٢ | ٥٣٤٦,٧٧ | ٥٦٦٧,٥٧ | ٦٠٠٧,٦٣ | ٦٣٦٨,٠٨ | ٦٧٥٠,١٧ | ٦٧٥٠,١٧ | ٧٥٨٤,٤٩ | ٨٥٢١,٩٣ | ٩٠٣٣,٢٥ |
| الصناعات التحويلية | ٩,٢ | ٩٢٨١,١٨ | ٩٨٣٨,٠٥ | ١٠٤٢٨,٣٣ | ١١٠٥٤,٠٣ | ١١٧١٧,٢٧ | ١٢٤٢٠,٣١ | ١٢٤٢٠,٣١ | ١٣٩٥٥,٤٦ | ١٤٧٩٢,٧٩ | ١٥٦٨٠,٣٥ | ١٦٦٢١,١٨ |
| الغاز الطبيعى | ٦,٦ | ٦٦٥٨,٢٤ | ٧٠٥٧,٧٣ | ٧٤٨١,١٩ | ٧٩٣٠,٠٧ | ٨٤٠٥,٨٧ | ٨٩١٠,٢٢ | ٨٩١٠,٢٢ | ١٠٠١١,٥٣ | ١٠٦١٢,٢٢ | ١١٢٤٨,٩٥ | ١١٩٢٣,٨٩ |
| الكهرباء | ٨,٧ | ٨٧٧٦,٧٧ | ٩٣٠٣,٣٧ | ٩٨٦١,٥٧ | ١٠٤٥٣,٢٧ | ١١٠٨٠,٤٦ | ١١٧٤٥,٢٩ | ١١٧٤٥,٢٩ | ١٣١٩٧,٠١ | ١٣٩٨٨,٨٣ | ١٤٨٢٨,١٦ | ١٥٧١٧,٨٥ |
| المياه | ٣,٣ | ٣٣٢٩,١٢ | ٣٥٢٨,٨٧ | ٣٧٤٠,٦٠ | ٣٩٦٥,٠٣ | ٤٢٠٢,٩٣ | ٤٤٥٥,١١ | ٤٤٥٥,١١ | ٥٠٠٥,٧٦ | ٥٣٠٦,١١ | ٥٦٢٤,٤٨ | ٥٩٦١,٩٤ |
| التشييد والبناء | ١,٥ | ١٥١٣,٢٤ | ١٦٠٤,٠٣ | ١٧٠٠,٢٧ | ١٨٠٢,٢٩ | ١٩١٠,٤٢ | ٢٠٢٥,٠٥ | ٢٠٢٥,٠٥ | ٢٢١٠,٣٥ | ٢٤١١,٨٧ | ٢٥٥٦,٥٨ | ٢٧٠٩,٩٧ |
| النقل والمواصلات والتخزين | ١٥ | ١٥١٣٢,٣٦ | ١٦٠٤٠,٣٠ | ١٧٠٠٢,٧١ | ١٨٠٢٢,٨٨ | ١٩١٠٤,٢٥ | ٢٠٢٥٠,٥٠ | ٢٠٢٥٠,٥٠ | ٢٢٧٥٣,٤٧ | ٢٤١١٨,٦٨ | ٢٥٥٦٥,٨٠ | ٢٧٠٩٩,٧٤ |
| قناة السويس | ٠,٥ | ٥٠٤,٤١ | ٥٣٤,٦٨ | ٥٦٦,٧٦ | ٦٠٠,٧٦ | ٦٣٦,٨١ | ٦٧٥,٠٢ | ٦٧٥,٠٢ | ٧٥٨,٤٥ | ٨٠٣,٩٦ | ٨٥٢,١٩ | ٩٠٣,٣٢ |
| تجارة ومال وتامين | ٢,٢ | ٢٢١٩,٤١ | ٢٣٥٢,٥٨ | ٢٤٩٣,٧٣ | ٢٦٤٣,٣٦ | ٢٨٠١,٩٦ | ٢٩٧٠,٠٧ | ٢٩٧٠,٠٧ | ٣٣٣٧,١٨ | ٣٥٣٧,٤١ | ٣٧٤٩,٦٥ | ٣٩٧٤,٦٣ |
| خدمات تعليمية | ٤,٢ | ٤٢٣٧,٠٦ | ٤٤٩١,٢٨ | ٤٧٦٠,٧٦ | ٥٠٤٦,٤١ | ٥٣٤٩,١٩ | ٥٦٧٠,١٤ | ٥٦٧٠,١٤ | ٦٣٧٠,٩٧ | ٦٧٥٣,٢٣ | ٧١٥٨,٤٢ | ٧٥٨٧,٩٣ |
| خدمات صحية | ٣,٢ | ٣٢٢٨,٢٤ | ٣٤٢١,٩٣ | ٣٦٢٧,٢٥ | ٣٨٤٤,٨٨ | ٤٠٧٥,٥٧ | ٤٣٢٠,١١ | ٤٣٢٠,١١ | ٤٨٥٤,٠٧ | ٥١٤٥,٣٢ | ٥٤٥٤,٠٤ | ٥٧٨١,٢٨ |
| المطاعم والفنادق | ٣ | ٣٠٢٦,٤٧ | ٣٢٠٨,٠٦ | ٣٤٠٠,٥٤ | ٣٦٠٤,٥٨ | ٣٨٢٠,٨٥ | ٤٠٥٠,١٠ | ٤٠٥٠,١٠ | ٤٥٥٠,٦٩ | ٤٨٢٣,٧٤ | ٥١١٣,١٦ | ٥٤١٩,٩٥ |
| الأنشطة العقارية | ١١,٥ | ١١٦٠١,٤٧ | ١٢٢٩٧,٥٦ | ١٣٠٣٥,٤١ | ١٣٨١٧,٥٤ | ١٤٦٤٦,٥٩ | ١٥٥٢٥,٣٩ | ١٥٥٢٥,٣٩ | ١٧٤٤٤,٣٢ | ١٨٤٩٠,٩٨ | ١٩٦٠٠,٤٤ | ٢٠٧٧٦,٤٧ |
| خدمات أخرى | ٨,٤ | ٨٤٧٤,١٢ | ٨٩٨٢,٥٧ | ٩٥٢١,٥٢ | ١٠٠٩٢,٨١ | ١٠٦٩٨,٣٨ | ١١٣٤٠,٢٨ | ١١٣٤٠,٢٨ | ١٢٧٤١,٩٤ | ١٣٥٠٦,٤٦ | ١٤٣١٦,٨٥ | ١٥١٧٥,٨٦ |
| موازنات خاصة | ٠,٢ | ٢٠١,٧٦ | ٢١٣,٨٧ | ٢١٦,٢٠ | ٢٤٠,٣١ | ٢٥٤,٧٢ | ٢٧٠,٠١ | ٢٧٠,٠١ | ٣٠٣,٣٨ | ٣٢١,٥٨ | ٣٤٠,٨٨ | ٣٦١,٣٣ |
| أخرى | ١,٢ | ١٢١٠,٥٩ | ١٢٨٣,٢٢ | ١٣٦٠,٢٢ | ١٤٤١,٨٣ | ١٥٢٨,٣٤ | ١٦٢٠,٠٤ | ١٦٢٠,٠٤ | ١٨٢٠,٢٨ | ١٩٢٩,٤٩ | ٢٠٤٥,٢٦ | ٢١٦٧,٩٨ |
| الاجمالى | ١٠٠ | ١٠٠٨٨٢ | ١٠٦٩٣٥ | ١١٣٣٥١ | ١٢٠١٥٣ | ١٢٧٣٦٢ | ١٣٥٠٠٣ | ١٤٣١٠٤ | ١٥١٦٩٠ | ١٦٠٧٩١ | ١٧٠٤٣٩ | ١٨٠٦٦٥ |

المصدر: محسوب على أساس الاستثمارات الواردة فى الجدول الأول وعلى أساس الهيكل النسبى لتوزيع الاستثمارات على القطاعات طبقا للخطة ٢٠٠٤/٢٠٠٥

٣٠٤٠٥ توزيع الاستثمارات علي القطاعات في ظل البديل الثالث : تحقيق معدل نمـــو قدره ٨ % :-

فى ظل هذا البديل من المقدر ان ترتفع استثمارات قطاع الزراعة والرى والصيد من ١٤٢٥٨ مليـــون جنيـــه عـــام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الـــى ٢٠٩٤٩ مليـــون جنيـــه عـــام ٢٠١١/٢٠١٠والى ٣٠٧٨٢مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥. امـــا بالنســـبة لقطـــاع البترول الخام فسوف ترتفع استثماراته من ٧٣٩٨ مليون جنيه عـــام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الـــى ١٠٨٧٠مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، ثم تصل الى ١٥٩٧١ مليون جنيه في عـــام ٢٠١٦/٢٠١٥ . أما منتجات البترول الخام فسوف يرتفع حجم الاستثمار بالنسبة لها مـــن ٦٧٢٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٩٨٨١ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ١٤٥١٩ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

أما قطاع الصناعات التحويلية فيرتفع الاستثمارية من ١٢٣٧٤مليون جنيـــه عـــام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ١٨١٨٢ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠، وأخيرا يصل إلـــى ٢٦٧١٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . أما ما يتعلق بالغاز الطبيعى فـــإن اســـتثمارات عـــام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تبلغ ٨٨٧٧ مليون جنيه ، ترتفع إلى ١٣٠٤٤ مليـــون جنيـــه فـــي عـــام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ١٩١٦٦ مليون جنيه فـــي عـــام ٢٠١٦/٢٠١٥ وبالنســـبة لقطـــاع الكهرباء فإن حجم الاستثمارات بـــه ســـوف يرتفـــع مـــن ١١٧٠٢ مليـــون جنيـــه عـــام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، يصل إلى ١٧١٩٤ مليـــون جنيـــه ٢٠١١/٢٠١٠ ، ويصـــل فـــي عـــام ٢٠١٦/٢٠١٥الى ٢٥٢٦٤ مليون جنيه .

أما بالنسبة للمياه فإن حجم استثماراتها في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ يقدر بـــ ٤٤٣٨ مليون جنيه ، يرتفع إلى ٦٥٢ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والـــى ٩٥٨٣ مليـــون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وبالنسبة لقطاع التشييد والبناء فترتفـــع اســـتثماراته مـــن ٢٠١٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٩٦٤ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٤٣٥٥ في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وترتفع استثمارات قطاع النقل والمواصلات والتخزين من ٢٠١٧٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٩٦٤٥ مليون جنيه عـــام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٤٣٥٥٩ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

فيما يتعلق بقناة السويس وطبقا لهذا البديل ، فإن استثماراتها سوف ترتفع من ٦٧٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٩٨٨ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم إلى ١٤٥١ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . أما قطاع المال والتأمين والتجارة فإن استمارته ترتفع من ٢٩٥٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٤٣٤٨ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٦٣٨٨ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وبخصوص الخدمات التعليمية من استثماراتها سوف ترتفع من ٥٦٤٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ، تصل إلى ٨٣٠٠ مليون جنيه عام ٢٠١٠ /٢٠١١ ، والى ١٢١٩٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، وبالنسبة للخدمات الصحية فإن استثماراتها سوف ترتفع من ٤٣٠٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٦٣٢٤ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ وتصل في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٩٢٩٢ مليون جنيه .

أما فيما يتعلق باستثمارات المطاعم والفنادق فيرتفع من ٤٠٣٥ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتصل إلى ٥٩٢٩ مليون جنيه عام ٢٠١٠ /٢٠١١ وأخيراً تصل الى ٨٧١١ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ أما الأنشطة العقارية فإن الاستثمارات فيها سوف ترتفع من ١٥٤٦٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٢٧٢٨ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم إلى ٣٣٣٩٥ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وبالنسبة للخدمات الأخرى فترتفع استثماراتها من ١١٢٩٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ١٦٦٠١مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٢٤٢٩٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

أما فيما يتعلق بالاستثمارات المخصصة للموازنات الخاصة فسوف ترتفع من ٢٦٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ليصل إلى ٣٩٥ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ وأخيراً تبلغ ٥٨٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٥ /٢٠١٦ .

وتأتى أخيراً الاستثمارات الأخرى فيقدر أن ترتفع من ١٦١٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٣٢٧١ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٣٤٨٤ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

## جدول رقم (٤) توزيع الاستثمارات المقدرة على القطاعات فى الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ -٢٠١٥/٢٠١٦) طبقا للبديل الثالث

القيمة بالمليون جنيه

| القطاعات الاقتصادية | الهيكل النسبى | ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | ٢٠٠٧/٢٠٠٨ | ٢٠٠٨/٢٠٠٩ | ٢٠٠٩/٢٠١٠ | ٢٠١٠/٢٠١١ | ٢٠١١/٢٠١٢ | ٢٠١٢/٢٠١٣ | ٢٠١٣/٢٠١٤ | ٢٠١٤/٢٠١٥ | ٢٠١٥/٢٠١٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة والرى والصيد | ١٠,٦ | ١٤٢٥٨,٠٤ | ١٥٣٩٨,٦٨ | ١٦٦٣٠,٥٨ | ١٧٩٦١,٠٣ | ١٩٣٩٧,٩١ | ٢٠٩٤٩,٧٤ | ٢٢٦٢٥,٧٢ | ٢٤٤٣٥,٧٨ | ٢٦٣٩٠,٦٤ | ٢٨٥٠١,٨٩ | ٣٠٧٨٢,٠٤ |
| البترول الخام | ٥,٥ | ٧٣٩٨,٠٤ | ٧٩٨٩,٨٨ | ٨٦٢٩,٠٧ | ٩٣١٩,٤٠ | ١٠٠٦٤,٩٥ | ١٠٨٧٠,١٥ | ١١٧٣٩,٧٦ | ١٢٦٧٨,٩٤ | ١٣٦٩٣,٢٦ | ١٤٧٨٨,٧٢ | ١٥٩٧١,٨١ |
| منتجات البترول | ٥ | ٦٧٢٥,٤٩ | ٧٢٦٣,٥٣ | ٧٨٤٤,٦١ | ٨٤٧٢,١٨ | ٩١٤٩,٩٦ | ٩٨٨١,٩٥ | ١٠٦٧٢,٥١ | ١١٥٢٦,٣١ | ١٢٤٤٨,٤١ | ١٣٤٤٤,٢٩ | ١٤٥١٩,٨٣ |
| الصناعات التحويلية | ٩,٢ | ١٢٣٧٤,٩٠ | ١٣٣٦٤,٩٠ | ١٤٤٣٤,٠٩ | ١٥٥٨٨,٨١ | ١٦٨٣٥,٩٢ | ١٨١٨٢,٧٩ | ١٩٦٣٧,٤٢ | ٢١٢٠٨,٤١ | ٢٢٩٠٥,٠٨ | ٢٤٧٣٧,٤٩ | ٢٦٧١٦,٤٩ |
| الغاز الطبيعى | ٦,٦ | ٨٨٧٧,٦٥ | ٩٥٨٧,٨٦ | ١٠٣٥٤,٨٩ | ١١١٨٣,٢٨ | ١٢٠٧٧,٩٤ | ١٣٠٤٤,١٨ | ١٤٠٨٧,٧١ | ١٥٢١٤,٧٣ | ١٦٤٣١,٩١ | ١٧٧٤٦,٤٦ | ١٩١٦٦,١٨ |
| الكهرباء | ٨,٧ | ١١٧٠٢,٣٥ | ١٢٦٣٨,٥٤ | ١٣٦٤٩,٦٣ | ١٤٧٤١,٦٠ | ١٥٩٢٠,٩٢ | ١٧١٩٤,٦٠ | ١٨٥٧٠,١٧ | ٢٠٠٥٥,٧٨ | ٢١٦٦٠,٢٤ | ٢٣٣٩٣,٠٦ | ٢٥٢٦٤,٥١ |
| المياه | ٣,٣ | ٤٤٣٨,٨٢ | ٤٧٩٣,٩٣ | ٥١٧٧,٤٤ | ٥٥٩١,٦٤ | ٦٠٣٨,٩٧ | ٦٥٢٢,٠٩ | ٧٠٤٣,٨٦ | ٧٦٠٧,٣٦ | ٨٢١٥,٩٥ | ٨٨٧٣,٢٣ | ٩٥٨٣,٠٩ |
| التشييد والبناء | ١,٥ | ٢٠١٧,٦٥ | ٢١٧٩,٠٦ | ٢٣٥٣,٣٨ | ٢٥٤١,٦٥ | ٢٧٤٤,٩٩ | ٢٩٦٤,٥٩ | ٣٢٠١,٧٥ | ٣٤٥٧,٨٩ | ٣٧٣٤,٥٢ | ٤٠٣٣,٢٩ | ٤٣٥٥,٩٥ |
| النقل والمواصلات والتخزين | ١٥ | ٢٠١٧٦,٤٧ | ٢١٧٩٠,٥٩ | ٢٣٥٣٣,٨٤ | ٢٥٤١٦,٥٥ | ٢٧٤٤٩,٨٧ | ٢٩٦٤٥,٨٦ | ٣٢٠١٧,٥٣ | ٣٤٥٧٨,٩٣ | ٣٧٣٤٥,٢٤ | ٤٠٣٣٢,٨٦ | ٤٣٥٥٩,٤٩ |
| قناة السويس | ٠,٥ | ٦٧٢,٥٥ | ٧٢٦,٣٥ | ٧٨٤,٤٦ | ٨٤٧,٢٢ | ٩١٥,٠٠ | ٩٨٨,٢٠ | ١٠٦٧,٢٥ | ١١٥٢,٦٣ | ١٢٤٤,٨٤ | ١٣٤٤,٤٣ | ١٤٥١,٩٨ |
| تجارة ومال وتامين | ٢,٢ | ٢٩٥٩,٢٢ | ٣١٩٥,٩٥ | ٣٤٥١,٦٣ | ٣٧٢٧,٧٦ | ٤٠٢٥,٩٨ | ٤٣٤٨,٠٦ | ٤٦٩٥,٩٠ | ٥٠٧١,٥٨ | ٥٤٧٧,٣٠ | ٥٩١٥,٤٩ | ٦٣٨٨,٧٣ |
| خدمات تعليمية | ٤,٢ | ٥٦٤٩,٤١ | ٦١٠١,٣٧ | ٦٥٨٩,٤٧ | ٧١١٦,٦٣ | ٧٦٨٥,٩٦ | ٨٣٠٠,٨٤ | ٨٩٦٤,٩١ | ٩٦٨٢,١٠ | ١٠٤٥٦,٦٧ | ١١٢٩٣,٢٠ | ١٢١٩٦,٦٦ |
| خدمات صحية | ٣,٢ | ٤٣٠٤,٣١ | ٤٦٤٨,٦٦ | ٥٠٢٠,٥٥ | ٥٤٢٢,٢٠ | ٥٨٥٥,٩٧ | ٦٣٢٤,٤٥ | ٦٨٣٠,٤١ | ٧٣٧٦,٨٤ | ٧٩٦٦,٩٩ | ٨٦٠٤,٣٤ | ٩٢٩٢,٦٩ |
| المطاعم والفنادق | ٣ | ٤٠٣٥,٢٩ | ٤٣٥٨,١٢ | ٤٧٠٦,٧٧ | ٥٠٨٣,٣١ | ٥٤٨٩,٩٧ | ٥٩٢٩,١٧ | ٦٤٠٣,٥١ | ٦٩١٥,٧٩ | ٧٤٦٩,٠٥ | ٨٠٦٦,٥٧ | ٨٧١١,٩٠ |
| الأنشطة العقارية | ١١,٥ | ١٥٤٦٨,٦٣ | ١٦٧٠٦,١٢ | ١٨٠٤٢,٦١ | ١٩٤٨٦,٠٢ | ٢١٠٤٤,٩٠ | ٢٢٧٢٨,٤٩ | ٢٤٥٤٦,٧٧ | ٢٦٥١٠,٥١ | ٢٨٦٣١,٣٥ | ٣٠٩٢١,٨٦ | ٣٣٣٩٥,٦١ |
| خدمات أخرى | ٨,٤ | ١١٢٩٨,٨٣ | ١٢٢٠٢,٧٣ | ١٣١٧٨,٩٥ | ١٤٢٣٣,٢٧ | ١٥٣٧١,٩٣ | ١٦٦٠١,٦٨ | ١٧٩٢٩,٨٢ | ١٩٣٦٤,٢٠ | ٢٠٩١٣,٣٤ | ٢٢٥٨٦,٤٠ | ٢٤٣٩٣,٣٢ |
| موازنات خاصة | ٠,٢ | ٢٦٩,٠٢ | ٢٩٠,٥٤ | ٣١٣,٧٨ | ٣٣٨,٨٩ | ٣٦٦,٠٠ | ٣٩٥,٢٨ | ٤٢٦,٩٠ | ٤٦١,٠٥ | ٤٩٧,٩٤ | ٥٣٧,٧٧ | ٥٨٠,٧٩ |
| أخرى | ١,٢ | ١٦١٤,١٢ | ١٧٤٣,٢٥ | ١٨٨٢,٧١ | ٢٠٣٣,٣٢ | ٢١٩٥,٩٩ | ٢٣٧١,٦٧ | ٢٥٦١,٤٠ | ٢٧٦٦,٣١ | ٢٩٨٧,٦٢ | ٣٢٢٦,٦٣ | ٣٤٨٤,٧٦ |
| الاجمالى | ١٠٠ | ١٣٤٥١٠ | ١٤٥٢٧١ | ١٥٦٨٩٢ | ١٦٩٤٤٤ | ١٨٢٩٩٩ | ١٩٧٦٣٩ | ٢١٣٤٥٠ | ٢٣٠٥٢٦ | ٢٤٨٩٦٨ | ٢٦٨٨٨٦ | ٢٩٠٣٩٧ |

المصدر: محسوب على أساس الاستثمارات الواردة فى الجدول الأول وعلى أساس الهيكل النسبى لتوزيع الاستثمارات على القطاعات طبقا للخطة ٢٠٠٤/٢٠٠٥

٥٠٥ توزيع الاستثمارات المقدرة علي المحافظات :-

في ظل هيكل توزيع الاستثمارات علي المحافظات خلال الخطة القومية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ أمكن توزيع الاستثمارات المقدرة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ـ٢٠١٥/٢٠١٦ وذلك بالنسبة للبدائل الثلاثة وقد كانت تقديرات الاستثمارات بالنسبة للمحافظات علي النحو التالى : -

١٠٥٠٥ توزيع الاستثمارات على القطاعات فى ظل البدائل الأول: تحقيق معدل نمو قدره ٤% :-

فى ظل استمرار هيكل توزيع الاستثمارات علي المحافظات علي ما هو عليه فإن الاستثمارات المخصصة للبديل الأول بالنسبة لمحافظة القاهرة سوف يرتفع من ١١٤٣٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ١٣٩١٠ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ١٦٩٢٤ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ أما بالنسبة لمحافظة الجيزة فإن حجم الاستثمارات المقدرة سوف يرتفع من ٤٦٢٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٥٦٢٥ مليون جنيه عام ٢١٠/٢٠١١ ثم الى ٦٨٤٤ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، وبالنسبة لمحافظة القليوبية فإن حجم الاستثمار سيتزايد من ٢١٨٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٢٦٥٩ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ويصل الى ٣٢٣٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

وفى محافظة الاسكندرية فإن الاستثمار المخصص لها فى ظل هذا البديل سيكون ٦٦٤١ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ يصل الى ٨٠٨٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ وفى عام ٢٠١٥/٢٠١٦ يصل الى ٩٨٣٠ مليون جنيه ، اما محافظة البحيرة فإن استثماراتها سوف ترتفع من ٢٢٦٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٢٧٦١ مليون جنيه ثم الى ٣٣٥٩ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . اما محافظة مطروح فسوف يرتفع حجم الاستثمار المخصص لها من ١٥١٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ١٤٤١ مليون جنيه عام ٢٠١٠ /٢٠١١ واخيراً يصل الى ٢٢٤٠ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . وتتزايد الاستثمارات المخصصة لمحافظة المنوفية من ١٥٩٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ١٩٤٣ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ، تصل الى ٢٣٦٤ مليون جنيه في نهاية الفترة وهى عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

وفيما يتعلق بمحافظة الغربية فيرتفع استثماراتها من ١٩٣٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٢٣٥٢ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم يصل الى ٢٨٦٢ في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، وتقدر استثمارات محافظة كفر الشيخ بـ١١٧٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ لتصل الى ١٤٣٢ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ وأخيراً يصل في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ الى ١٧٤٢ مليون جنيه .

وفى محافظة دمياط تقدر الإستثمارات في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بـ ٢٥٢٢ مليون جنيه تصل الى ٣٠٦٨ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم الى ٣٧٣٣ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، وبالنسبة لمحافظة الدقهلية فإن الاستثمارات في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تقدر ٢١٠١ مليون جنيه تصل في عام ٢٠١١/٢٠١٠ الى ٢٥٥٧ مليون جنيه وفى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ الى ٣١١١,١ مليون جنيه . أما محافظة شمال سيناء فإن استثماراتها المقدرة في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تبلغ ٢٢٦٩ مليون جنيه ترتفع ليصل الى ٢٧٦١ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم الى ٣٣٥٩ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

وتقدر استثمارات محافظة جنوب سيناء ١٤٢٩ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تصل الى ٢٧٦١ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، ثم الى ٢١١٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ أما محافظة بور سعيد فتقدر استثماراتها بـ ٢٤٣٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، تصل الى ٢٩٦٦ مليون جنيه ٢٠١٠ /٢٠١١ وفى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ تصل الى ٣٦٠٨ مليون جنيه . وبالنسبة لمحافظة السويس فإن استثماراتها في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ قدرت بـ ٣١٩٤ مليون جنيه تزداد ليصل الى ٣٨٨٦ مليون جنيه عام ٢٠١٠ /٢٠١١ واخيراً تصل الى ٤٧٢٨ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

وتقدر الإستثمار في محافظة الإسماعيلية بـ ٢٦٠٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ترتفع لتصل إلى ٣١٧٠ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠وأخيراً تصل الاستثمارات المقدرة لمحافظة الإسماعيلية ٣٨٥٧ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

وفيما يتعلق بمحافظة الشرقية فإن استثماراتها في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تقدر بـ ١٧٦٥ تقفز الى ٢١٤٧ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم الى ٢٦١٣ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وفيما يتعلق بمحافظة بنى سويف فإن حجم الاستثمارات المقدر لها في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ هو ١٩٣٣ مليون جنيه ، يصل في عام ٢٠١١/٢٠١٠ الى ٢٣٥٢ مليون جنيه والى ٢٨٦٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

وبالنسبة لمحافظة الفيوم تقدر الاستثمارات المخصصة لها بحوالى ١٨٤٩ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، يصل حجم هذه الاستثمارات الى ٢٢٥٠ مليون جنيه في عام

٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ٢٧٣٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . وبالنسبة لمحافظة المنيا من الاستثمارات المخصصة لها طبقا لهذا البديل تبلغ ٢٤٣٧ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تصل الى ٢٩٦٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ وأخيراً تصل هذه الاستثمارات الى ٣٦٠٨ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ وبالنسبة لمحافظة اسيوط فتبلغ الاستثمارات المقدرة في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، ٢٤٣٧ مليون جنيه ، ترتفع لتصل الى ٢٩٦٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ ، وتصل في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ الى ٣٦٠٨ مليون جنيه .

أما محافظة الوادى الجديد فإن الاستثمارات بها في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تقدر بـ ٣٠٢٦ مليون جنيه ، وفى عام ٢٠١٠/٢٠١١ تصل الى ٣٦٨٢ مليون جنيه وأخيراً في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ تصل الى ٤٤٧٩ مليون جنيه ، وتصل استثمارات محافظة سوهاج في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٣٠٢٦ مليون جنيه تصل إلى ٣٦٨٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ٤٤٧٩ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

أما محافظة قنا فإن حجم الاستثمارات المقدرة لها في عام ٢٠٠١/٢٠٠٥ تبلغ ٨٤٠ مليون جنيه ، تصل في عام ٢٠١٠/٢٠١١ الى ١٠٢٢ مليون جنيه وفى عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ١٢٤٤ مليون جنيه . وفيما يتعلق بالأقصر فإن استثماراتها في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تقدر بـ ٣١٩٤ مليون جنيه ، تصل إلى ٣٨٨٦ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ٤٧٢٨ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

وتقدر استثمارات محافظة أسوان في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بـ ٢٣٥٣ مليون جنيه ، ترتفع ليصل الى ٢٨٦٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ٣٤٨٤ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . اما فيما يتعلق بمحافظة البحر الأحمر فأن استثماراتها المقدرة في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تبلغ ٣٦٩٩ مليون جنيه ، وفى عام ٢٠١٠/٢٠١١ يصل الى ٤٥٠٠ مليون جنيه ، وتبلغ ٥٤٧٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

أما الاستثمارات غير الموزعة طبقا لهذا البديل فسوف ترتفع من ٧٦٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٩٣٠٧ مليون جنيه عام ٢٠١٠ /٢٠١١ ثم الى ١١٣٢٤ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦. وهى الاستثمارات غير الموزعة مركزية وتخدم أكثر من محافظة .

## جدول رقم (٥) توزيع الاستثمارات المقدرة على المحافظات فى الفترة(٢٠٠٥/٢٠٠٦- ٢٠١٥/٢٠١٦) طبقا للبديل الأول

القيمة بالمليون جنيه

| المحافظة | الهيكل النسبى | ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | ٢٠٠٧/٢٠٠٨ | ٢٠٠٨/٢٠٠٩ | ٢٠٠٩/٢٠١٠ | ٢٠١٠/٢٠١١ | ٢٠١١/٢٠١٢ | ٢٠١٢/٢٠١٣ | ٢٠١٣/٢٠١٤ | ٢٠١٤/٢٠١٥ | ٢٠١٥/٢٠١٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القاهرة | ١٣,٦ | ١١٤٣٣,٣٤ | ١١٨٩٠,٧ | ١٢٣٦٦,٣ | ١٢٨٦٠,٩ | ١٣٣٧٥,٤ | ١٣٩١٠,٤ | ١٤٤٦٦,٨ | ١٥٠٤٥,٥ | ١٥٦٤٧,٣ | ١٦٢٧٣,٢ | ١٦٩٢٤,١ |
| الجيزة | ٥,٥ | ٤٦٢٣,٧٨ | ٤٨٠٨,٧٣ | ٥٠٠١,٠٨ | ٥٢٠١,١٢ | ٥٤٠٩,١٦ | ٥٦٢٥,٥٣ | ٥٨٥٠,٥٥ | ٦٠٨٤,٥٧ | ٦٣٢٧,٩٦ | ٦٥٨١,٠٧ | ٦٨٤٤,٣٢ |
| القليوبية | ٢,٦ | ٢١٨٥,٧٨ | ٢٢٧٣,٢٢ | ٢٣٦٤,١٤ | ٢٤٥٨,٧١ | ٢٥٥٧,٠٦ | ٢٦٥٩,٣٤ | ٢٧٦٥,٧١ | ٢٨٧٦,٣٤ | ٢٩٩١,٤ | ٣١١١,٠٥ | ٣٢٣٥,٥ |
| **جملة إقليم القاهرة** | ٢١,٧ | ١٨٢٤٢,٨٩ | ١٨٩٧٣ | ١٩٧٣٢ | ١٠٥٢١ | ٢١٣٤٢ | ٢٢١٩٥ | ٢٣٠٨٣ | ٢٤٠٠٦ | ٢٤٩٦٧ | ٢٥٩٦٥ | ٢٧٠٠٤ |
| الإسكندرية | ٧,٩ | ٦٦٤١,٤٢ | ٦٩٠٧,٠٨ | ٧١٨٣,٣٦ | ٧٤٧٠,٧ | ٧٧٦٩,٥٣ | ٨٠٨٠,٣١ | ٨٤٠٣,٥٢ | ٨٧٣٩,٦٦ | ٩٠٨٩,٢٥ | ٩٤٥٢,٨٢ | ٩٨٣٠,٩٣ |
| البحيرة | ٢,٧ | ٢٢٦٩,٨٥ | ٢٣٦٠,٦٥ | ٢٤٥٥,٠٧ | ٢٥٥٣,٢٨ | ٢٦٥٥,٤١ | ٢٧٦١,٦٢ | ٢٨٧٢,٠٩ | ٢٩٨٦,٩٧ | ٣١٠٦,٤٥ | ٣٢٣٠,٧١ | ٣٣٥٩,٩٤ |
| مطروح | ١,٨ | ١٥١٣,٢٤ | ١٥٧٣,٧٦ | ١٦٣٦,٧٢ | ١٧٠٢,١٨ | ١٧٧٠,٢٧ | ١٨٤١,٠٨ | ١٩١٤,٧٣ | ١٩٩١,٣١ | ٢٠٧٠,٩٧ | ٢١٥٣,٨١ | ٢٢٣٩,٩٦ |
| **جملة إقليم الإسكندرية** | ١٢,٤ | ١٠٤٢٤,٥١ | ١٠٨٤١ | ١١٢٧٥ | ١١٧٢٦ | ١٢١٩٥ | ١٢٦٨٣ | ١٣١٩٠ | ١٣٧١٨ | ١٤٢٦٧ | ١٤٨٣٧ | ١٥٤٣١ |
| المنوفية | ١,٩ | ١٥٩٧,٣٠ | ١٦٦١,٢ | ١٧٢٧,٦٤ | ١٧٩٦,٧٥ | ١٨٦٨,٦٢ | ١٩٤٣,٣٦ | ٢٠٢١,١ | ٢١٠١,٩٤ | ٢١٨٦,٠٢ | ٢٢٧٣,٤٦ | ٢٣٦٤,٤ |
| الغربية | ٢,٣ | ١٩٣٣,٥٨ | ٢٠١٠,٩٢ | ٢٠٩١,٣٦ | ٢١٧٥,٠١ | ٢٢٦٢,٠١ | ٢٣٥٢,٤٩ | ٢٤٤٦,٥٩ | ٢٥٤٤,٤٦ | ٢٦٤٦,٢٤ | ٢٧٥٢,٠٩ | ٢٨٦٢,١٧ |
| كفر الشيخ | ١,٤ | ١١٧٦,٩٦ | ١٢٢٤,٠٤ | ١٢٧٣ | ١٣٢٣,٩٢ | ١٣٧٦,٨٨ | ١٤٣١,٩٥ | ١٤٨٩,٢٣ | ١٥٤٨,٨ | ١٦١٠,٧٥ | ١٦٧٥,١٨ | ١٧٤٢,١٩ |
| دمياط | ٣ | ٣٥٢٢,٠٦ | ٢٦٢٢,٩٤ | ٢٧٢٧,٨٦ | ٢٨٣٦,٩٧ | ٢٩٥٠,٤٥ | ٣٠٦٨,٤٧ | ٣١٩١,٢١ | ٣٣١٨,٨٦ | ٣٤٥١,٦١ | ٣٥٨٩,٦٨ | ٣٧٣٣,٢٦ |
| الدقهلية | ٢,٥ | ٢١٠١,٧٢ | ٢١٨٥,٧٨ | ٢٢٧٣,٢٢ | ٢٣٦٤,١٤ | ٢٤٥٨,٧١ | ٢٥٥٧,٠٦ | ٢٦٥٩,٣٤ | ٢٧٦٥,٧١ | ٢٨٧٦,٣٤ | ٢٩٩١,٤ | ٣١١١,٠٥ |
| **جملة إقليم الدلتا** | ١١,١ | ٩٣٣١,٦٢ | ٩٧٠٤,٩ | ١٠٠٩٣ | ١٠٤٩٧ | ١٠٩١٧ | ١١٣٥٣ | ١١٨٠٧ | ١٢٢٨٠ | ١٢٧٧١ | ١٣٢٨٢ | ١٣٨١٣ |
| شمال سيناء | ٣,١ | ٢٦٠٦,١٣ | ٢٧١٠,٣٧ | ٢٨١٨,٧٩ | ٢٩٣١,٥٤ | ٣٠٤٨,٨ | ٣١٧٠,٧٥ | ٣٢٩٧,٥٨ | ٣٤٢٩,٤٩ | ٣٥٦٦,٦٧ | ٣٧٠٩,٣٣ | ٣٨٥٧,٧١ |
| جنوب سيناء | ٢,١ | ١٧٦٥,٤٤ | ١٨٣٦,٠٦ | ١٩٠٩,٥ | ١٩٨٥,٨٨ | ٢٠٦٥,٣٢ | ٢١٤٧,٩٣ | ٢٢٣٣,٨٥ | ٢٣٢٣,٢ | ٢٤١٦,١٣ | ٢٥١٢,٧٧ | ٢٦١٣,٢٨ |
| بورسعيد | ٢,٧ | ٢٢٦٩,٨٥ | ٢٣٦٠,٦٥ | ٢٤٥٥,٠٧ | ٢٥٥٣,٢٨ | ٢٦٥٥,٤١ | ٢٧٦١,٦٢ | ٢٨٧٢,٠٩ | ٢٩٨٦,٩٧ | ٣١٠٦,٤٥ | ٣٢٣٠,٧١ | ٣٣٥٩,٩٤ |
| السويس | ١,٧ | ١٤٢٩,١٧ | ١٤٨٦,٣٣ | ١٥٤٥,٧٩ | ١٦٠٧,٦٢ | ١٦٧١,٩٢ | ١٧٣٨,٨ | ١٨٠٨,٣٥ | ١٨٨٠,٦٩ | ١٩٥٥,٩١ | ٢٠٣٤,١٥ | ٢١١٥,٥٢ |
| الإسماعيلية | ٢,٩ | ٢٤٣٧,٩٩ | ٢٥٣٥,٥١ | ٢٦٣٦,٩٣ | ٢٧٤٢,٤١ | ٢٨٥٢,١ | ٢٩٦٦,١٩ | ٣٠٨٤,٨٤ | ٣٢٠٨,٢٣ | ٣٣٣٦,٥٦ | ٣٤٧٠,٠٢ | ٣٦٠٨,٨٢ |
| الشرقية | ٣,٨ | ٣١٩٤,٦١ | ٣٣٢٢,٣٩ | ٣٤٥٥,٢٩ | ٣٥٩٣,٥ | ٣٧٣٧,٢٤ | ٣٨٨٦,٧٣ | ٤٠٤٢,٢ | ٤٢٠٣,٨٩ | ٤٣٧٢,٠٤ | ٤٥٤٦,٩٢ | ٤٧٢٨,٨ |
| **جملة إقليم القناة** | ١٦,٣ | ١٣٧٠٣,١٩ | ١٤٢٥١ | ١٤٨٢١ | ١٥٤١٤ | ١٦٠٣١ | ١٦٦٧٢ | ١٧٣٣٩ | ١٨٠٣٢ | ١٨٧٥٤ | ١٩٥٠٤ | ٢٠٢٨٤ |
| بنى سويف | ٢,٣ | ١٩٣٣,٥٨ | ٢٠١٠,٩٢ | ٢٠٩١,٣٦ | ٢١٧٥,٠١ | ٢٢٦٢,٠١ | ٢٣٥٢,٤٩ | ٢٤٤٦,٥٩ | ٢٥٤٤,٤٦ | ٢٦٤٦,٢٤ | ٢٧٥٢,٠٩ | ٢٨٦٢,١٧ |
| الفيوم | ٢,٢ | ١٨٤٩,٥١ | ١٩٢٣,٤٩ | ٢٠٠٠,٤٣ | ٢٠٨٠,٤٥ | ٢١٦٣,٦٧ | ٢٢٥٠,٢١ | ٢٣٤٠,٢٢ | ٢٤٣٣,٨٣ | ٢٥٣١,١٨ | ٢٦٣٢,٤٣ | ٢٧٣٧,٧٣ |
| المنيا | ٢,٩ | ٢٤٣٧,٩٩ | ٢٥٣٥,٥١ | ٢٦٣٦,٩٣ | ٢٧٤٢,٤١ | ٢٨٥٢,١ | ٢٩٦٦,١٩ | ٣٠٨٤,٨٤ | ٣٢٠٨,٢٣ | ٣٣٣٦,٥٦ | ٣٤٧٠,٠٢ | ٣٦٠٨,٨٢ |
| **جملة إقليم شمال الصعيد** | ٧,٤ | ٦٢٢١,٠٨ | ٦٤٦٩,٩ | ٦٧٢٨,٧ | ٦٩٩٧,٩ | ٧٢٧٧,٨ | ٧٥٦٨,٩ | ٧٨٧١,٧ | ٨١٨٦,٥ | ٨٥١٤ | ٨٨٥٤,٥ | ٩٢٠٨,٧ |
| أسيوط | ٢,٩ | ٢٤٣٧,٩٩ | ٢٥٣٥,٥١ | ٢٦٣٦,٩٣ | ٢٧٤٢,٤١ | ٢٨٥٢,١ | ٢٩٦٦,١٩ | ٣٠٨٤,٨٤ | ٣٢٠٨,٢٣ | ٣٣٣٦,٥٦ | ٣٤٧٠,٠٢ | ٣٦٠٨,٨٢ |
| الوادى الجديد | ٣,٦ | ٣٠٢٦,٤٧ | ٣١٤٧,٥٣ | ٣٢٧٣,٤٣ | ٣٤٠٤,٣٧ | ٣٥٤٠,٥٤ | ٣٦٨٢,١٦ | ٣٨٢٩,٤٥ | ٣٩٨٢,٦٣ | ٤١٤١,٩٣ | ٤٣٠٧,٦١ | ٤٤٧٩,٩٢ |
| سوهاج | ٣,٦ | ٣٠٢٦,٤٧ | ٣١٤٧,٥٣ | ٣٢٧٣,٤٣ | ٣٤٠٤,٣٧ | ٣٥٤٠,٥٤ | ٣٦٨٢,١٦ | ٣٨٢٩,٤٥ | ٣٩٨٢,٦٣ | ٤١٤١,٩٣ | ٤٣٠٧,٦١ | ٤٤٧٩,٩٢ |
| قنا | ٢ | ٢٤٠٠,٦٩ | ٨٧٤,٣١٤ | ٩٠٩,٢٨٦ | ٩٤٥,٦٥٨ | ٩٨٣,٤٨٤ | ١٠٢٢,٨٢ | ١٠٦٣,٧٤ | ١١٠٦,٢٩ | ١١٥٠,٥٤ | ١١٩٦,٥٦ | ١٢٤٤,٤٢ |
| الأقصر | ٣,٨ | ٣١٩٤,٦١ | ٣٣٢٢,٣٩ | ٣٤٥٥,٢٩ | ٣٥٩٣,٥ | ٣٧٣٧,٢٤ | ٣٨٨٦,٧٣ | ٤٠٤٢,٢ | ٤٢٠٣,٨٩ | ٤٣٧٢,٠٤ | ٤٥٤٦,٩٢ | ٤٧٢٨,٨ |
| أسوان | ٢,٨ | ٢٣٥٣,٩٢ | ٢٤٤٨,٠٨ | ٢٥٤٦ | ٢٦٤٧,٨٤ | ٢٧٥٣,٧٦ | ٢٨٦٣,٩١ | ٢٩٧٨,٤٦ | ٣٠٩٧,٦ | ٣٢٢١,٥ | ٣٣٥٠,٣٦ | ٣٤٨٤,٣٨ |
| البحر الأحمر | ٤,٤ | ٣٦٩٩,٠٢ | ٣٨٤٦,٩٨ | ٤٠٠٠,٨٦ | ٤١٦٠,٨٩ | ٤٣٢٧,٣٣ | ٤٥٠٠,٤٢ | ٤٦٨١,٤٤ | ٤٨٦٧,٦٦ | ٥٠٦٢,٣٦ | ٥٢٦٤,٨٦ | ٥٤٧٥,٤٥ |
| **جملة إقليم جنوب الصعيد** | ٢٢,١ | ١٨٥٧٩,١٧ | ١٩٣٢٢ | ٢٠٠٩٥ | ٢٠٨٩٩ | ٢١٧٣٥ | ٢٢٦٠٤ | ٢٣٥٠٩ | ٢٤٤٤٩ | ٢٥٤٢٧ | ٢٦٤٤٤ | ٢٧٥٠٢ |
| غير موزع | ٩,١ | ٧٦٥٠,٢٥ | ٧٩٥٦,٢٦ | ٨٢٧٤,٥١ | ٨٦٠٥,٤٩ | ٨٩٤٩,٧١ | ٩٣٠٧,٦٩ | ٩٦٨٠ | ١٠٠٦٧,٢ | ١٠٤٦٩,٩ | ١٠٨٨٨,٧ | ١١٣٢٤,٢ |
| اجمالى | ١٠٠ | ٨٤٠٦٨,٦٤ | ٨٧٤٣١,٤ | ٩٠٩٢٨,٦ | ٩٥٦٥٠,٨ | ٩٨٣٤٨,٤ | ١٠٢٢٨٢ | ١٠٦٣٧٤ | ١١٠٦٢٩ | ١١٥٠٥٤ | ١١٩٦٥٦ | ١٢٤٤٤٢ |

المصدر: محسوب على أساس الاستثمارات الواردة فى الجدول الأول وعلى أساس الهيكل النسبى لتوزيع الاستثمارات على المحافظات طبقا للخطة ٢٠٠٢/٢٠٠٧

٢٠٥٠٥ توزيع الاستثمارات المقدرة علي المحافظات في ظل البديل الثانى تحقيق معدل نمو ٦% :-

فى ظل هذا البديل تبلغ الاستثمارات في محافظة القاهرة ١٣٧٢٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ يصل الى ١٨٣٦٠ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٢٤٥٧٠ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، أما بالنسبة لمحافظة الجيزة فإن حجم الاستثمارات المقدرة لها فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تبلغ ٥٥٤٨ مليون جنيه ترتفع لتصل الى ٧٤٢٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٩٩٣٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

وفيما يتعلق بمحافظة القليوبية فإن استثماراتها المقدرة في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ تبلغ ٢٦٢٢ مليون جنيه وفى عام ٢٠١١/٢٠١٠ تبلغ ٣٥١٠ مليون جنيه واخيراً تبلغ في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ حوالي ٤٦٩٧ مليون جنيه .

أما فيما يتعلق بمحافظة الإسماعيلية فإن استثماراتها تقدر بـ ٧٩٦٩ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ترتفع لتصل إلى ١٠٦٦٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠والى ١٤٢٧٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وترتفع استثمارات محافظة البحيرة من ٢٧٢٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٣٦٤٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ وأخيراً تصل الى ٤٨٧٨ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

وبالنسبة لمحافظة مطروح فإن استثماراتها المقدرة سوف ترتفع من ١٨١٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٣٤٣٠ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم الى ٣٢٥٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

وبالنسبة لمحافظة المنوفية فإن استثماراتها سوف ترتفع من ١٩١٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٥٦٥ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم الى ٣٤٣٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وتقدر الاستثمارات في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بالنسبة لمحافظة الغربية بـ ٢٣٢٠ مليون جنيه ، وفى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بـ ٣١٠٥ مليون جنيه ، وفى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بـ ٤١٥٥ مليون جنيه .

أما محافظة كفر الشيخ فيقدر حجم إستثماراتها في عام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ بـ ١٤١٢ مليون جنيه ، يرتفع ليصل فى عام ٢٠١٠ /٢٠١١ إلى ١٨٩٠ مليون جنيه والى ٢٥٢٩ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦. وتبلغ استثمارات محافظة دمياط في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ما قدره ٣٠٢٦ مليون جنيه ، ترتفع هذه الاستثمارات لتصل الى ٤٠٥٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ٥٤١٩ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، وبالنسبة لمحافظة الدقهلية فإن استثماراتها المقدرة في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تبلغ ٢٥٢٢ مليون جنيه ترتفع لتصل الى ٣٣٧٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ٥٤١٩ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

وبالنسبة لمحافظة شمال سيناء فإن استثماراتها المقدرة في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تبلغ ٣١٢٧ مليون جنيه ، ترتفع في عام ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل الى ٤١٨٥ مليون جنيه والى ٥٦٠٠ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، ومحافظة جنوب سيناء تقدر استثماراتها في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بـ ٢١١٨مليون جنيه ، ترتفع لتصل الى ٢٨٣٥ في عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ٣٧٩٤ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ وتقدر استثمارات محافظة بور سعيد بـ ٢٧٢٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ترتفع ليصل الى ٣٦٦٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ٤٨٧٨مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . أما محافظة السويس فتقدر استثماراتها في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بـ ١٧١٥ مليون جنيه ، وفى عام ٢٠١٠/٢٠١١ تقدر بـ ٢٢٩٥مليون جنيه ، وتصل في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ الى ٣٠٧١ مليون جنيه . اما محافظة الاسماعيلية ، فتقدر استثماراتها في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بـ ٢٩٢٥ مليون جنيه ترتفع ليصل الى ٣٩١٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ٥٢٣٩مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . وفيما يخص محافظة الشرقية فإن استثماراتها تقدر بـ ٣٨٣٣ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، ترتفع ليصل الى ٥١٣٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ٦٨٦٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

أما فيما يتعلق بمحافظة بنى سويف فإن الاستثمارات المقدرة في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تبلغ ٢٣٢٠ مليون جنيه ، تصل الى ٣١٠٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ٤١٥٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . وتقدر استثمارات محافظة الفيوم في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بـ ٢٢١٩ مليون جنيه ، يصل الى ٢٩٧٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ٣٩٧٤ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . وبالنسبة

لمحافظة المنيا تقدر استثماراتها في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بـ ٢٩٢٥ مليون جنيه تصل الى ٣٩١٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ وأخيرا الى ٥٢٣٩ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

وتقدر استثمارات محافظة أسيوط في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بـ ٢٩٢٥ مليون جنيه ، ترتفع الى ٣٩١٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ٥٢٣٩ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . وبالنسبة لمحافظة الوادى الجديد تقدر استثماراتها في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بـ ٣٦٣١ مليون جنيه ، ترتفع لتصل الى ٤٨٦٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ والى ٦٥٠٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . وترتفع الاستثمارات المقدرة لمحافظة سوهاج من ٣٦٣١ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ٤٨٦٠ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ٦٥٠٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . ومحافظة قنا قدرت استثماراتها بـ ١٠٠٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ، يرتفع لتبلغ ١٣٥٠ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم ١٨٠٦ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ . وتقدر استثمارات الإقصر في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بـ ٣٨٣٣ مليون جنيه ، ترتفع في عام ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل الى ٥١٣٠ مليون جنيه ، الى ٦٨٦٥ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، وتقدر استثمارات محافظة اسوان بـ ٢٨٢٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، والى ٣٧٨٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ وفى عام ٢٠١٥/٢٠١٦ تصل الإستثمارات الى ٥٠٥٨ مليون جنيه . اما محافظة البحر الاحمر فيقدر استثمارات هذه المحافظة في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بـ ٤٤٣٨ مليون جنيه ، وفى عام ٢٠١٠/٢٠١١ بـ ٥٩٤٠ واخيراً في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بـ ٧٩٤٩ مليون جنيه . اما الاستثمارات غير الموزعة ترتفع من ٩١٨٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ١٢٢٨٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ١٦٤٤١ عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

## جدول رقم (٦) جتوزيع الاستثمارات المقدرة على المحافظات فى الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠١٥/٢٠١٦) طبقا للبديل الثانى

القيمة بالمليون جنيه

| المحافظة | الهيكل النسبى | ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | ٢٠٠٧/٢٠٠٨ | ٢٠٠٨/٢٠٠٩ | ٢٠٠٩/٢٠١٠ | ٢٠١٠/٢٠١١ | ٢٠١١/٢٠١٢ | ٢٠١٢/٢٠١٣ | ٢٠١٣/٢٠١٤ | ٢٠١٤/٢٠١٥ | ٢٠١٥/٢٠١٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القاهرة | ١٢,٦ | ١٣٧٢٠,٠٠ | ١٣٧٢٠ | ١٥٤١٥,٨ | ١٦٣٤٠,٧ | ١٧٣٢١,٢ | ١٨٣٦٠,٥ | ١٩٤٦٢,١ | ٢٠٦٢٩,٨ | ٢١٨٦٧,٦ | ٢٣١٧٩,٧ | ٢٤٥٧٠,٤ |
| الجيزة | ٥,٥ | ٥٥٤٨,٥٣ | ٥٥٤٨,٥٣ | ٦٢٣٤,٣٣ | ٦٦٠٨,٣٩ | ٧٠٠٤,٨٩ | ٧٤٢٥,١٩ | ٧٨٧٠,٧ | ٨٣٤٢,٩٤ | ٨٨٤٣,٥١ | ٩٣٧٤,١٣ | ٩٩٣٦,٥٧ |
| القليوبية | ٢,٦ | ٢٦٢٢,٩٤ | ٢٦٢٢,٩٤ | ٢٩٤٧,١٤ | ٣١٢٣,٩٧ | ٣٣١١,٤ | ٣٥١٠,٠٩ | ٣٧٢٠,٦٩ | ٣٩٤٣,٩٣ | ٤١٨٠,٥٧ | ٤٤٣١,٤ | ٤٦٩٧,٢٩ |
| جملة اقليم القاهرة | ٢١,٧ | ٢١٨٩١,٤٧ | ٢١٨٩١ | ٢٤٥٩٧ | ٢٦٠٧٣ | ٢٧٦٣٧ | ٢٩٢٥٦ | ٣١٠٥٣ | ٣٢٩١٧ | ٣٤٨٩٢ | ٣٦٩٨٥ | ٣٩٢٠٤ |
| الأسكندرية | ٧,٩ | ٧٩٦٩,٧١ | ٧٩٦٩,٧١ | ٨٩٥٤,٧٦ | ٩٤٩٢,٠٥ | ١٠٠٦١,٦ | ١٠٦٦٥,٣ | ١١٣٠٥,٢ | ١١٩٨٣,٥ | ١٢٧٠٢,٥ | ١٣٤٦٤,٧ | ١٤٢٧٢,٥ |
| البحيرة | ٢,٧ | ٢٧٢٣,٨٢ | ٢٧٢٣,٨٢ | ٣٠٦٠,٤٩ | ٣٢٤٤,١٢ | ٣٤٣٨,٧٦ | ٣٦٤٥,٠٩ | ٣٨٦٣,٨ | ٤٠٩٥,٦٢ | ٤٣٤١,٣٦ | ٤٦٠١,٨٤ | ٤٨٧٧,٩٥ |
| مطروح | ١,٨ | ١٨١٥,٨٨ | ١٨١٥,٨٨ | ٢٠٤٠,٣٣ | ٢١٦٢,٧٥ | ٢٢٩٢,٥١ | ٢٤٣٠,٠٦ | ٢٧٣٠,٤٢ | ٢٨٩٤,٢٤ | ٣٠٦٧,٩ | ٣٢٥١,٩٧ | |
| جملة اقليم الاسكندرية | ١٢,٤ | ١٢٥٠٩,٤١ | ١٢٥٠٩ | ١٤٠٥٦ | ١٤٨٩٩ | ١٥٧٩٣ | ١٦٧٤٠ | ١٧٧٤٥ | ١٨٨١٠ | ١٩٩٣٨ | ٢١١٣٤ | ٢٢٤٠٢ |
| المنوفية | ١,٩ | ١٩١٦,٧٦ | ١٩١٦,٧٦ | ٢١٥٣,٦٨ | ٢٢٨٢,٩ | ٢٤١٩,٨٧ | ٢٥٦٥,٠٦ | ٢٧١٨,٩٧ | ٢٨٨٢,١١ | ٣٠٥٥,٠٣ | ٣٢٣٨,٣٣ | ٣٤٣٢,٦٣ |
| الغربية | ٣,٣ | ٢٣٢٠,٢٩ | ٢٣٢٠,٢٩ | ٢٦٠٧,٠٨ | ٢٧٦٣,٥١ | ٢٩٢٩,٣٢ | ٣١٠٥,٠٨ | ٣٣٩١,٣٨ | ٣٦٩٨,٢ | ٣٩٢٠,٠٩ | ٤١٥٥,٢٩ | |
| كفر الشيخ | ١,٤ | ١٤١٢,٣٥ | ١٤١٢,٣٥ | ١٥٨٦,٩٢ | ١٦٨٢,١٤ | ١٧٨٣,٠٦ | ١٨٩٠,٠٥ | ٢٠٠٣,٤٥ | ٢٢٥١,٠٨ | ٢٣٨٦,١٤ | ٢٥٢٩,٣١ | |
| دمياط | ٣ | ٣٠٢٦,٤٧ | ٣٠٢٦,٤٧ | ٣٤٠٠,٥٤ | ٣٦٠٤,٥٨ | ٣٨٢٠,٨٥ | ٤٠٥٠,١ | ٤٢٩٣,١١ | ٤٥٥٠,٦٩ | ٤٨٣٣,٧٤ | ٥١١٣,١٦ | ٥٤١٩,٩٥ |
| الدقهلية | ٣,٥ | ٢٥٢٢,٠٦ | ٢٥٢٢,٠٦ | ٢٨٣٣,٧٩ | ٣٠٠٣,٨١ | ٣١٨٤,٠٤ | ٣٣٧٥,٠٨ | ٣٥٧٧,٥٩ | ٣٧٩٢,٢٤ | ٤٠١٩,٧٨ | ٤٢٦٠,٩٧ | ٤٥١٦,٦٢ |
| جملة اقليم الدلتا | ١١,١ | ١١١٩٧,٩٤ | ١١١٩٨ | ١٢٥٨٢ | ١٣٣٣٧ | ١٤١٣٧ | ١٤٩٨٥ | ١٥٨٨٤ | ١٦٨٣٨ | ١٧٨٤٨ | ١٨٩١٩ | ٢٠٠٥٤ |
| شمال سيناء | ٣,١ | ٣١٢٧,٣٥ | ٣١٢٧,٣٥ | ٣٥١٣,٨٩ | ٣٧٢٤,٧٣ | ٣٩٤٨,٢١ | ٤١٨٥,١ | ٤٤٣٦,٢١ | ٤٧٠٢,٣٨ | ٤٩٨٤,٥٣ | ٥٢٨٣,٦ | ٥٦٠٠,٦١ |
| جنوب سيناء | ٢,١ | ٢١١٨,٥٣ | ٢١١٨,٥٣ | ٢٣٨٠,٣٨ | ٢٥٢٣,٢ | ٢٦٧٤,٥٩ | ٢٨٣٥,٠٧ | ٣٠٠٥,١٧ | ٣١٨٥,٤٩ | ٣٣٧٩,٦١ | ٣٥٧٩,٢١ | ٣٧٩٣,٩٦ |
| بورسعيد | ٢,٧ | ٢٧٢٣,٨٣ | ٢٧٢٣,٨٣ | ٣٠٦٠,٤٩ | ٣٢٤٤,١٢ | ٣٤٣٨,٧٦ | ٣٦٤٥,٠٩ | ٣٨٦٣,٨ | ٤٠٩٥,٦٢ | ٤٣٤١,٣٦ | ٤٦٠١,٨٤ | ٤٨٧٧,٩٥ |
| السويس | ١,٧ | ١٧١٥,٠٠ | ١٧١٥ | ١٩٢٦,٩٧ | ٢٠٤٢,٥٩ | ٢١٦٥,١٥ | ٢٢٩٥,٠٦ | ٢٤٣٢,٧٦ | ٢٥٧٨,٧٣ | ٢٧٣٣,٤٥ | ٢٨٩٧,٤٦ | ٣٠٧١,٣ |
| الأسماعيلية | ٢,٩ | ٢٩٢٥,٥٩ | ٢٩٢٥,٥٩ | ٣٢٨٧,١٩ | ٣٤٨٤,٤٢ | ٣٦٩٣,٤٩ | ٣٩١٥,١ | ٤١٥٠ | ٤٣٩٩ | ٤٦٦٣,٩٤ | ٤٩٤٢,٧٢ | ٥٢٣٩,٢٨ |
| الشرقية | ٣,٨ | ٣٨٣٣,٥٣ | ٣٨٣٣,٥٣ | ٤٣٠٧,٣٥ | ٤٥٦٥,٨ | ٤٨٣٩,٧٤ | ٥١٣٠,١٣ | ٥٤٣٧,٩٤ | ٥٧٦٤,٣١ | ٦١١٠,٠٦ | ٦٤٧٦,٦٧ | ٦٨٦٥,٢٧ |
| جملة اقليم القناة | ١٦,٣ | ١٦٤٤٣,٨٣ | ١٦٤٤٤ | ١٨٤٧٦ | ١٩٥٨٥ | ٢٠٧٦٠ | ٢٢٠٠٦ | ٢٣٣٢٦ | ٢٤٧٢٥ | ٢٧٧٨١ | ٢٩٤٤٨ | |
| بنى سويف | ٢,٣ | ٢٣٢٠,٢٩ | ٢٣٢٠,٢٩ | ٢٦٠٧,٠٨ | ٢٧٦٣,٥١ | ٢٩٢٩,٣٢ | ٣١٠٥,٠٨ | ٣٢٩١,٣٨ | ٣٤٨٨,٨٦ | ٣٦٩٨,٢ | ٣٩٢٠,٠٩ | ٤١٥٥,٢٩ |
| الفيوم | ٢,٢ | ٢٢١٩,٤١ | ٢٢١٩,٤١ | ٢٤٩٣,٧٣ | ٢٦٤٣,٣٦ | ٢٨٠١,٩٦ | ٢٩٧٠,٠٧ | ٣١٤٨,٢٨ | ٣٣٣٧,١٨ | ٣٥٣٧,٤١ | ٣٧٤٩,٦٥ | ٣٩٧٤,٦٣ |
| المنيا | ٢,٩ | ٢٩٢٥,٥٩ | ٢٩٢٥,٥٩ | ٣٢٨٧,١٩ | ٣٤٨٤,٤٢ | ٣٦٩٣,٤٩ | ٣٩١٥,١ | ٤١٥٠ | ٤٣٩٩ | ٤٦٦٣,٩٤ | ٤٩٤٢,٧٢ | ٥٢٣٩,٢٨ |
| جملة اقليم شمال الصعيد | ٧,٤ | ٧٤٦٥.٢٩٥ | ٧٤٦٥,٣ | ٨٣٨٨ | ٨٨٩١,٣ | ٩٤٢٤,٨ | ٩٩٩٠,٢ | ١٠٥٩٠ | ١١٢٢٥ | ١١٨٩٩ | ١٢٦١٢ | ١٣٣٦٩ |
| أسيوط | ٢,٩ | ٢٩٢٥,٥٩ | ٢٩٢٥,٥٩ | ٣٢٨٧,١٩ | ٣٤٨٤,٤٢ | ٣٦٩٣,٤٩ | ٣٩١٥,١ | ٤١٥٠ | ٤٣٩٩ | ٤٦٦٣,٩٤ | ٤٩٤٢,٧٢ | ٥٢٣٩,٢٨ |
| الوادى الجديد | ٣,٦ | ٣٦٣١,٧٧ | ٣٦٣١,٧٧ | ٤٠٨٠,٦٥ | ٤٣٢٥,٤٩ | ٤٥٨٥,٠٢ | ٤٨٦٠,١٢ | ٥١٥١,٧٣ | ٥٤٦٠,٨٣ | ٥٧٨٨,٤٨ | ٦١٣٥,٧٩ | ٦٥٠٣,٩٤ |
| سوهاج | ٣,٦ | ٣٦٣١,٧٧ | ٣٦٣١,٧٧ | ٤٠٨٠,٦٥ | ٤٣٢٥,٤٩ | ٤٥٨٥,٠٢ | ٤٨٦٠,١٢ | ٥١٥١,٧٣ | ٥٤٦٠,٨٣ | ٥٧٨٨,٤٨ | ٦١٣٥,٧٩ | ٦٥٠٣,٩٤ |
| قنا | ١ | ١٠٠٨,٨٢ | ١٠٠٨,٨٢ | ١١٣٣,٥١ | ١٢٠١,٥٣ | ١٢٧٣,٦٢ | ١٣٥٠,٠٣ | ١٤٣١,٠٤ | ١٥١٦,٩ | ١٧٠٤,٣٩ | ١٨٠٦,٦٥ | |
| الأقصر | ٣,٨ | ٣٨٣٣,٥٣ | ٣٨٣٣,٥٣ | ٤٣٠٧,٣٥ | ٤٥٦٥,٨ | ٤٨٣٩,٧٤ | ٥١٣٠,١٣ | ٥٤٣٧,٩٤ | ٥٧٦٤,٢١ | ٦٠١٠,٠٦ | ٦٤٧٦,٦٧ | ٦٨٦٥,٢٧ |
| أسوان | ٢,٨ | ٢٨٢٤,٧١ | ٢٨٢٤,٧١ | ٣١٧٣,٨٤ | ٣٣٦٤,٢٧ | ٣٥٦٦,١٣ | ٣٧٨٠,٠٩ | ٤٠٠٦,٩ | ٤٢٤٧,٣١ | ٤٥٠٣,١٥ | ٤٧٧٢,٢٨ | ٥٠٥٨,٦٢ |
| البحر الأحمر | ٤,٤ | ٤٤٣٨,٨٢ | ٤٤٣٨,٨٢ | ٤٩٨٧,٤٦ | ٥٣٨٧,٧١ | ٥٦٠٣,٩١ | ٥٩٤٠,١٥ | ٦٢٩٦,٥٦ | ٦٦٧٤,٣٥ | ٧٠٧٤,٨١ | ٧٤٩٩,٣ | ٧٩٤٩,٢٦ |
| جملة اقليم جنوب الصعيد | ٢٢,١ | ٢٢٢٩٥ | ٢٥٠٥١ | ٢٦٥٥٤ | ٢٨١٤٧ | ٢٩٨٣٦ | ٣١٦٢٦ | ٣٣٥٢٣ | ٣٥٥٣٥ | ٣٧٦٦٧ | ٣٩٩٢٧ | |
| غير موزع | ٩,١ | ٩١٨٠,٣٠ | ٩١٨٠,٣ | ١٠٣١٥ | ١٠٩٣٣,٩ | ١١٥٨٩,٩ | ١٢٢٨٥,٣ | ١٣٠٢٢,٤ | ١٣٨٠٣,٨ | ١٤٦٣٢ | ١٥٥٠٩,٩ | ١٦٤٤٠,٥ |
| اجمالى | ١٠٠ | ١٠٠٨٨٢,٣٧ | ١٠٦٩٣٥ | ١١٣٣٥١ | ١٢٠١٥٣ | ١٢٧٣٦٢ | ١٣٥٠٠٣ | ١٤٣١٠٤ | ١٥١٦٩٠ | ١٦٠٧٩١ | ١٧٠٤٣٩ | ١٨٠٦٦٥ |

المصدر: محسوب على أساس الاستثمارات الواردة فى الجدول الأول وعلى أساس الهيكل النسبى لتوزيع الاستثمارات على المحافظات طبقا للخطة ٢٠٠٢/٢٠٠٧

٣٠٥٠٥ توزيع الاستثمارات المقدرة علي المحافظات في ظل البديل الثالث : تحقيق معدل نمو ٨% :-

فى ظل هذا البديل تم تقدير استثمارات محافظة القاهرة في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بـ ١٣٧٢٠ مليون جنيه وفى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بـ ١٨٣٦٠ مليون جنيه وتصل الاستثمارات لمحافظة القاهرة في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ الى ٢٤٥٧٠ مليون جنيه . أما محافظة القاهرة فتبلغ استثماراتها المقدرة في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حوالى ٥٥٤٨ مليون جنيه ، ترتفع هذه الاستثمارات الى ٧٤٢٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٩٩٣٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وبالنسبة لمحافظة القليوبية تبلغ استثماراتها المقدرة فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ٢٦٢٢ مليون جنيه ، وفى عام ٢٠١١/٢٠١٠ تبلغ ٣٥١٠ مليون جنيه ، وفى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ تبلغ هذه الاستثمارات ٤٦٩٧ مليون جنيه .

أما بالنسبة لمحافظة الإسكندرية فإن استثماراتها في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تبلغ ٧٩٦٩ مليون جنيه ، ترتفع لتصل الى ١٠٦٦٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ١٤٢٧٣مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وترتفع الاستثمارات بالنسبة لمحافظة البحيرة من ٢٧٢٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٣٦٤٥ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٤٨٧٨ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . واستثمارات محافظة مطروح تبلغ ١٨١٥مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، يصل الى ٢٤٣٠ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ وثم يصل في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ الى ٣٢٥٢ مليون جنيه .

أما محافظة المنوفية فإن الاستثمارات المقدرة لها تبلغ ١٩١٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ترتفع ليصل الى ٢٥٦٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ثم الى ٣٤٣٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وتقدر استثمارات محافظة الغربية بـ ٢٣٢٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، وفى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بـ ٣١٠٥ مليون جنيه ، واخيراً في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ تصل الاستثمارات المقدرة للمحافظة الى ٤١٥٥ مليون جنيه ، ومحافظة كفر الشيخ قدرت استثماراتها بـ ١٤١٢ مليون دنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ترتفع ليصل الى ١٨٩٠ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٢٥٢٩ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

أما محافظة دمياط فتقدر استثماراتها في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ طبقا لهذا البديل بـــ ٣٠٢٦مليون جنيه ، ترتفع هذه الاســتثمارات ليصــل الــى ٤٠٥٠ مليــون جنيــه عــام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٥٤١٩ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وتقدر استثمارات محافظــة الدقهلية في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بـــ ٢٥٢٢ مليون جنيه ، تصل هــذه الاســتثمارات الــى ٣٣٧٥ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٤٥١٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

وتقدر استثمارات محافظة سيناء بـــ ٣١٢٧ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ترتفع الى ٤١٨٥ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٥٦٠٠ مليون جنيــه فــي عــام ٢٠١٦/٢٠١٥ . اما محافظة جنوب سيناء فتقدر اســتثماراتها فــي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بـــ ٣١٢٧ مليون جنيه وفى عــام ٢٠١١/٢٠١٠ بـــ ٢٨٣٥ مليــون جنيــه وفــى عــام ٢٠١٦/٢٠١٥ بـــ ٣٧٩٤مليون جنيه . وتبلغ استثمارات محافظة بور ســعيد فــي عــام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ما قيمته ٢٧٢٣ مليون جنيه ، ترتفع الى ٣٦٤٥ مليون جنيــه فــي عــام ٢٠١١/٢٠١٠ وفى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ تبلغ ٤٨٧٨ مليون جنيه . وتقــدر الاســتثمارات بالنسبة لمحافظة السويس بـــ ١٧١٥مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ترتفع ليصل الــى ٢٢٩٥ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠والى ٣٠٧١ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . أما محافظة الإسماعيلية فتقدر استثماراتها في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بـــ ٢٩٢٥ مليون جنيــه ، ترتفع هذه الاستثمارات ليصل الى ٣٩١٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٥٢٣٩ مليون جنيه في عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ . أما استثمارات محافظة الشرقية فتبلغ ٣٨٣٣ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ٥١٣٠ مليون جنيه عــام ٢٠١١/٢٠١٠ ، ٦٨٦٥ مليــون جنيــــه في عـــــام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وتقدر استثمارات محافظة بنى ســويف فــي عــام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ بـــ٢٣٢٠ مليون جنيه ، وفى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بلغت استثمارات هــذه المحافظة ٣١٠٥ مليون جنيه ، وفى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغت هــذه الاســتثمارات ٤١٥٥ مليون جنيه. أما محافظة الفيوم فقد بلغت استثماراتها فــي عــام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حــوالى ٢٢١٩ مليون جنيه، ترتفع لتصل الى ٢٩٧٠ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ وأخيراً يصل الى ٣٩٧٤ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وتبلغ اســتثمارات محافظــة المنيــا ٢٩٢٥ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، تصل الى ٣٩١٥ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم الى ٥٢٣٩ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

وفيما يتعلق بمحافظة اسيوط فإن استثماراتها تقدر بـ ٢٩٢٥ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ترتفع الى ٣٩١٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، وتصل استثماراتها الى ٥٢٣٩ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . أما محافظة الوادى الجديد فتقدر استثماراتها بـ ٣٦٣١ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ترتفع ليصل الى ٤٨٦٠ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٦٥٠٣ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وتقدر استثمارات محافظة سوهاج بـ٣٦٣١ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، تصل الى ٤٨٦٠ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠وفى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ تصل استثمارات المحافظة الى ٦٥٠٣ مليون جنيه . وتقدر استثمارات محافظة قنا بـ ١٠٠٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، وترتفع هذه الاستثمارات ليصل الى ١٣٥٠ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، والى ١٨٠٦ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

وتبلغ استثمارات الأقصر ٣٨٣٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، تصل إلى ٥١٣٠ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٦٨٦٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

أما ما يتعلق بمحافظة أسوان فتقدر استثماراتها في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بـ ٢٨٢٤ مليون جنيه ، تصل إلى ما يقرب من ٣٧٨٠ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٥٠٥٨ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ . وبالنسبة لمحافظة البحر الأحمر فقد بلغت استثماراتها في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حوالى ٤٤٣٨ مليون جنيه ، تصل إلى ٥٩٤٠ مليون جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ والى ٧٩٤٩ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

أما الاستثمارات غير الموزعة فتبلغ في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ما يقرب من ٩١٨٠ مليون جنيه ، ترتفع إلى ١٢٢٨٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ والى ١٦٤٤١ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ .

## جدول رقم (٧) توزيع الاستثمارات المقدرة على المحافظات فى الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦ -٢٠١٥/٢٠١٦) طبقا للبديل الثالث

القيمة بالمليون جنيه

| المحافظة | الهيكل النسبى | ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | ٢٠٠٧/٢٠٠٨ | ٢٠٠٨/٢٠٠٩ | ٢٠٠٩/٢٠١٠ | ٢٠١٠/٢٠١١ | ٢٠١١/٢٠١٢ | ٢٠١٢/٢٠١٣ | ٢٠١٣/٢٠١٤ | ٢٠١٤/٢٠١٥ | ٢٠١٥/٢٠١٦ | ٢٠١٦/٢٠١٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القاهرة | ١٣,٦ | ١٨٢٩٣,٣٤ | ١٩٧٥٦,٨ | ٢١٣٣٧,٣ | ٢٣٠٤٤,٣ | ٢٤٨٨٧,٩ | ٢٦٨٧٨,٩ | ٢٩٠٢٩,٢ | ٣١٣٥١,٦ | ٣٣٨٥٩,٧ | ٣٦٥٦٨,٥ | ٣٩٤٩٣,٩ |
| الجيزة | ٥,٥ | ٧٣٩٨,٠٤ | ٧٩٨٩,٨٨ | ٨٦٢٩,٠٧ | ٩٣١٩,٤ | ١٠٠٦٥ | ١٠٨٧٠,١ | ١١٧٣٩,٨ | ١٢٦٧٨,٩ | ١٣٦٩٣,٣ | ١٤٧٨٨,٧ | ١٥٩٧١,٨ |
| القليوبية | ٢,٦ | ٣٤٩٧,٢٦ | ٣٧٧٧,٠٤ | ٤٠٧٩,٢ | ٤٤٠٥,٥٣ | ٤٧٥٧,٩٨ | ٥١٣٨,٦٢ | ٥٥٤٩,٧ | ٥٩٩٣,٦٨ | ٦٤٧٣,١٨ | ٦٩٩١,٠٣ | ٧٥٥٠,٣١ |
| **جملة اقليم القاهرة** | ٢١,٧ | ٢٩١٨٨,٦٣ | ٣١٥٢٤ | ٣٤٠٤٦ | ٣٦٧٦٩ | ٣٩٧١١ | ٤٢٨٨٨ | ٤٦٣١٩ | ٥٠٠٢٤ | ٥٤٠٢٦ | ٥٨٣٤٨ | ٦٣٠١٦ |
| الاسكندريه | ٧,٩ | ١٠٦٢٦,٢٨ | ١١٤٧٦,٤ | ١٢٣٩٤,٥ | ١٣٣٨٦ | ١٤٤٥٦,٩ | ١٥٦١٣,٥ | ١٦٨٦٢,٦ | ١٨٢١١,٦ | ١٩٦٦٨,٥ | ٢١٢٤٣ | ٢٢٩٤١,٣ |
| البحيرة | ٢,٧ | ٣٦٣١,٧٧ | ٣٩٢٢,٣١ | ٤٥٧٤,٩٨ | ٤٢٣٦,٠٩ | ٤٩٤٠,٩٨ | ٥٣٣٦,٢٥ | ٥٧٦٣,١٦ | ٦٢٢٤,٢١ | ٦٧٢٣,١٤ | ٧٢٥٩,٩٢ | ٧٨٤٠,٧١ |
| مطروح | ١,٨ | ٢٤٢١,١٨ | ٢٦١٤,٨٧ | ٢٨٢٤,٠٦ | ٣٠٤٩,٩٩ | ٣٢٩٣,٩٨ | ٣٥٥٧,٥ | ٣٨٤٢,١ | ٤١٤٩,٤٧ | ٤٤٨١,٤٣ | ٤٨٣٩,٩٤ | ٥٢٢٧,١٤ |
| **جملة اقليم الاسكندرية** | ١٢,٤ | ١٦٦٧٩,٢١٨ | ١٨٠١٣,٦ | ١٩٤٥٤,٦ | ٢١٠١١ | ٢٢٦٩١,٩ | ٢٤٥٠٧,٢ | ٢٦٤٦٧,٨ | ٢٨٥٨٥,٢ | ٣٠٨٧٢,١ | ٣٣٣٤١,٨ | ٣٩٠٠٩,٢ |
| المنوفية | ١,٩ | ٢٥٥٥,٦٩ | ٢٧٦٠,١٤ | ٢٩٨٠,٩٥ | ٣٢١٩,٤٣ | ٣٤٧٦,٩٨ | ٣٧٥٥,١٤ | ٤٠٥٥,٥٥ | ٤٣٨٠ | ٤٧٣٠,٤ | ٥١٠٨,٨٣ | ٥٥١٧,٥٤ |
| الغربية | ٢,٣ | ٣٠٩٣,٧٣ | ٣٣٤١,٢٢ | ٣٨٩٧,٢ | ٤٢٠٨,٩٨ | ٤٥٤٥,٧ | ٤٩٠٩,٣٥ | ٥٣٠٢,١ | ٥٧٢٦,٢٧ | ٦١٨٤,٣٧ | ٦٦٧٩,١٢ | |
| كفر الشيخ | ١,٤ | ١٨٨٣,١٤ | ٢٠٣٣,٧٩ | ٢١٩٦,٤٩ | ٢٣٧٢,٢١ | ٢٥٦١,٩٩ | ٢٧٦٦,٩٥ | ٢٩٨٨,٣ | ٣٢٢٧,٣٧ | ٣٤٨٥,٥٦ | ٣٧٦٤,٤ | ٤٠٦٥,٥٥ |
| دمياط | ٣ | ٤٠٣٥,٢٩ | ٤٣٥٨,١٢ | ٤٧٠٦,٧٧ | ٥٠٨٣,٣١ | ٥٤٨٩,٩٧ | ٥٩٢٩,١٧ | ٦٤٠٣,٥١ | ٦٩١٥,٧٩ | ٧٤٦٩,٠٥ | ٨٠٦٦,٥٧ | ٨٧١١,٩ |
| الدقهلية | ٢,٥ | ٣٣٦٢,٧٥ | ٣٦٣١,٧٧ | ٣٩٢٢,٣١ | ٤٢٣٦,٠٩ | ٤٥٧٤,٩٨ | ٤٩٤٠,٩٨ | ٥٣٣٦,٢٥ | ٥٧٦٣,١٦ | ٦٢٢٤,٢١ | ٦٧٢٢,١٤ | ٧٢٥٩,٩٢ |
| **جملة اقليم الدلتا** | ١١,١ | ١٤٩٣٠,٥٩ | ١٦١٢٥ | ١٧٤١٥ | ١٨٨٠٨ | ٢٠٣١٣ | ٢١٩٣٨ | ٢٣٦٩٣ | ٢٥٥٨٨ | ٢٧٦٣٥ | ٢٩٨٤٦ | ٣٢٢٣٤ |
| شمال سيناء | ٣,١ | ٤١٦٩,٨٠ | ٤٥٠٣,٣٩ | ٤٨٦٣,٦٦ | ٥٣٥٢,٧٥ | ٥٧٧٢,٩٧ | ٦١٢٦,٨١ | ٦٦١٦,٩٦ | ٧١٤٦,٣١ | ٧٧١٨,٠٣ | ٨٣٣٥,٤٦ | ٩٠٠٢,٣ |
| جنوب سيناء | ٢,١ | ٢٨٢٤,٧١ | ٣٠٥٠,٦٨ | ٣٢٩٤,٧٤ | ٣٥٥٨,٣٢ | ٣٨٤٢,٩٨ | ٤١٥٠,٤٢ | ٤٤٨٢,٤٥ | ٤٨٠٠,٥ | ٥٢٢٨,٣٣ | ٥٦٤٦,٦ | ٦٠٩٨,٣٣ |
| بورسعيد | ٢,٧ | ٣٦٣١,٧٧ | ٣٩٢٢,٣١ | ٤٢٣٦,٠٩ | ٤٥٧٤,٩٨ | ٤٩٤٠,٩٨ | ٥٣٣٦,٢٥ | ٥٧٦٣,١٦ | ٦٣٢٤,٢١ | ٦٧٢٢,١٤ | ٧٢٥٩,٩٢ | ٧٨٤٠,٧١ |
| السويس | ١,٧ | ٢٢٨٦,٦٧ | ٢٤٦٩,٦ | ٢٦٦٧,١٧ | ٢٨٨٠,٥٤ | ٣١١٠,٩٩ | ٣٣٥٩,٨٦ | ٣٦٢٨,٦٥ | ٣٩١٨,٩٥ | ٤٢٣٢,٤٦ | ٤٥٧١,٠٦ | ٤٩٣٦,٧٤ |
| الاسماعيلية | ٢,٩ | ٢٩٠٠,٧٨ | ٤٢١٢,٨٥ | ٤٥٤٩,٨٨ | ٤٩١٣,٨٧ | ٥٣٠٦,٩٧ | ٥٧٣١,٥٣ | ٦١٩٠,٠٦ | ٦٦٨٥,٢٦ | ٧٢٢٠,٠٨ | ٧٧٩٧,٦٩ | ٨٤٢١,٥ |
| الشرقية | ٣,٨ | ٥١١١,٣٧ | ٥٥٢٠,٢٨ | ٥٩٦١,٩١ | ٦٤٣٨,٨٦ | ٦٩٥٣,٩٧ | ٧٥١٠,٢٨ | ٨١١١,١١ | ٨٧٦٠ | ٩٤٦٠,٨ | ١٠٢١٧,٧ | ١١٠٣٥,١ |
| **جملة اقليم القناة** | ١٦,٣ | ٢١٩٢٥,١ | ٢٣٦٧٩ | ٢٥٥٧٣ | ٢٧٦١٩ | ٢٩٨٢٩ | ٣٢٢١٥ | ٣٤٧٩٢ | ٣٧٥٧٦ | ٤٠٥٨٢ | ٤٣٨٢٨ | ٤٧٣٣٥ |
| بنى سويف | ٢,٣ | ٣٠٩٣,٧٣ | ٣٣٤١,٢٢ | ٣٦٠٨,٥٢ | ٣٨٩٧,٢ | ٤٢٠٨,٩٨ | ٤٥٤٥,٧ | ٤٩٠٩,٣٥ | ٥٣٠٢,١ | ٥٧٢٦,٢٧ | ٦١٨٤,٣٧ | ٦٦٧٩,١٢ |
| الفيوم | ٢,٢ | ٢٩٥٩,٢٢ | ٣١٩٥,٩٥ | ٣٤٥١,٦٣ | ٣٧٢٧,٧٦ | ٤٠٢٥,٩٨ | ٤٣٤٨,٠٦ | ٤٦٩٥,٠٦ | ٥٠٧١,٥٨ | ٥٤٧٧,٣ | ٥٩١٥,٤٩ | ٦٣٨٨,٧٣ |
| المنيا | ٢,٩ | ٣٩٠٠,٧٨ | ٤٢١٢,٨٥ | ٤٥٤٩,٨٨ | ٤٩١٣,٨٧ | ٥٣٠٦,٩٧ | ٥٧٣١,٥٣ | ٦١٩٠,٠٦ | ٦٦٨٥,٢٦ | ٧٢٢٠,٠٨ | ٧٧٩٧,٦٩ | ٨٤٢١,٥ |
| **جملة اقليم شمال الصعيد** | ٧,٤ | ٩٩٥٣,٧٢٧ | ١٠٧٥٠ | ١١٦١٠ | ١٢٥٣٩ | ١٣٥٤٢ | ١٤٦٢٥ | ١٥٧٩٥ | ١٧٠٥٩ | ١٨٤٢٤ | ١٩٨٩٨ | ٢١٤٨٩ |
| أسيوط | ٢,٩ | ٣٩٠٠,٧٨ | ٤٢١٢,٨٥ | ٤٥٤٩,٨٨ | ٤٩١٣,٨٧ | ٥٣٠٦,٩٧ | ٥٧٣١,٥٣ | ٦١٩٠,٠٦ | ٦٦٨٥,٢٦ | ٧٢٢٠,٠٨ | ٧٧٩٧,٦٩ | ٨٤٢١,٥ |
| الوادى الجديد | ٣,٦ | ٤٨٤٢,٣٥ | ٥٢٢٩,٧٤ | ٥٦٤٨,١٢ | ٦٠٩٩,٩٧ | ٦٥٨٧,٩٧ | ٧١١٥,٠١ | ٧٦٨٤,٢١ | ٨٢٩٨,٩٤ | ٨٩٦٢,٨٦ | ٩٦٧٩,٨٩ | ١٠٤٥٤,٣ |
| سوهاج | ٣,٦ | ٤٨٤٢,٣٥ | ٥٢٢٩,٧٤ | ٥٦٤٨,١٢ | ٦٠٩٩,٩٧ | ٦٥٨٧,٩٧ | ٧١١٥,٠١ | ٧٦٨٤,٢١ | ٨٢٩٨,٩٤ | ٨٩٦٢,٨٦ | ٩٦٧٩,٨٩ | ١٠٤٥٤,٣ |
| قنا | ١ | ١٣٤٥,١٠ | ١٤٥٢,٧١ | ١٥٦٨,٩٢ | ١٦٩٤,٤٤ | ١٨٢٩,٩٩ | ١٩٧٦,٣٩ | ٢١٣٤,٥ | ٢٣٠٥,٢٦ | ٢٤٨٩,٦٨ | ٢٦٨٨,٨٦ | ٢٩٠٣,٩٧ |
| الأقصر | ٣,٨ | ٥١١١,٣٧ | ٥٥٢٠,٢٨ | ٥٩٦١,٩١ | ٦٤٣٨,٨٦ | ٦٩٥٣,٩٧ | ٧٥١٠,٢٨ | ٨١١١,١١ | ٨٧٦٠ | ٩٤٦٠,٨ | ١٠٢١٧,٧ | ١١٠٣٥,١ |
| أسوان | ٢,٨ | ٣٧٦٦,٢٨ | ٤٠٦٧,٥٨ | ٤٣٩٢,٩٨ | ٤٧٤٤,٤٢ | ٥١٢٣,٩٨ | ٥٥٣٣,٨٩ | ٥٩٧٦,٦١ | ٦٤٥٤,٧٣ | ٦٩٧١,١١ | ٧٥٢٨,٨ | ٨١٣١,١١ |
| البحر الأحمر | ٤,٤ | ٥٩١٨,٤٣ | ٦٣٩١,٩١ | ٦٩٠٣,٢٦ | ٧٤٥٥,٥٢ | ٨٠٥١,٩٦ | ٨٦٩٦,١٢ | ٩٣٩١,٨١ | ١٠١٤٣,٢ | ١٠٩٥٤,٦ | ١١٨٣١ | ١٢٧٧٧,٥ |
| **جملة اقليم جنوب الصعيد** | ٢٢,١ | ٢٩٧٢٦,٦٧ | ٣٢١٠٥ | ٣٤٤٧٣ | ٣٧٤٧٢ | ٤٠٤٤٣ | ٤٣٦٧٨ | ٤٧١٧٢ | ٥٠٩٤٦ | ٥٥٠٢٢ | ٥٩٤٢٤ | ٦٤١٧٨ |
| غير موزع | ٩,١ | ١٢٢٤٠,٣٩ | ١٣٢١٩,٩ | ١٤٢٧٧,٢ | ١٥٤١٩,٤ | ١٦٦٥٢,٩ | ١٧٩٨٥,٢ | ١٩٤٢٤ | ٢٠٩٧٧,٩ | ٢٢٦٥٦,١ | ٢٤٤٦٨,٦ | ٢٦٤٢٦,١ |
| اجمالى | ١٠٠ | ١٣٤٥٠٩,٨٢ | ١٤٥٢٧١ | ١٥٦٨٩٢ | ١٦٩٤٤٤ | ١٨٢٩٩٩ | ١٩٧٦٣٩ | ٢١٣٤٥٠ | ٢٣٠٥٢٦ | ٢٤٨٩٦٨ | ٢٦٨٨٨٦ | ٢٩٠٣٩٧ |

المصدر :محسوب على أساس الاستثمارات الواردة فى الجدول الأول وعلى أساس الهيكل النسبى لتوزيع الاستثمارات على المحافظات طبقا للخطة ٢٠٠٢/٢٠٠٧

## ٦٠٥ توزيع الاستثمارات ونسبة الفقراء فى المحافظات : -

طبقا لتقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠٠٥ ، وطبقا لهيكل توزيع الاستثمارات علي المحافظات خلال الخطة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ نلاحظ ما يلى :

- أن محافظة القاهرة مازالت تستحوذ علي النصيب الأكبر من الاستثمارات في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الفقراء بها ٤,٣ فقط فى حين أنها تبلغ في محافظات مثل أسيوط ، سوهاج تبلغ نسبة الفقر ٦١، ٤٥ علي التوالى مع وجود ٢,٩ %، ٣,٦ % من الاستثمارات علي التوالى ، وهذا الإختلال والتفاوت الاقليمى في توزيع الاستثمارات يترتب عليه تفاوت في تحقيق معدلات النمو ومن ثم معدلات الفقر .

والجدول التالى يوضح ذلك :-

هيكل توزيع الاستثمار

ونسبة الفقراء علي المحافظات

| المحافظة | الهيكل النسبى | الفقراء% | المحافظة | الهيكل النسبى | الفقراء% |
|---|---|---|---|---|---|
| القاهرة | ١٣,٦ | ٤,٣ | الاسماعيلية | ٢,٩ | ١٢,٦ |
| الجيزة | ٥,٥ | ١٤ | الشرقية | ٣,٨ | ٢٨,٨ |
| القليوبية | ٢,٦ | ٩,٥ | بنى سويف | ٢,٣ | ٤٣ |
| الاسكندرية | ٧,٩ | ٢١,١ | الفيوم | ٢,٢ | ١٥ |
| البحيرة | ٢,٧ | ٢١,١ | المنيا | ٢,٩ | ٣٨ |
| مطروح | ١,٨ | ٥,٤ | اسيوط | ٢,٩ | ٦١ |
| المنوفية | ١,٩ | ١٥ | الوادى الجديد | ٣,٦ | ٥,٤ |
| الغربية | ٢,٣ | ٤,٥ | سوهاج | ٣,٦ | ٤٥,٨ |
| كفر الشيخ | ١,٤ | ٩,٩ | قنا | ١ | ٣٣ |
| دمياط | ٣ | ٤,٤ | الأقصر | ٣,٨ | ١٢,٥ |
| الدقهلية | ٢,٥ | ٧,٥ | اسوان | ٢,٨ | ٢٧,٤ |
| شمال سيناء | ٣,١ | ٥,٤ | البحر الاحمر | ٤,٤ | ٥,٤ |
| جنوب سيناء | ٢,١ | ٥,٤ | | | |
| بور سعيد | ٢,٧ | ٨,٨ | | | |
| السويس | ١,٧ | ٨,٤ | | | |

المصدر : هيكل توزيع الاستثمارات من :

- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزارة التخطيط ، خطة (٢٠٠٢/٢٠٠٧ )
- بيانات نسب الفقر من تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ٢٠٠٥ .

## أهم النتائج والتوصيات

أ- اهم النتائج :

- في ظل استمرار معدل النمو الحالى والذي يتراوح ما بين ٤،٥% فإن تحقيق هدف تخفيض معدلات الفقر بحلول عام ٢٠١٥ يصبح أمراً صعباً بل وربما يؤدى استمرار معدل النمو للتواضع الى زيادة عدد الفقراء في ظل ارتفاع الاسعار واستمرار الاصلاح الاقتصادى وتزايد دور القطاع الخاص في عملية التنمية ومن ثم فإن هناك الفقراء الجدد الذين ينضمون الى الفقراء الحاليين .
- ارتفاع معدل النمو الى ٦% والذي يحتاج الى معدل استثمار لا يقل عن ٢١,٦% من الناتج المحلى الاجمالى مع عدالة في توزيع الدخل من شانه ان يخفف من حدة الفقر بطريقة اسرع وخصوصاً مع معدل نمو سكانى يقارب ٢% فإن معدل النمو الصافى ٤%.
- يؤدى زيادة معدل النمو الى ٨% أى معدل نمو صافى قدره ٦% الى الإسراع في التخفيف من مشكلة الفقر في مصر .
- زيادة معدل النمو الإقتصادى شرطاً ضرورياً لمواجهة مشكلة الفقر ولكنه غير كاف اذ يجب ان يرتبط بمجموعة أخرى من السياسات .
- هناك عدم توافق بين توزيع الإستثمارات علي المحافظات والاقاليم وهدف مواجهة مشكلة الفقر اذ تحظى للمحافظات ذات معدلات الفقر الأقل علي نسبة اكبر من الاستثمارات .

ب - التوصيات :

- زيادة معدل النمو الاقتصادى الى ما لايقل عن ٨% وان تكون هناك استدامة لهذا المعدل المرتفع ، الامر الذي يتطلب تعبئة المدخرات بحيث لا يقل عن ٣٠% من الناتج المحلى الاجمالى .
- الربط بين توزيع الإستثمارات علي المحافظات في ظل مراعاة معدلات الفقر في كل محافظة .
- اتباع كافة التدابير والسياسات التى تعمل على مواجهة مشكلة الفقر في مصر .
- القيام بدراسة عن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادى ونسبة الفقر في مصر لمعرفة الى أى مدى يؤدى رفع معدل النمو بنسبة ١% الى تخفيض نسبة الفقر علي المستوى القومى وعلى مستوى المحافظات في ظل الظروف الحالية – لتوزيع الدخل في مصر وفي حالة رفع معامل توزيع الدخل

# المراجـــــع


١. حسنى حسن مهران ، التخطيط الاقتصادى ، كلية التجارة بنها ١٩٩٢

٢. وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية ٢٠٠٢ -٢٠٠٧ يونيو ٢٠٠١ .

٣. تقرير متابعة الخطة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، وزارة التخطيط .

٤. تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ٢٠٠٥ .

## ملخـــص الفصـــل

تعد مشكلة الفقر احد المشكلات الرئيسية التى تواجه الاقتصاد المصري بصفة عامة ومسيرة التنمية الاقتصادية بصفة ، وعلى الرغم من استهداف مواجهة مشكلة الفقر ورفـع مستوى المعيشة منذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠-١٩٦٥ الى أن معدلات الفقر مازالـت مرتفعة ، حيث بلغت نسبة الفقراء من السكان ٢٠% علي مستوى الجمهورية طبقا لتقـدير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٥.

وترجع مشكلة الفقر في مصر الى العديد من الأسباب ومن أهمهـا ضـعف الجهـد التنموى وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي مقرونة بانخفاض عدالة توزيع الدخل ، ومن ثم فإن من أهم سبل تقليل الفقر زيادة معدلات النمو الاقتصادى مع تحقيق عدالة توزيع الدخل هذا بالإضافة الى سياسات أخرى مثل الضمان الاجتماعى وزيادة الإنتاجية .

وقد حاول هذا الفصل تقدير الاستثمارات اللازمة للتخفيف من حدة مشكلة الفقر في ظل ثلاثة بدائل ، البديل الأول والذي يفترض استمرار معدلات النمو الاقتصادى علي ما هو عليه ويقوم هذا البديل علي تقدير معدل النمو بـ ٤% سنوياً .

أما البديل الثانى فيتطلب رفع معدل النمو من ٤% الى ٦% أى تحقيق معـدل نمـو قدره ٦% سنوياً حتى عام ٢٠١٥ . اما البديل الثالث فيقوم بتقدير معدل نمو سنوى قـدره ٨% وهو يحتاج استثمارات نسبتها ٢٨,٨% من الناتج المحلى الاجمالى .

وفى النهاية قام هذا الفصل بتوزيع الاستثمارات المقدرة علي المحافظات طبقا لهيكل التوزيع في خطـة (٢٠٠٢/٢٠٠٧) وهيكـل التوزيـع علـي القطاعـات طبقـا لخطـة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

# ملخص دراسة

# " تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر "

يتزايد اهتمام المجتمع الدولى المستمر بالتنمية وخلق عالم بلا فقر يعيش فى رفاهية وليس أدل على ذلك من انعقاد مؤتمر قمة الألفية فى عام ٢٠٠٠ بمقر الأمم المتحدة والذى حضره أكثر من مائة سبعة وثمانون من رؤساء الدول والحكومات ، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٢١٥٥ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ، والذى جسد الرؤية المشتركة للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لعالم أكثر سلاماً وعدالة ورضاء يمكن الإنسان من العيش حياة أفضل .

وقد استهدف المجتمع الدولى من خلال إعلان الألفية تناول عدد من الغايات الحيوية والتى تتمثل فى :

- تعزيز السلام والأمن ونزع السلاح .
- التنمية والقضاء على الفقر .
- حماية البيئة .
- حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد .
- حماية الضعفاء.
- تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا .
- تعزيز دور الأمم المتحدة .

وتعبيرا عن رغبة قادة العالم فى تحسين الأوضاع المعيشية وزيادة رفاهية الملايين من البشر فى شتى أنحاء العالم فقد تم صياغة الأهداف الإنمائية للألفية والتي تشكل جدول أعمال طموح يهدف إلى إحداث تطور كبير للأوضاع الإنسانية بحلول عام ٢٠١٥ .

وتشتمل الأهداف الإنمائية على ثمانية أهداف عريضة يندرج تحتها عدداً من الأهداف الفرعية تقاس من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى التقدم والإنجاز في تحقيق هذه الأهداف .

هـــــذه الأهـــداف هـــــى :-

١. القضاء على الفقر المدقع والجوع . وتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومى عن دولار واحد وتخفيض السكان الذين يعانون من الجوع الى النصف فى الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٥.

٢. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي . كفالة تمكين جميع الأطفال سواء الذكور أو الإناث منهم ، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائى .

٣. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرآة . إزالة التفاوت بين الجنسين فى التعليم الابتدائي والثانوى ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥ ، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم فى موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

٤. تخفيض معدل وفيات الأطفال . وتخفيض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول سنة ٢٠١٥.

٥. تحسين الصحة الانجابية . تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع بحلول سنة ٢٠١٥.

٦. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية /، الأيدز والالتهاب الكبدى الوبائى وغيرهما من الأمراض . ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الرئيسية وبدء انحسارها بحلول سنة ٢٠١٥.

٧. كفالة الاستدامة البيئية . إدماج مبادئ التنمية المستدامة فى السياسات والبرامج القطرية، وانحسار فقدان الموارد البيئية. وتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ (وتحقيق تحسن كبير بحلول سنة ٢٠٢٠ فى معيشة مالا يقل عن ١٠٠مليون من سكان الأحياء الفقيرة ) .

٨. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية . المضى فى إقامة نظام تجارى ومالى يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز يشمل التزاما بالحكم الرشيد ، والتنمية ، وتخفيف وطأة الفقر.

وتعتبر مصر من الدول التى تبنت الأهداف التنموية للألفية حيث أخذت على عاتقها العمل على تحقيقها حتى ٢٠١٥ . هذا على الرغم من كونها لها السبق فى تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيقها لبرامج وسياسات الاصلاح الاقتصادى والتى تتوافق الى حد كبير

مع أهداف الألفية الإنمائية ، فمن هذه الأهداف ماتحقق فعلاً بمصر ومنها مالم يتحقق حتى الآن.

فقد أوضح تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ أن مصر قد أحرزت تقدماً ملموساً معنوياً فى تحقيق بعض الأهداف، حيث كان التقدم سريعاً ومتواصلاً ( خاصة فيما يتعلق بحالات وفيات الأطفال والأمهات، ومكافحة الملاريا والإمراض الأخرى ) بينما كان تحقيق بعض الأهداف بطيئا فى مجالات أخرى ( مثل مجالات خفض الفقر، وتمكين النوع ، والبيئة، )

ومن البديهى أن النمو الاقتصادى يعتبر عاملا رئيسياً فى خلق بيئة داعمة لتحقيق الأهداف بالرغم من عدم وروده على وجه التحديد ضمن مجموعة المؤشرات العالمية لأهداف التنمية الألفية . فالحفاظ على النمو هو أمر ذو أهمية كبيرة لتخفيض مستويات الفقر إضافة إلى توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من المواطنين فى سن العمل. ووفقاً للبنك الدولى ستحتاج مصر لتحقيق نسبة نمو حقيقية ثابتة فى اجمالى الناتج المحلى بمقدار ٧% على الأقل سنويا . وذلك لتخفيض نسبة البطالة إلى مستويات من الممكن إداراتها ولتحقيق هذه المستويات من النمو والحفاظ عليها ستحتاج مصر إلى تعزيز المدخرات والاستثمار المحلى وزيادة الفعالية والمنافسة وتحسين أدائها التصديرى بشكل اكبر.

ونحن نرى كما يرى المجتمع الدولي وكذلك مانحي المساعدات الإنمائية الدولية فى سياساتهم الجديدة ، أنه يجب التركيز على التخفيف من حدة الفقر واعتباره الأساس المنطقى الرئيسى لتقديم المســـــاعدة، حيث كثرت انتقاداتهم لكيفية استخدام المساعدات فى العقد الماضى .

لذلك نرى أن هدف التخفيف من الفقر والجوع يجب أن ينال أعلى درجات الأولوية. وهو ما سيتم التركيز عليه فى هذه الدراسة ثم يأتي بعد ذلك كفالة الاستدامة البيئية .

وعليه فقد تبلورت أهداف الدراسة فى مرحلتها الحالية فيما يلى : -

١. رصد التقدم المحرز ومعرفة إمكانية ومدى تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة بمصر .

٢. تسليط الضوء على القضايا الأساسية والتحديات والتى تساهم فى التوصل الى تصور معالم الاستراتيجية والبرامج التنموية المناسبة والتى تتوافق مع الأهداف التنموية المحددة للألفية الثالثة ، مع العمل على إعادة توزيع الدخل لخدمة وتدعيم الأهداف الاجتماعية ليكون فى صالح الفئات الأقل دخلاً.

٣. الإشارة الى طرق إحراز التقدم لتحقيق أهداف الألفية الثالثة مع تقييم برامج واستثمارات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية فى ضوء أهداف الألفية، مع محاولة التوصل لتقدير مبدئى للاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف .

٤. وبهدف تحقيق الأمن والسلام الاجتماعيين فإن الدراسة تتطلع إلى التوصل لتقدير أولى للاستثمارات اللازمة مع تحديد هيكل توزيع هذه الاستثمارات .

على أن يتم استكمال هذه المرحلة فى العام القادم إن شاء الله وذلك بإجراء دراسة تفصيلية وأكثر دقة لتقدير الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر مع تحديد الهياكل المختلفة لتوزيع هذه الاستثمارات والتركيز على كيفية توفير التمويل اللازم لذلك ودور كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكذلك دور المساعدات الدولية الإنمائية والشراكات الدولية والإقليمية اللازمة لبلوغ أهداف الألفية بمصر .

وعليه فقد تكونت الدراسة بالإضافة الى المقدمة وملخص الدراسة من الفصول التاليـــــة : -

- مقدمـــــة .
- الفصـــل الأول : عرض وتحليل أهداف الألفية الانمائية المعلنة فى سبتمبر ٢٠٠٠ فـــــى مؤتمر الأمم المتحدة .
- الفصل الثانى : أهداف الألفية الخاصة بمصر ومدى تحقيقها .
- الفصل الثـــالث : وضع وعرض الاستراتيجيات والبرامج المناسبـــــــة والمتكاملة والتى تتوافق مع تحقيق هدف خفض الفقر والجوع .
- الفصل الـــرابع : وضع وعرض الاستراتيجيات والبرامج المناسبة والتى تتوافق مع هدف كفالة الاستدامة البيئية .
- الفصل الخامس : تقدير التكاليف الاستثمارية لتحقيق الأهـداف مع تحـديد هيكلها وتقييم أهداف خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى مصر .

وأشارت نتائج الدراسة فى فصلها الأول الى أن الأهداف السبعة الأولى للألفية قد ركزت على قضية واحدة وهى قضية الفقر باعتبارها القضية الأولى فى طريق التنمية والتطوير فيما اهتم الهدف الثامن بإيجاد الوسائل الملائمة لمعالجة هذه القضية من خلال دعوة الدول المتقدمة لمساعدة الدول الفقيرة والتزامها بتقديم يد العون وتخفيف أعباء الديون عنها .

كما أشار هذا الفصل الى أنه فى المقابل يجب على الدول الفقيرة القيام بتبني سياسات إصلاحية طويلة المدى حتى يمكن التعجيل بالتقدم صوب الأهداف الإنمائية وذلك من خلال إتباع توليفة من السياسات المحلية الجيدة والحوكمة ، وتحسين المناخ الاستثماري، وتعزيز التنمية البشرية الفعالة .

وكذلك أشار التحليل فى هذا الفصل الى أن تحقيق الأهداف الانمائية والتخلص من الفقر يستدعى العمل بالدرجة الأولى على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو المستدام .

كما خلصت نتائج الفصل الى الدور الهام الذى يمكن أن يلعبه المجتمع الدولى فى دعم البلدان منخفضة النمو من خلال تحقيق زيادة كبيرة فى حجم المنح وإلغاء حوافز التجارة والدعم وبخاصة الزراعى وحث الدول المتقدمة على تقديم معونات أكثر وزيادة فرص النفاذ لصادرات الدول منخفضة النمو فى أسواق الدول المتقدمة وذلك من أجل خلق عالم أكثر استقراراً وأمناً .

أما بالنسبة لنتائج الفصل الثانى والذى أبرز وقيم التقدم المنجز فى تحقيق أهداف الألفية الانمائية فى مصر ، فقد تمثلت أهمها فيما يلى :-

١. بالنسبة للهدف الأول أشارت النتائج الى أنه بالرغم من تحسن وضع الفقر فى مصر الى حد ما من حيث انخفاضه على المستوى العام من ٣ر٢٤% عام ١٩٩٠ الى ٧ر١٦% عام ٢٠٠٠ الا أنه مازال هناك تفاوتات بين الأقاليم فيم يختص بنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، حيث ترتفع معدلات الفقر فى المناطق الريفية وخاصة فى الوجه القبلى مقارنة بالمناطق الحضرية ، الأمر الذى يشكل إعاقة للجهود المبذولة فى سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ، كما أشارت نتائج الفصل فيما يتعلق بالتخفيض من حدة الجوع الى أنه لاتوجد مشكلة غذائية فى مصر حيث يرتفع نصيب الفرد من السعرات الحرارية فى مصر مقارنة

بالحدود العالمية الموصى بها ، الا أن هناك اختلاف فيما يتعلق بمصدر هذه السعرات الحرارية حيث تنخفض السعرات الحرارية المتحصل عليها من البروتينات،

مقارنة بالحدود العالمية ومن ثم مصر لم تصل الى الوضع المستهدف من تحقيق هذه الأهداف فيما يختص بالقضاء على أمراض سوء التغذية والوصول الى الحد الأمثل لها .

٢. وفيما يتعلق بهدف ضمان التعليم الأساسي الشامل أشارت نتائج الفصل الى أن الجهود المبذولة من الدولة فى إطار الاهتمام بالتعليم الأساسي قد أدت الى ارتفاع معدلات القيد وانخفاض التسرب بالتعليم الابتدائي والاعدادى على المستوى القومى وانخفاضها على مستوى محافظات الوجه القبلى ، بالرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الأمية بين السكان الا أن معدلات الأمية مازالت مرتفعة وتشكل قيد أمام تحقيق أهداف التنمية .

٣. وبالنسبة لهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تشير النتائج الا أن الطريق طويل أمام مصر لتحقيق هذا الهدف وخاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة حيث تحتل مصر وضعاً متدنياً بالنسبة للدول الأخرى حيث تنخفض فيه مقياس التمكين الاجتماعى لتبلغ نحو ٢٦٦ وكما أشارت نتائج هذا الفصل الى ضعف كلا من المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة مما يشكل حجر عثرة أمام جهود تحقيق أهداف الألفية .

٤. أما بالنسبة لهدف تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع ودون الخامسة فقد أشار الفصل الى أن هناك تحسناً ملحوظاً فى الأوضاع الصحية للطفل من حيث انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع ودون الخامسة مما يشير الى إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ، إلا أنه رغم التحسن فى المؤشرات فمازال هناك بعض التفاوتات بين الجنسين سواء فيما يتعلق بالرعاية الصحية أو بين الأقاليم فيما يتعلق بمؤشر الأداء للخدمات الصحية .

٥. وبالنسبة لهدف تحسين الصحة الانجابية أشارت نتائج الفصل الى تحسن المؤشرات الخاصة بالصحة الانجابية للمرأة عموماً والمتمثلة فى معدل وفيات الأمهات ، نسبة الولادات تحت إشراف طبى ، انتشار وسائل منع الحمل إلا أن هذه المؤشرات تنخفض فى الريف عن الحضر نتيجة ارتفاع معدلات الفقر، انخفاض المستوى التعليمى للمرأة .

٦. أما بالنسبة للهدف السادس فقد أشارت نتائج الدراسة الى الجهود المبذولة من قبل الدولة متمثلة فى وزارة الصحة والمؤسسات الصحية فى مكافحة الأمراض المتوطنة

والوقاية من مرض الإيدز ، حيث تنخفض معدلات انتشار هذه الأمراض عموما فى مصر إلا أنه مازالت هناك بعض المعوقات فى سبيل ذلك من حيث عدم وصول التغطية الصحية والعلاجية لمعظم الأمراض المتوطنة ( ملاريا ، بلهارسيا ، التهاب كبدى ٠٠ ٠٠ الخ ) لبعض المناطق وخاصة فى الريف علاوة عن عدم التبليغ عن هذه الأمراض وخاصة فيما يتعلق بمرضى الأيدز .

**ومن ثم فان مصر قد تكون على الطريق السليم فيما يختص بتحقيق الأهداف** الإنمائية وذلك إذا تم تكثيف جهود وزارة الصحة من أجل زيادة وعى الجمهور لمرض الإيدز وطرق انتقاله والوقاية من الأمراض المتوطنة الأخرى .

٧. أما بالنسبة لهدف ضمان الاستدامة البيئية فقد أشارت نتائج الدراسة الى أن الزيادات السكانية المتوالية تؤدى الى زيادة ابنبعاثات غاز $Co_2$ والى زيادة نصيب الفرد منه وانخفاض نصيبه من حصة المياه السنوية ومن الأراضى الزراعية .

ومن ناحية أخرى تشير البيانات الى انه تم تحقيق أهداف الألفية فيما يتعلق بالحصول على مياه نظيفة والتى وصلت الى حوالى ٩٩% من سكان الحضر ، ٩٦% من سكان الريف ، فيما عدا بعض المحافظات والتى تعتبر الأسوأ والتى لم تصلها مياه الشرب وهى محافظات سوهاج ، المنيا .

وبالنسبة للصرف الصحى مازال هناك تفاوتات فيما بين الريف والحضر فيما يختص بتغطية خدمات الصرف الصحى حيث تصل نسبة التغطية فى الريف ٧٨ر٢% مقابل ٩٩ر٦% للحضر .

كما أشارت النتائج الى تدنى خدمات الصرف الصحى فى الريف وتمركزها فى الحضر دون الريف الى جانب ضعف التنسيق المؤسسى بين مستخدمى ومقدمى خدمات المياه .

كما أشارت الدراسة الى اختلاف أرقام وتقديرات العشوائيات فى مصر باختلاف الجهات المقدرة لها ، وأنه رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة للحد من هذه المشكلة الا أن هناك تزايد فى أعداد هذه العشوائيات نتيجة للزيادة السكانية، ارتفاع أسعار الأراضى المعدة للبناء وغيرها من الأسباب ، حيث لاتحقق هذه العشوائيات الاستدامة البيئية الحضرية نتيجة مساهمتها فى الأحوال المعيشية .

٨. وبالنسبة للهدف الثامن خلصت نتائج هذا الفصل الى أن مصر لم تكن بمعزل عن الأهداف الإنمائية للألفية فيما يختص بإقامة شراكة عالمية حيث قامت بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع الصندوق والبنك الدوليين عام ١٩٩١ ووقعت على العديد من الاتفاقيات التجارية مع دول العالم بهدف تحرير تجارتها وإقامة جسر من التعاون بينها وبين هذه الدول .

وفيما يختص بدور المعونات الأجنبية فى التنمية بمصر أشارت الدراسة الى أن المعونات الأجنبية ليس لها دور فى التنمية فى مصر حيث أنها لاتخدم مصالح مصر بالدرجة الأولى بل تخدم مصلحة البلدان المقدمة لها من ناحية، ولا تتم استغلالها فى مصر بالشكل السليم والمطلوب ، كذلك لم تسهم هذه المساعدات فى تنمية الوجه القبلى الذى مازال ترتفع فيه نسبة الفقر ، كذلك ليس هناك عدالة أو توازن فى التوزيع القطاعى للمساعدات والمنح التى تحصل عليها مصر ، فمثلا ينخفض نصيب قطاع الزراعة من المنح والمساعدات المقدمة مقارنة بالقطاعات الأخرى الأمر الذى لايشجع على تطوير هذه القطاعات الهامة .

كما أشارت النتائج الى تواضع مستويات التصدير فى مصر وعدم تناسبها مع مقومات التصدير وامكاناته وانه لايرقى الى القدرة على النفاذ الى الأسواق العالمية والمنافسة حيث يرجع ذلك الى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات ، ضعف الصادرات السلعية بالمقارنة بالواردات وانخفاض قيمة الصادرات الزراعية ، وتشير الدراسة الى أنه بالرغم من الجهود التى تبذلها مصر فى سبيل النهوض بالصادرات والتى منها توقيع مصر للعديد من الاتفاقيات التجارية ، ورغم المزايا التى تتيحها هذه الاتفاقيات لمصر إلا أنها لاتحقق الهدف المطلوب لانطلاق الصادرات بسبب العراقيل التى تضعها هذه الاتفاقيات .

كما أشارت نتائج الدراسة الى ارتفاع اجمالى الدين الخارجى فى مصر من ٨ر٢٧مليار دولار عام ٢٠٠٠/٩٩ الى ١ر٣١ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، حيث أن ٥ر٩٣% من اجمالى هذا الدين ضمن الديون طويلة ومتوسطة الأجل ، وفى مجال المعلومات والاتصالات أشارت النتائج الى ارتفاع عدد الحاسبات الشخصية فى مصر من ٨٠٠ ألف حاسب عام ٢٠٠٠ الى ٥ر١ مليون حاسب شخصى عام ٢٠٠٢ ، والى أن مصر وقعت العديد من الاتفاقيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات .

وللتلخيص فقد أبرز الفصل الجهود المبذولة فى مصر لتحقيق كل هدف من هذه الأهداف ، كما أشار الى المعوقات والمشاكل التو تواجهة عملية التحقيق .

أما <u>الفصل الثالث</u> فقد استعرض استراتيجيات وبرامج خفض الفقر من خلال تعريف الفقر وطرق قياسه وأوضح أنه مفهوم ذو أبعاد متعددة ويمكن تعريفه على أنه حالة من الحرمان أو المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، وهناك نوعين من الفقر هما الفقر البشرى ، وفقر الدخل ، ويعد خط الفقر هو وسيلة للمقارنات الدولية للفقر وفقا لتقرير البنك الدولى ومن أهم مقاييس الفقر هو مقياس شامل وضعه فوستر وجرير وثوربيك الا أن هذا المؤشر غير حساس لتوزيع الفقراء تحت خط الفقر ، ولذلك فهناك مؤشرين آخرين وهما مؤشر فجوة الفقر ، ومؤشر حدة الفقر .

ثم تعرض الفصل الثالث بعد ذلك الى مستوى واتجاهات الفقر فى مصر فى الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ ، والتوزيع الاقليمى للفقر فى مصر نفس الفترة وبيان نسبة الفقراء من محافظات مصر، والتعرف على من هم الفقراء من خلال ربطهم بعدد من المتغيرات مثل : التعليم ، العمل ، وحجم الأسرة ، الأطفال والنوع ، مياه الشرب والصرف الصحي ، الإسكان والمواصلات وأخيرا النمو والفقر وبرفع معدل النمو والإنتاجية يمكن الحد من الفقر . كما أبرز أن الفقر فى مصر قد تحول من ظاهرة ريفية الى ظاهرة إقليمية.

كما تناول الفصل الثالث استراتيجية تخفيض الفقر فى مصر وذلك من خلال برامج مواجهة وتخفيض الفقر فى مصر ، واستراتيجية تقليل الفقر فى مصر ، وتكلفة البرامج المخصصة لمواجهة الفقر فى مصر والمعلنة فى الموازنة العامة للدولة .

أما عن نتائج <u>الفصل الرابع</u> فقد أبرزت :-

١- أن الحكومة المصرية قد بذلت جهودا كبيرة لمعالجة بعض المشاكل البيئية لتحقيق أهداف الألفية المتمثلة فى (المحميات الطبيعية-تغير المناخ-نمو عدد السكان-الحصول على مياه نظيفة للشرب وتحسين شبكة الصرف الصحى-المناطق الفقيرة العشوائية).

وأنها قد واجهت بعض التحديات فى سبيل تحقيق الاستدامة البيئية وعليه فقد أولت اهتمامها لمحاولة القضاء على بعض منها من خلال بعض النقاط الهامة منها :-

- الدعم المؤسسي لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لصون المحميات الطبيعية .
- التقدم التدريجى باستخدام بدائل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون للحفاظ على المناخ.
- المزيد من الاهتمام فى دراسات تقييم الأثر البيئي لعملية تحديد وتقييم الآثار الصحية بما فى ذلك الآثار الصحية الثانوية وغير المباشرة للحفاظ على الصحة .
- الاستخدام الأمثل لموارد المياه الحالية عن طريق:
  - إدارة مياه الصرف ومعالجتها وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها.
  - تحسين كفاءة الرى وإختيار أنظمة الرى المناسبة التى ترشد استهلاك المياه.

٢- أنه توجد بعض أوجه القصور ناجمة عن اتساع التحديات التى تواجهها خطط العمل البيئي مثل صعوبة إعطاء الأولوية لمشكلات التحضر والإسكان الصحى المرتبطة بالتلوث الصناعى والنفايات الخطرة وقصور أنظمة التخطيط الحضرى والاقليمى فيما يتعلق بسياسات التخطيط العمرانى واستعمالات الاراضى فى المدن والريف التى لاتشترط ابتعاد الصناعات الملوثة عن المراكز السكانية.

٣- أهمية تطوير التكنولوجيات الملائمة لترشيد إدارة الموارد الطبيعية وفى مقدمتها المياه النظيفة إضافة إلى اعتماد استخدام الموارد المائية غير المستخدمة تقليدياً وتعزيز برنامج حفظ المياه. مع وضع آليات العرض والطلب على الموارد المائية وإدارتها على المستويات المحلية والدولية وتنظيم شراكة القطاع الخاص فى ظل تشريع قانوني يحدد هذا التنظيم .

٤- أهمية الاهتمام بمتابعة تغطية مشروعات المياه وشبكة الصرف الصحى فى شمال الصعيد وجنوب الوادى للحفاظ على متوسط نصيب الفرد من المياه فى الوقت الحالى والمستقبلى للاستدامة البيئية من أجل تحقيق أهداف الألفية من خلال توفير الاستثمارات اللازمة مع ضمان حصول المجتمعات الريفية على وسائل آمنة لتجميع الفضلات الآدمية ومياه الصرف الصحى وادارتها والتخلص منها، على أن تتلائم مع الظروف الجيوفيزيقية والهيدرولوجيكية المحلية ( منسوب المياه الجوفية) .

٥- إن وزارة الدولة لشئون البيئة قد سعت إلى دمج البعد البيئى فى كافة السياسات والخطط والبرامج لتحقيق أهداف الألفية الثالثة فى مجالات المحميات الطبيعية- تغيير المناخ - نمو عدد السكان- الحصول على مياه نظيفة للشرب وتحسين شبكة الصرف الصحى - المناطق الفقيرة والعشوائية ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب السعى وراء تنفيذ البرامج لكل جزئية فى ظل سياسات الحفاظ على الاستدامة البيئية والقضاء على أوجه القصور الناجمة عن اتساع التحديات .

٦- وفيما يتعلق بقيمة الاستثمارات للمشروعات البيئية الموزعة والمنفذه للوزارات والمحافظات لوحظ أنها إنخفضت خلال فترة الدراسة. حيث كانت فى البداية ١٠٨ر١٤٥ ألف جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ثم انخفضت الى ٨٣ر٦٥٥ ألف جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

كما يلاحظ ارتفاع قيمة الاستثمارات للمشروعات البيئية في محافظات إقليم شمال الصعيد ( بنى سويف - الفيوم- المنيا ) ويليها إقليم جنوب مصر / ريف الممثلة فى محافظات ( أسيوط - الوادى الجديد - سوهاج - قنا - مدينة الأقصر - أسوان - البحر الأحمر ) وبالرغم من ذلك لايتم تنفيذ إلا نسبة ضئيلة فى تنفيذ المشروعات البيئية لاجمالى الاستثمارات المدرجة بالخطة.

أما <u>الفصل الخامس والأخير</u> فقد أبرز أن مشكلة الفقر تعد احد المشكلات الرئيسية التى تواجه الاقتصاد المصري بصفة عامة ومسيرة التنمية الاقتصادية بصفة خاصة ، وعلى الرغم من استهداف مواجهة مشكلة الفقر ورفع مستوى المعيشة منذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠-١٩٦٥ الى أن معدلات الفقر مازالت مرتفعة ، حيث بلغت نسبة الفقراء من السكان ٢٠% علي مستوى الجمهورية طبقا لتقدير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٥.

وترجع مشكلة الفقر في مصر الى العديد من الأسباب ومن أهمها ضعف الجهد التنموى وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي مقرونة بانخفاض عدالة توزيع الدخل ، ومن ثم فإن من أهم سبل تقليل الفقر زيادة معدلات النمو الاقتصادى مع تحقيق عدالة توزيع الدخل هذا بالإضافة الى سياسات أخرى مثل الضمان الاجتماعى وزيادة الإنتاجية .

وقد حاول هذا الفصل تقدير الاستثمارات اللازمة للتخفيف من حدة مشكلة الفقر في ظل ثلاثة بدائل ، البديل الأول والذي يفترض استمرار معدلات النمو الاقتصادى علي ما هو عليه ويقوم هذا البديل علي تقدير معدل النمو بـ ٤% سنوياً .

أما البديل الثانى فيتطلب رفع معدل النمو من ٤% الى ٦% أى تحقيق معدل نمو قدره ٦% سنوياً حتى عام ٢٠١٥ . اما البديل الثالث فيقوم بتقدير معدل نمو سنوى قدره ٨% وهو يحتاج استثمارات نسبتها ٢٨,٨% من الناتج المحلى الاجمالى .

وفى النهاية قام هذا الفصل بتوزيع الاستثمارات المقدرة علي المحافظات طبقا لهيكل التوزيع في خطة (٢٠٠٢/٢٠٠٧) وهيكل التوزيع علي القطاعات طبقا لخطة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

كما تبلورت أهم النتائج والتوصيات فيمايلى :-

- في ظل استمرار معدل النمو الحالى والذي يتراوح ما بين ٤% ، ٥% فإن تحقيق هدف تخفيض معدلات الفقر بحلول عام ٢٠١٥ يصبح أمراً صعباً بل وربما يؤدى استمرار معدل النمو المتواضع الى زيادة عدد الفقراء في ظل ارتفاع الاسعار واستمرار الاصلاح الاقتصادى وتزايد دور القطاع الخاص في عملية التنمية ومن ثم فإن هناك الفقراء الجدد الذين ينضمون الى الفقراء الحاليين .
- ارتفاع معدل النمو الى ٦% والذي يحتاج الى معدل استثمار لا يقل عن ٢١,٦% من الناتج المحلى الاجمالى مع عدالة في توزيع الدخل من شانه ان يخفف من حدة الفقر بطريقة اسرع وخصوصاً مع معدل نمو سكانى يقارب ٢% فإن معدل النمو الصافى ٤%.
- أنه يجب زيادة معدل النمو الى ٨% ( أى معدل نمو صافى قدره ٦% ) حتى يتم الإسراع في التخفيف من مشكلة الفقر في مصر .
- ويعتبر زيادة معدل النمو الإقتصادى شرطاً ضرورياً لمواجهة مشكلة الفقر ولكنه غير كاف إذ يجب ان يرتبط بمجموعة أخرى من السياسات، حيث هناك عدم توافق بين توزيع الاستثمارات علي المحافظات والأقاليم وهدف مواجهة مشكلة الفقر اذ تحظى المحافظات ذات معدلات الفقر الأقل علي نسبة اكبر من الاستثمارات .
- إن زيادة معدل النمو الاقتصادي الى ما لا يقل عن ٨% وان تكون هناك استدامة لهذا المعدل المرتفع ، الأمر الذي يتطلب تعبئة المدخرات بحيث لا تقل عن ٣٠% من الناتج المحلى الاجمالى .
- أهمية الربط بين توزيع الاستثمارات علي المحافظات في ظل مراعاة معدلات الفقر في كل محافظة .
- إتباع كافة التدابير والسياسات التى تعمل على مواجهة مشكلة الفقر في مصر .
- أهمية القيام بدراسة عن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادى ونسبة الفقر في مصر لمعرفة الى أى مدى يؤدى رفع معدل النمو بنسبة ١% الى تخفيض نسبة الفقر على المستوى القومى وعلى مستوى المحافظات في ظل الظروف الحالية – لتوزيع الدخل في مصر لصالح الفئات الفقيرة .

# فهرس قضايا التخطيط والتنمية

| م | العنوان | التاريخ |
|---|---|---|
| ١ | دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية | ديسمبر ١٩٧٧ |
| ٢ | Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and continued Occupation Egyptian Territories | April 1978 |
| ٣ | الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر | أبريل ١٩٧٨ |
| ٤ | دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر | يوليو ١٩٧٨ |
| ٥ | دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥ | أبريل ١٩٧٨ |
| ٦ | التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية | أكتوبر ١٩٧٨ |
| ٧ | تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته ( ١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥) | أكتوبر ١٩٧٨ |
| ٨ | Improving the position of third World countries in the international cotton Economy, | June 1979 |
| ٩ | دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦) | أغسطس ١٩٧٩ |
| ١٠ | حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون | فبراير ١٩٨٠ |
| ١١ | تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية | مارس ١٩٨٠ |
| ١٢ | دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) | مارس ١٩٨٠ |
| ١٣ | تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها | يوليو ١٩٨٠ |
| ١٤ | التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها ( ثلاثة أجزاء) | يوليو ١٩٨٠ |
| ١٥ | A study on Development of Egyptian National fleet, | June 1985 |
| ١٦ | الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩ | ابريل ١٩٨١ |
| ١٧ | الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية | يونيو ١٩٨١ |
| ١٨ | الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية ( التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر | يوليو ١٩٨١ |
| ١٩ | ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية | ديسمبر ١٩٨١ |
| ٢٠ | الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء) | أبريل ١٩٨٢ |
| ٢١ | التنمية الزراعية فى مصر ( جزئين) | سبتمبر ١٩٨٢ |
| ٢٢ | مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها | أكتوبر ١٩٨٣ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٣ | دور القطاع الخاص فى التنمية | نوفمبر ١٩٨٣ |
| ٢٤ | تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر | مارس ١٩٨٥ |
| ٢٥ | البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى | أكتوبر ١٩٨٥ |
| ٢٦ | تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا | أكتوبر ١٩٨٥ |
| ٢٧ | سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية | نوفمبر ١٩٨٥ |
| ٢٨ | الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر | نوفمبر ١٩٨٥ |
| ٢٩ | دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان | نوفمبر ١٩٨٥ |
| ٣٠ | دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى | ديسمبر ١٩٨٥ |
| ٣١ | دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر ( جزئين) | ديسمبر ١٩٨٥ |
| ٣٢ | حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى | يوليو ١٩٨٦ |
| ٣٣ | التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية | يوليو ١٩٨٦ |
| ٣٤ | مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح | يوليو ١٩٨٦ |
| ٣٥ | Integrated Methodology for Energy planning in Egypt, | Sep, 1986 |
| ٣٦ | الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها | نوفمبر ١٩٨٦ |
| ٣٧ | دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر | مارس ١٩٨٨ |
| ٣٨ | دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية | مارس ١٩٨٨ |
| ٣٩ | تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠ | مارس ١٩٨٨ |
| ٤٠ | السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية | يونيو ١٩٨٨ |
| ٤١ | بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته | أكتوبر ١٩٨٨ |
| ٤٢ | نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء | أكتوبر ١٩٨٨ |

| | | |
|---|---|---|
| ٤٣ | دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى | أكتوبر ١٩٨٨ |
| ٤٤ | دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة | أكتوبر ١٩٨٨ |
| ٤٥ | الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية | فبراير ١٩٨٩ |
| ٤٦ | إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر | فبراير ١٩٨٩ |
| ٤٧ | مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر | سبتمبر ١٩٨٩ |
| ٤٨ | دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى | فبراير ١٩٩٠ |
| ٤٩ | الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر | مارس ١٩٩٠ |
| ٥٠ | المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية | مارس ١٩٩٠ |
| ٥١ | سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى | مايو ١٩٩٠ |
| ٥٢ | بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر | سبتمبر ١٩٩٠ |
| ٥٣ | بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى | سبتمبر ١٩٩٠ |
| ٥٤ | التخطيط الاجتماعى والإنتاجية | أكتوبر ١٩٩٠ |
| ٥٥ | مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة | أكتوبر ١٩٩٠ |
| ٥٦ | دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى | نوفمبر ١٩٩٠ |
| ٥٧ | بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى | نوفمبر ١٩٩٠ |
| ٥٨ | بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى | نوفمبر ١٩٩٠ |
| ٥٩ | سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى( مرحلة ثانية | نوفمبر ١٩٩٠ |
| ٦٠ | بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية | ديسمبر ١٩٩٠ |
| ٦١ | الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع | يناير ١٩٩١ |

| | | |
|---|---|---|
| ٦٢ | إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى | يناير ١٩٩١ |
| ٦٣ | دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى | أبريل ١٩٩١ |
| ٦٤ | بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية | أكتوبر ١٩٩١ |
| ٦٥ | مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر | أكتوبر ١٩٩١ |
| ٦٦ | الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة ( الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية | أكتوبر ١٩٩١ |
| ٦٦ | الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية | أكتوبر ١٩٩١ |
| ٦٧ | خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى | ديسمبر ١٩٩١ |
| ٦٨ | ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر | ديسمبر ١٩٩١ |
| ٦٩ | إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا | يناير ١٩٩٢ |
| ٧٠ | واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد | يناير ١٩٩٢ |
| ٧١ | انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى | يناير ١٩٩٢ |
| ٧٢ | الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى | مايو ١٩٩٢ |
| ٧٣ | خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر | يوليو ١٩٩٢ |
| ٧٤ | بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية | سبتمبر ١٩٩٢ |
| ٧٥ | تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة | سبتمبر ١٩٩٢ |
| ٧٦ | السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى | سبتمبر ١٩٩٢ |
| ٧٧ | التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة | يناير ١٩٩٣ |
| ٧٨ | احتياجات المرحلة المقبلة للآقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى | يناير ١٩٩٣ |
| ٧٩ | يعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى | مايو ١٩٩٣ |

| | | |
|---|---|---|
| ٨٠ | تقويم التعليم الاساسى فى مصر | مايو ١٩٩٣ |
| ٨١ | الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى | مايو ١٩٩٣ |
| ٨٢ | He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries. | Nov 1993 |
| ٨٣ | الآثار البيئية الزراعية | نوفمبر ١٩٩٣ |
| ٨٤ | تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية | ديسمبر ١٩٩٣ |
| ٨٥ | اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة | يناير ١٩٩٤ |
| ٨٦ | مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى" | يونيو ١٩٩٤ |
| ٨٧ | الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام) | سبتمبر ١٩٩٤ |
| ٨٨ | تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية | سبتمبر ١٩٩٤ |
| ٨٩ | استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر ( مجلدان) | سبتمبر ١٩٩٤ |
| ٩٠ | واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره | نوفمبر ١٩٩٤ |
| ٩١ | تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها | ديسمبر ١٩٩٤ |
| ٩٢ | دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى | ديسمبر ١٩٩٤ |
| ٩٣ | الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى | يناير ١٩٩٥ |
| ٩٤ | مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى ( المرحلة الثانية) | فبراير ١٩٩٥ |
| ٩٥ | السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى | أبريل ١٩٩٥ |
| ٩٦ | الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى | يونية ١٩٩٥ |
| ٩٧ | المستجدات العالمية ( الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر) | أغسطس ١٩٩٥ |
| ٩٨ | تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام | يناير ١٩٩٦ |

| | | |
|---|---|---|
| ٩٩ | أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى | يناير ١٩٩٦ |
| ١٠٠ | مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) | مايو ١٩٩٦ |
| ١٠١ | دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود | مايو ١٩٩٦ |
| ١٠٢ | التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره | مايو ١٩٩٦ |
| ١٠٣ | التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات | سبتمبر ١٩٩٦ |
| ١٠٤ | دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات | أكتوبر ١٩٩٦ |
| ١٠٥ | تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية ( المرحلة الأولى) | نوفمبر ١٩٩٦ |
| ١٠٦ | المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر ( دراسة حالات) | ديسمبر ١٩٩٦ |
| ١٠٧ | الابعاد البيئية المستدامة فى مصر | ديسمبر ١٩٩٦ |
| ١٠٨ | التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر | مارس ١٩٩٧ |
| ١٠٩ | التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر | أغسطس ١٩٩٧ |
| ١١٠ | ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين | ديسمبر ١٩٩٧ |
| ١١١ | آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر | فبراير ١٩٩٨ |
| ١١٢ | الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة | فبراير ١٩٩٨ |
| ١١٣ | الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين | فبراير ١٩٩٨ |
| ١١٤ | التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | مايو ١٩٩٨ |
| ١١٥ | تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطـرد التنميـة ( المرحلة الثالثة) | يونيو ١٩٩٨ |
| ١١٦ | حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١ | يونية ١٩٩٨ |
| ١١٧ | محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية | يونية ١٩٩٨ |
| ١١٨ | تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية | يوليو ١٩٩٨ |
| ١١٩ | التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى | سبتمبر ١٩٩٨ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٢٠ | استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى | ديسمبر ١٩٩٨ |
| ١٢١ | حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١) | ديسمبر ١٩٩٨ |
| ١٢٢ | Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area | ديسمبر ١٩٩٨ |
| ١٢٣ | بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر | ديسمبر ١٩٩٨ |
| ١٢٤ | اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى | ديسمبر١٩٩٨ |
| ١٢٥ | تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر | فبراير ١٩٩٩ |
| ١٢٦ | الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية | سبتمبر ١٩٩٩ |
| ١٢٧ | ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى | سبتمبر ١٩٩٩ |
| ١٢٨ | قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة | سبتمبر ١٩٩٩ |
| ١٢٩ | اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى | يناير ٢٠٠٠ |
| ١٣٠ | دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ | يناير ٢٠٠٠ |
| ١٣١ | التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون | يناير ٢٠٠٠ |
| ١٣٢ | أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى " | يونيو ٢٠٠٠ |
| ١٣٣ | فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا | يونيو ٢٠٠٠ |
| ١٣٤ | الإعاقة والتنمية فى مصر | يونيو ٢٠٠٠ |
| ١٣٥ | تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى | يناير ٢٠٠١ |
| ١٣٦ | الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية | يناير ٢٠٠١ |
| ١٣٧ | آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة | يناير ٢٠٠١ |
| ١٣٨ | تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر | يناير ٢٠٠١ |
| ١٣٩ | منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى | يناير ٢٠٠١ |
| ١٤٠ | التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه | يناير ٢٠٠١ |
| ١٤١ | تصنيف وترتيب المدن المصرية( حسب بيانات تعداد ١٩٩٦) | يناير ٢٠٠١ |
| ١٤٢ | الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية | يناير ٢٠٠١ |
| ١٤٣ | سبل تنمية الصادرات من الخضر | ديسمبر ٢٠٠١ |
| ١٤٤ | تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية | ديسمبر ٢٠٠١ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٤٥ | التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات | فبراير ٢٠٠٢ |
| ١٤٦ | اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية | مارس ٢٠٠٢ |
| ١٤٧ | قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية | مارس ٢٠٠٢ |
| ١٤٨ | تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر ( مرحلة ثانية) | مارس ٢٠٠٢ |
| ١٤٩ | رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلقية أساسية " | مارس ٢٠٠٢ |
| ١٥٠ | المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية | ابريل ٢٠٠٢ |
| ١٥١ | تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩ | أبريل ٢٠٠٢ |
| ١٥٢ | الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى | يوليو ٢٠٠٢ |
| ١٥٣ | نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر | يوليو ٢٠٠٢ |
| ١٥٤ | صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر ( الواقع والمستقبل | يوليو ٢٠٠٢ |
| ١٥٥ | تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد | يوليو ٢٠٠٢ |
| ١٥٦ | الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات | يوليو ٢٠٠٢ |
| ١٥٧ | موقف مصر فى التجمعات الإقليمية | يوليو ٢٠٠٢ |
| ١٥٨ | إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر | يوليو ٢٠٠٢ |
| ١٥٩ | التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر | يوليو ٢٠٠٢ |
| ١٦٠ | تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة | يوليو ٢٠٠٢ |
| ١٦١ | الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية | يوليو ٢٠٠٢ |
| ١٦٢ | تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية | يناير ٢٠٠٣ |
| ١٦٣ | تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى" | يوليو ٢٠٠٣ |
| ١٦٤ | تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة | يوليو ٢٠٠٣ |
| ١٦٥ | تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية " | يوليو ٢٠٠٣ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٦٦ | دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة" | يوليو ٢٠٠٣ |
| ١٦٧ | العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى | يوليو ٢٠٠٣ |
| ١٦٨ | العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية" | يوليو ٢٠٠٣ |
| ١٦٩ | تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال | يوليو ٢٠٠٣ |
| ١٧٠ | دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها | يوليو ٢٠٠٣ |
| ١٧١ | أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة | يوليو ٢٠٠٣ |
| ١٧٢ | دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان" | يوليو ٢٠٠٣ |
| ١٧٣ | قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى | يوليو ٢٠٠٣ |
| ١٧٤ | بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة" | يوليو ٢٠٠٣ |
| ١٧٥ | بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى | يوليو ٢٠٠٤ |
| ١٧٦ | استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر | يوليو ٢٠٠٤ |
| ١٧٧ | تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى | يوليو ٢٠٠٤ |
| ١٧٨ | مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها | يوليو ٢٠٠٤ |
| ١٧٩ | إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة ( ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى) | يوليو ٢٠٠٤ |
| ١٨٠ | نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة | يوليو ٢٠٠٤ |
| ١٨١ | تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص) | يوليو ٢٠٠٤ |
| ١٨٢ | تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات( عدد خاص) | يوليو ٢٠٠٤ |
| ١٨٣ | خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى " | يناير ٢٠٠٥ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٨٤ | خصائص ومتغيرات السوق المصرى ( دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات" | يناير ٢٠٠٥ |
| ١٨٥ | خصائص ومتغيرات السوق المصرى ( دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت" | يناير ٢٠٠٥ |
| ١٨٦ | الملكية الفكرية والتنمية فى مصر | أغسطس ٢٠٠٥ |
| ١٨٧ | تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة | يونيه ٢٠٠٦ |
| ١٨٨ | الحسابات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية | يونيه ٢٠٠٦ |
| ١٨٩ | المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وامكانيات التطوير) | يونيه ٢٠٠٦ |
| ١٩٠ | بعض القضايا المتصلة بالصادرات ( دراسة حالة الصناعات الكيماوية) | يونيه ٢٠٠٦ |
| ١٩١ | مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات | يونيه ٢٠٠٦ |
| ١٩٢ | اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر(التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة) | يونيه ٢٠٠٦ |
| ١٩٣ | نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) "على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية | يونيه ٢٠٠٦ |
| ١٩٤ | تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر | يونية ٢٠٠٦ |
| | | |
| | | |